المسؤولية الاجتماعية وأثرها على تكلفة رأس المال

في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان

Social Responsibility and its Impact on the Cost of Capital in the Industrial Companies Listed on The Amman Stock Exchange

إعداد: فاتن أمين النعيمي

الرقم الجامعي (20129080)

إشراف: الدكتورعبد الوهاب المطارنة

قُدّمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

كلية الدراسات العُليا

جامعة الزرقاء

الزرقاء-الأردن

21- أيار- 2015

قُلِ اللَّهُمَّ مَٰلِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَن تَشَاءُ وَتَنزِعُ
الْمُلْكَ مِمَّن تَشَاءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَاءُ
بِيَدِكَ الْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٦﴾

نموذج التفويض

أنا، **فاتن أمين موسى النعيمي**، أفوض جامعة الزرقاء بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات، أو المؤسسات أو الهيئات، أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع فاتن النعيمي

التاريخ: ٤/٦/ ٢٠١٥م

Zarqa University

Authorization form

I am, **Fatin Ameen Mousa Al- Naimi**, Authorize Zarqa university to supply copies of my Thesis to libraries or establishments or individuals on request, according to the university of Jordan regulations.

Signature: فاتن النعيمي

Data: 4/6/2015

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة (**المسؤولية الاجتماعية وأثرها على تكلفة رأس المال في الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان**) وأُجيزت بتاريخ 2015/5/21

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
الدكتور عبد الوهاب المطارنة، مشرفاً ورئيساً أستاذ مساعد - جامعة الزرقاء	
الأستاذ الدكتور عبد الناصر نور، عضواً أستاذ محاسبة - جامعة الزرقاء	
الدكتور رأفت محمود سلامة،عضواً أستاذ مشارك - جامعة البلقاء	

الإهداء

إلى من غمرني بعطفه وحنانه أمد اللهفي عمره...**أبـي**

إلى مصدر قوتي وإرادتيالتي ما زالت روحها تُرافقني في مسيرة نجاحي... **أُمـي**

إلى من علمتني ألا شيء صعب المنال ... **أُختي منال**

إلى من منحتني شرف الابتعاث، والدراسة في صرحها الشامخ والنهل من علمها

جامعة الزرقاء

إلى أخي الذي لم تلده أمي، والذي لم يبخل يوماً بمساعدتي ... **طارق البشيتي**

إلى أحبائي، ومهجة قلبي **هبة، يزن، رهف، رحمة، ويحيى**

إلى صديقة دربي ... وفاء الأشقر

إلى كل منَ مدّ لي يد العون وساعدني لإنجاز هذه الدراسة.

أهدي لهم جهدي المتواضع

فاتن أمين النعيمي

شكر وتقدير

الحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه، وعظيم سلطانه الذي أعانني على إتمام هذه الدراسة، كما يُسعدني ويُشرفني أن أتقدم بجزيل الشكر إلى مشرفي الدكتور **عبد الوهاب المطارنة** الذي أعطاني من وقته وجهده، ومدّ يَدَ العون والنصح والإرشاد، ولم يبخل بمساعدتي، وتوجيهي لإنجاز هذه الدراسة على أفضل وجه، أرجو من الله أن يمده بالصحة والعافية.

وأتوجه بجزيل الشكر والتقدير للأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة الأستاذ الدكتور عبد الناصر نور والدكتور رأفت سلامة على مشاركتهم في مناقشة الرسالة وإبداء توجيهاتهم وملاحظاتهم القيمة التي لها أثر كبير في إغناء هذه الرسالة وإثراءها، سائلا الله أن يجزيهم خير الجزاء.

كما أتقدم بوافر الشكر والعرفان إلى **جامعة الزرقاء الموقرة التي خرّجت الكفاءات البشرية على مرّ السنوات**، ومنحتني شرف الابتعاث للحصول على درجة الماجستير في صرحها الشامخ، فلها أطيب التحيات، وأسأل الله لها رفعة في الدرجات والتقدم والازدهار.

الباحثـة

فاتن النعيمي

فهرس المحتويات

التسلسل	الموضوع	رقم الصفحة
	آية قرآنية	ب
	نموذج التفويض	ج
	قرار لجنة المناقشة	د
	الإهداء	هـ
	شكر وتقدير	و
	فهرس المحتويات	ز
	قائمة الجداول	ي
	قائمة الأشكال	ك
	الملخّص	ل
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة		
1-1	المقدمة	2
2-1	مشكلة الدراسة	3
3-1	أهداف الدراسة	4
4-1	أهمية الدراسة	5
5-1	فرضيات الدراسة	5
6-1	أنموذج الدراسة	6
7-1	حدود الدراسة	7
8-1	محددات الدراسة	7
الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة **المبحث الأول: المسؤولية الاجتماعية**		
1-2	المسؤولية الاجتماعية للشركات	9

1-1-2	مفهوم المسؤولية الاجتماعية	9
2-1-2	أهمية المسؤولية الاجتماعية	14
3-1-2	نشأة المسؤولية الاجتماعيةوتطورها	17
1-3-1-2	المسؤولية الاجتماعية في الأردن	20
4-1-2	الآراء المختلفة حول للمسؤولية الاجتماعية	24
5-1-2	عناصر المسؤولية الاجتماعية وأبعادها	25
6-1-2	مجالات تطبيق المسؤولية الاجتماعية للشركات	29
7-1-2	قياس المسؤولية الاجتماعية	31
1-7-1-2	أهم المشكلات التي تواجه قياس المسؤولية الاجتماعية	32
2-7-1-2	أهم الأساليب المستخدمة في قياس التكاليف الاجتماعية	33
8-1-2	معايير تقييم الأداء الاجتماعي للشركات ومؤشراته	35
9-1-2	التكاليف الاجتماعية وكيفية التقرير عنها	36
10-1-2	الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية	39
1-10-1-2	مبررات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية	40
2-10-1-2	أسباب تزايد الاهتمام بالإفصاح الاجتماعي	41
3-10-1-2	الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في التشريعات الأردنية	42
2-2	**المبحث الثاني: تكلفة رأس المال**	44
1-2-2	تقدير تكلفة رأس المال	46
3-2	**المبحث الثالث: الدراسات السابقة وما يُميز هذه الدراسة**	50
1-3-2	الدراسات العربية	50
2-3-2	الدراسات الأجنبية	54
3-3-2	ما يُميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة	58
	الفصل الثالث: الطريقة والإجراءات	
1-3	منهجية الدراسة ومصادر جمع المعلومات	60

2-3	مجتمع الدراسة	60
3-3	عينة الدراسة	61
4-3	إجراءات الدراسة	62
5-3	متغيرات الدراسة وطرق قياسها	63
1-5-3	المتغير التابع	63
2-5-3	المتغيرات المستقلة	64
3-5-3	المتغيرات الضابطة	70
الفصل الرابع:التحليل الإحصائي واختيار الفرضيات		
1-4	التحليل الإحصائي	73
2-4	اختبار الفرضيات	75
1-2-4	اختبار الفرضية الرئيسية	75
2-2-4	اختبار الفرضية الأولى	77
3-2-4	اختبار الفرضية الثانية	79
4-2-4	اختبار الفرضية الثالثة	81
5-2-4	اختبار الفرضية الرابعة	83
الفصل الخامس: النتائج والتوصيات		
1-5	النتائج	87
2-5	التوصيات	89
6	المراجع	90
7	الملاحق	100
8	Abstract	117

قائمة الجداول

رقم الجدول	اسم الجدول	الصفحة
(1-2)	عناصر المسؤولية الاجتماعية وأبعادها	27
(1-3)	أسماء الشركات عينة الدراسة	61
(2-3)	قائمة بمفردات قياس الإنفاق على المجتمع للشركات عينة الدراسة	64
(3-3)	قائمة بمفردات قياس الإنفاق على العاملين للشركات عينة الدراسة	66
(4-3)	قائمة بمفردات قياس الإنفاق على البيئة للشركات عينة الدراسة	67
(5-3)	مفردات قياس مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات	68
(1-4)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية	74
(2a-4)	مصفوفة معاملات الارتباط	74
(2b-4)	مصفوفة معاملات الارتباط	75
(3-4)	معامل التحديد للإنفاق على المسؤولية الاجتماعية/ الفرضية الرئيسية	76
(4-4)	تحليل التباين للإنفاق على المسؤولية الاجتماعية/ الفرضية الرئيسية	76
(5-4)	تحليل الانحدار للإنفاق على المسؤولية الاجتماعية/ الفرضية الرئيسية	77
(6-4)	معامل التحديد للإنفاق على المجتمع/ الفرضية الأولى	78
(7-4)	تحليل التباين للإنفاق على المجتمع/ الفرضية الأولى	78
(8-4)	تحليل الانحدار للإنفاق على المجتمع/ الفرضية الأولى	79
(9-4)	معامل التحديد للإنفاق على العاملين/ الفرضية الثانية	80

(4-10)	تحليل التباين للإنفاق على العاملين/ الفرضية الثانية	80
(4-11)	تحليل الانحدار للإنفاق على العاملين/ الفرضية الثانية	81
(4-12)	معامل التحديد للإنفاق على البيئة/ الفرضية الثالثة	82
(4-13)	تحليل التباين للإنفاق على البيئة/ الفرضية الثالثة	82
(4-14)	تحليل الانحدار للإنفاق على البيئة/ الفرضية الثالثة	83
(4-15)	معامل التحديد للإفصاح الاختياري عن المسؤولية الاجتماعية/ الفرضية الرابعة	84
(4-16)	تحليل التباين للإفصاح الاختياري عن المسؤولية الاجتماعية/ الفرضية الرابعة	84
(4-17)	تحليل الانحدار للإفصاح الاختياري عن المسؤولية الاجتماعية/ الفرضية الرابعة	85

قائمة الأشكال

رقم الشكل	اسم الشكل	الصفحة
(1-1)	أنموذج الدراسة الافتراضي	6
(1-2)	هرم Carroll للمسؤولية الاجتماعية	28

قائمة الملاحق

رقم الملحق	اسم الملحق	الصفحة
(1)	نتائج تحليل الانحدار المتعدد لبرنامج SPSS	100

المسؤولية الاجتماعية وأثرها على تكلفة رأس المال في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان

إعداد: فاتن أمين النعيمي

المُشرف: الدكتور عبد الوهاب سلامة المطارنة

المُلخّـــــص

إن مسؤولية الشركات الاجتماعية تجاه المجتمع، والبيئة التي تعمل بها واجب أخلاقي يُضاف إلى المنافع التي تجنيها الشركات نتيجة تحملها لمسؤولياتها الاجتماعية، حيث جاءت هذه الدراسة لبيان أثر الإنفاق على المسؤولية الاجتماعية على تكلفة رأس المال في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، وقد تم جمع البيانات اللازمة للدراسة من التقارير المالية المنشورة في بورصة عمان لعينة الدراسة والمقابلات الشخصية،والبالغة (30) ثلاثين شركة، وبنسبة وصلت إلى 43% من إجمالي الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان للفترة 2009 – 2013 م .

استخدم الانحدار المتعدد للتنبؤ بأثر الإنفاق على المسؤولية الاجتماعية بأبعادها المتمثلة بالإنفاق على المجتمع، والعاملين، والبيئة، بالإضافةإلى تحديد أثر الإفصاح الاختياري عن المسؤوليةالاجتماعية على تكلفة رأس المال، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سالبة بين حجم الإنفاق الكلي، والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وتكلفة رأس المال، كما تم فحص العلاقة لكل متغير من هذه المتغيرات على حِدا، حيث تبين وجود علاقة سالبة أيضاً بين تكلفة رأس المال، وجميع المتغيرات المستقلة، ولكن لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإنفاق على المجتمع، والبيئة الأمر الذي يُعزى إلى ضآلة المبالغ المنفقة عليهما.

اقترحت الدراسة مجموعة من التوصيات من أهمها : ضرورة اهتمام الشركات الأردنية بمسؤوليتها الاجتماعية من خلال إيجاد أقسام داخلية خاصة بالمسؤولية، وإنشاء جهة رقابية مستقلة لتقييم الأداء الاجتماعي للشركات، وضرورة أن تأخذ الشركات الأردنية المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع والبيئة بعين الاعتبار، واعتبارها من ضمن أهدافها.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1-1: المقدمة.

1-2: مشكلة الدراسة.

1-3: أهداف الدراسة.

1-4: أهمية الدراسة.

1-5: فرضيات الدراسة.

1-6: أنموذج الدراسة الافتراضي.

1-7: حدود الدراسة.

1-8: مُحددات الدراسة.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1-1: المقدمة:

ترتبط الشركات بالبيئة المحيطة بها ارتباطاً وثيقاً، حيث تنشأ وتزدهر وسط مجتمع هو السبب في وجودها، وبقائها ونموها وبدونه لا تستمر، ولا تحقق أهدافها. وبالمقابل تقوم الشركات بمساعدة هذا المجتمع على حل المشكلات التي قد تواجهه من خلال استثمار بعض مواردها الاقتصادية لخدمة المجتمع المحلي، والحفاظ على البيئة التي تعمل بها، ويعد هذا الاستثمار(الإنفاق) من أهم النشاطات التي تقوم به الشركات لما له من أثر جيد على المستهلكين، وجميع أصحاب المصالح،ويؤدي هذا الإنفاق إلى رضى هذه الفئات والنظر إلى الشركة بعين الرضىلأنها تولي المجتمع المحلي، والبيئة المحيطة بها عنايتها، واهتمامها وتأخذ بعين الاعتبار أهمية هذا المجتمع الذي هو سر وجودها، وأساس استمرارها ومصدر إيراداتها، إذ تعمل الشركات وتحصل على معظم عناصر إنتاجها من المجتمع والبيئة التي تعمل بها، كما تقوم بالتخلص من مخلفات إنتاجها في هذه البيئة، لهذا كان لهذه البيئة وهذا المجتمع حق على الشركات ألا وهو الحِفاظ على نظافة البيئة التي تعمل بها، والعمل على تنمية المجتمع والحِفاظ على صحته وسلامته. وهذا مانسميه بالمسؤولية الاجتماعية للشركات(Corporate Social Responsibility)

وقد عرَّف المجلس العالمي للتنمية المستدامة المسؤولية الاجتماعية بأنها "الالتزام المستمر من قبل شركات الأعمال بالتصرف الأخلاقي والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية، والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشيّة للعاملين، وعائلاتهم، والمجتمع المحلي، والمجتمع ككل".كما عرّفها اتحاد المجتمعات الأوروبية "Commission of the European communities" بأنها "مفهوم يُمكِن للشركات من خلاله دمج المسؤولية الاجتماعية والبيئة في عملياتها التجارية، وتفاعلها مع أصحاب المصالح على أساس اختياري"، حيث يُساعد الاستثمار في المسؤولية الاجتماعية الشركة في الحصـــول على رضى الجمهور،

ودعمه والحصول على ميزة تنافسية، كما أظهرت بعض الدراسات التي أجريت في الولايات الأمريكية المتحدة (Schlange, et al., 2006)أنه من المهم أن تقوم الشركة بتعريف المستثمرين وأصحاب المصالح بنشاطاتها في مجال المسؤولية الاجتماعية، كما أظهرت أن الشركات التي تهتم برفاهية موظفيها والمجتمع، وتعمل على حماية البيئة التي تعمل بها،والافصاح عن هذه النفقات، كانت تكلفة رأس المال لديها أقل من الشركات الأخرى التي لا تهتم بالمسؤولية الاجتماعية(El Ghoul, et al., 2011) . وتُعرف تكلفة رأس المال بأنها "المعدل الذي يسمح بالمحافظة على قيمة الأموال المستخدمة من قبل المستثمر" (عبد الله،2000، ص:142). كما أثبتت دراسة (Wang, et al., 2013) التي أُجريت على المستوى العالمي، وفي خمس قارات وتكونت عينة الدراسة من أربعٍ وأربعين شركة كبرى منها سبعٌ وثلاثون شركة من أمريكا الشمالية، وأوروبا حيث توصلت الدراسة إلى أن الإنفاق، والاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية يؤدي إلى تخفيض تكلفة التمويل، وبالتالي تكلفة رأس المال، كما بينت أن هذا الإنفاق وهذا الاهتمام لم يكن له أي أثر في شركات التبغ والمشروعات النووية.

نُلاحظ مما سبق ارتباط الشركات بالمجتمع والبيئة المحيطة بها، والذي فرض عليها القيام بنشاطات خارجة عن نشاطها الرئيسي لخدمة المجتمع، وتحولت إلى مسؤولية اجتماعية للشركات تجاه هذا المجتمع للحصول على رضاه، وضمان بقائها واستمرارها، وقد جاءت هذه الدراسة لبيان أثر الإنفاق على المسؤولية الاجتماعية على رضى المجتمع، ولفتِ انتباهه لنشاطات هذه الشركات ومنتجاتها، وبالتالي انعكاسه على تكلفة رأس مال هذه الشركات.

1-2: مشكلة الدراسة:

إن ندرة الموارد المتاحة يُحتّم على الشركات الصناعية الأردنية استخدام هذه الموارد بإسلوب عقليّ بحيث تحقق أفضل النتائج، وبما أن الشركات الأردنية تنفق الكثير من أموال ملاك هذه الشركات على تحسين معيشة المجتمع المحلي وتطويره والمحافظة على البيئة المحلية، دون معرفة أثر هذا الإنفاق ونتائجه على التكلفة الكلية لرأس مال هذه الشركات، وبالتالي فإن الهدف من هذه الدراسة هو بيان قياس وأثر هذا الإنفاق الذي تقوم به الشركات الصناعية الأردنية (المسؤولية الاجتماعية للشركات) على تكلفة رأس مال هذه الشركات. من هنا جاءت هذه الدراسة لتجيب على السؤال التالي:-

- **ما هو أثر الإنفاق على المسؤولية الاجتماعية على تكلفة رأس المال في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان؟**

ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

1- ماهو أثر الإنفاق على تحسين مستوى معيشة وتطوير المجتمع المحلي على تكلفة رأس المال في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان؟
2- ما هو أثر الإنفاق على العاملين على تكلفة رأس المال في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان؟
3- ماهو أثر الإنفاق على الحِفاظ على البيئة المحلية على تكلفة رأس المال في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان؟
4- ما هو أثر الإفصاح الاختياري عن المسؤولية الاجتماعية على تكلفة رأس المال في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان؟

1-3: أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

- بيان أثر الإنفاق على تحسين مستوى معيشة المجتمع وتطويره على تكلفة رأس المال في الشركات المدرجة في بورصة عمان.
- بيان أثر الإنفاق على الحفاظ على البيئة على تكلفة رأس المال في الشركات المدرجة في بورصة عمان.
- بيان أثر الإنفاق على العاملين في الشركة على تكلفة رأس المال في الشركات المدرجة في بورصة عمان.
- بيان أثر الإفصاح الاختياري عن المسؤولية الاجتماعية على تكلفة رأس المال في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

- نشر الوعي بأهمية المسؤولية الاجتماعية لمتخذي القرار في الشركات المدرجة في بورصة عمان.
- نشر الوعي بأهمية المسؤولية الاجتماعية للمجتمع المحلي، وأهمية هذه المسؤولية للعاملين في الشركات المدرجة في بورصة عمان.
- تُسهم دراسة أثر الإنفاق على المسؤولية الاجتماعية على تكلفة رأس المال في توضيح طبيعة الإنفاق وطبيعة أثره على تكلفة رأس المال، الأمر الذي يُعتبر إضافة علمية إلى الأدب المحاسبي العربي إذ لم يُبحث هذا الجانب في الوطن العربي على حد علم الباحثة.

1-4: أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة من أهمية الموضوع الذي تبحث فيه، وتتجلى هذه الأهمية بما يلي:

1. بيان نتيجة إنفاق الشركات على المسؤولية الاجتماعية، ومدى تأثير هذا الإنفاق على تكلفة رأس المال.
2. لفت انتباه إدارات الشركات الصناعية على مدى أهمية الإنفاق على المسؤولية الاجتماعية، وتشجيعهم لزيادة الاهتمام والعناية بالمسؤولية الاجتماعية.
3. تسليط الضوء على المسؤولية الاجتماعية للشركات، وزيادة وعي العاملين وإدارات هذه الشركات والمجتمع المحلي بأهمية المسؤولية الاجتماعية للشركات.

تهدف هذه الدراسة إلى بيان أثر الإنفاق على المسؤولية الاجتماعية على تكلفة رأس المال للشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، وتتمثل المسؤولية الاجتماعية بالإنفاق على المجتمع، والعاملين، والبيئة، كما تقوم هذه الدراسة ببيان أثر الإفصاح الاختياري عن المسؤولية على تكلفة رأس المال للشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، وبناء على ذلك تم صياغة الفرضيات على النحو التالي:

- **الفرضية الرئيسية**

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإنفاق على المسؤولية الاجتماعية على تكلفة رأس المال في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

ويتفرع منها الفرضيات التالية:-

- **$H0_1$**:- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإنفاق على المجتمع المحلي على تكلفة رأس المال في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

- **$H0_2$**:- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإنفاق على العاملين على تكلفة رأس المال في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

- **$H0_3$**:- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإنفاق على البيئة على تكلفة رأس المال في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

- **$H0_4$**:- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح الاختياري عن المسؤولية الاجتماعية على تكلفة رأس المال في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

1-6: أنموذج الدراسة:

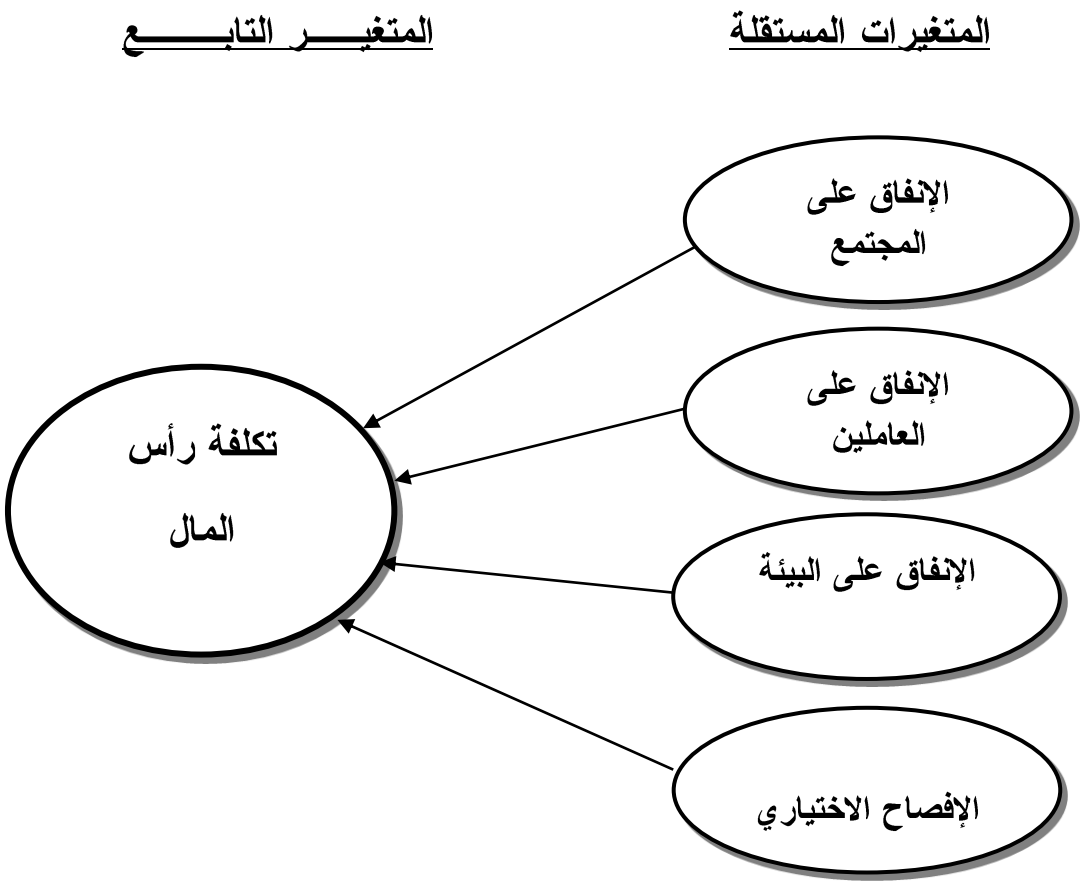

الشكل رقم (1-1) أنموذج الدراسة الافتراضي.

المصدر: من إعداد الباحثة.

1-7: حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة بما يلي:

1. **الحدود المكانية:** الشركات الصناعية العاملة في الأردن والمدرجة في بورصة عمان.
2. **الحدود الزمانية:** وهي الفترة الزمنية الواقعة مابين (2009-2013) للشركات الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان.

1-8: مُحددات الدراسة:

اقتصرت هذه الدراسة على المعلومات التي تخص الإنفاق عن المسؤولية الاجتماعية، حيث تم جمع هذه المعلومات من خلال التقارير المالية المنشورة في بورصة عمان للشركات عينة الدراسة، ولأن بعض هذه الشركات لا تُفصح بشكل كافٍ عن هذه المعلومات قامت الباحثة بجمع المعلومات من خلال المقابلات الشخصية مع المديرين الماليين، كما قامت الباحثة بجمع المعلومات عن المتغيرات الضابطة التي تم تحديدها في هذه الدراسة، وهي (معامل المخاطرة بيتا، ونسبة القيمة الدفترية إلى السوقية، وحجم الشركة، والرافعة المالية، والخسائر، ونسبة المخزون إلى إجمالي الأصول، والتغير في المبيعات) من القوائم المالية المنشورة في بورصة عمان للشركات عينة الدراسة، وقد واجهت الباحثة بعض الصعوبات في عدم توافر جهات علمية تقوم بتوفير معلومات عن معامل المخاطرة بيتا للشركات عينة الدراسة، الأمر الذي حدا بالباحثة الاستعانة بالكتب واحتساب بيتا.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

2-1: المسؤولية الاجتماعية.

2-2: تكلفة رأس المال.

2-3: الدراسات السابقة.

الفصل الثاني

يتناول هذا الفصل ثلاثة مباحث، حيث يشمل المبحث الأول مفهوم المسؤولية الاجتماعية وأهميتها ونشأتها وتطورها، كما يبين مدى إدراك الشركات الأردنية للمسؤولية الاجتماعية، وبعض الآراء المختلفة بين قبول لمفهوم المسؤولية الاجتماعية ورفضه، وتوضيح لعناصر المسؤولية الاجتماعية ومجالاتها وطرق قياسها، أما المبحث الثاني فقد أوضحت الباحثة من خلاله تعريف تكلفة رأس المال وطرق تقديره، أما المبحث الثالث فقد اقتصر الحديث فيه عن الدراسات السابقة، وما يُميز هذه الدراسة عنها.

المبحث الأول

2-1: المسؤولية الاجتماعية للشركات

2-1-1: مفهوم المسؤوليةالاجتماعية

تعرضت الشركات في النصف الأول من القرن العشرين إلى تأثيرات وضغوطات من المجتمع، مما أدى إلى تطور مسؤوليتها تجاهه، وأدت هذه التأثيرات والضغوطات إلى تبني الكثير من الشركات للالتزامات الاجتماعية سواء القانونية أو التطوعية لإرضاء المجتمع، وهذا أدى إلى ظهور مفهوم المسؤولية الاجتماعية، التي كانت نتيجة لتفاعل عدة عوامل من أهمها (الغالبي والعامري،2010):-

1. زيادة ضغوط المجتمع مع توسع حجم الشركات وتعقد علاقاتها.
2. إسهام الشركات في تطوير نوعية الحياة، وتوفير الرفاه للمجتمع.
3. أهمية دور الشركات في تعزيز القيم الإنسانية والاجتماعية.
4. أهمية رضى المجتمع وقبوله لأهداف الشركات.
5. تطور الوعي والإدراك لدى أفراد المجتمع.

6. اهتمام مراكز البحوث وقيام الجامعات بتدريس مساقات عن علاقة مشاريع الأعمال بالمجتمع.
7. زيادة البحوث العلمية النظرية والتطبيقية في هذا المجال.

تعددت مسميات المسؤولية الاجتماعية حيث سمّاها كل من (Bowen,1953)، (Carroll,1979) بمواطنة الشركات، وعُرِفت بالمسؤولية الاجتماعية للشركات Ackerman & (Banar,1976)، وظهرت أيضاً باسم الأداء الاجتماعي للشركات (Stanwick & stanwick,1998)، وتُلخِص هذه المفاهيم في فكرة واحدة وهي أن هدف الشركات هو تحقيق الربح وخدمة المجتمع على حد سواء (الفرح والهنداوي،2011).

ويرى (ميدة، 2005) أن عدم رضى المجتمع لما تُقدمه الشركات وعدم تفاعلها مع البيئة المحيطة بها، أدى إلى ظهور مفهوم المسؤولية الاجتماعية، وعلى الرغم من ذلك فإن تطبيق المسؤولية الاجتماعية للشركات بشكل متكامل ليس بالعملية السهلة، وذلك بسبب تعدد أهداف أصحاب المصالح وتباين هذه الأهداف وتناقضها، أما السبب الآخر فهو الفجوة الواقعة بين توقعات المجتمع من الشركات وبين رغبة هذه الشركات وقدرتها في تحقيق توقعاته، وقد تم تضييق هذه الفجوة من خلال الإعلان عن الأنشطة التي تقوم بها الشركات وبالتالي زيادة ثقة المجتمع بها.

ترى الباحثة أن سبب ظهور مفهوم المسؤولية الاجتماعية هو الترابط بين الشركات والمجتمع، فالعاملون في الشركات هم جزء من المجتمع، والمستهلكون لمنتجاتها أيضاً جزء من المجتمع، حتى البيئة التي تستفيدالشركات من مواردها هي جزء مهم من حياة أفراد المجتمع، وهذا ما يفرض على الشركة بشكل تدريجي أن تخضع لطلباته وتُلبي احتياجاته، مما أدى إلى وجود مسؤولية وواجب للمجتمع على الشركات الذي لا غنى عنه لضمان استمرارها ونموها.

ولتوضيح مفهوم المسؤولية الاجتماعية لا بد من مناقشة المفاهيم التالية:-

***أولاً*: المفهوم الكلاسيكي التقليدي:-**

ظهر مفهوم المسؤولية الاجتماعية نتيجة لأفكار العالِم الاقتصادي (آدم سميث)، التي تقوم على قيام الشركات بتحقيق الأرباح من خلال تقديم أجود السلع وأفضل الخدمات للمجتمع، مع مراعاة عدم مخالفة القوانين والقواعد الأخلاقية، وتقيس هذه الشركات كفاءتها من خلال الأرباح المتحققة، أي تحليل الكلفة/العائد من الأداء الاجتماعي، وهذا يعني ارتباط تعظيم الأرباح بتلبية احتياجات المجتمع، إذ أن الترابط بين الشركة والمجتمع يفرض عليها أن تقدم أفضل السلع والخدمات له وتحقق الرضى للعاملين فيها، والمحافظة على البيئة من خلال احترامها للقوانين المنصوص عليها من الدولة للمحافظة على البيئة وحماية المستهلك، على فرض أن المجتمع سيؤدي إلى استمرارها وتعظيم أرباحها. وأشار العالم الاقتصادي Milton Friedman أن الشركات تحقق أرباحها على المدى البعيد من خلال قيامها بمسؤوليتها الاجتماعية، وتم تطوير هذا الاتجاه من قبل الباحثين (David, Sturat, Marchal)، فالشركات تقدم السلع والخدمات للمجتمع، وبزيادة المنافسة بين الشركات سيؤدي إلى زيادة فاعلية الأداء، وبالتالي تخفيض التكاليف مما سيؤدي إلى عرض السلع والخدمات بسعر منخفض، حيث عُدَ هذا مساهمة في تحقيق المسؤولية الاجتماعية. وقد اعتمد المفهوم الكلاسيكي في التعبير عن مفهوم المسؤولية الاجتماعية على سلوك مديري الأعمال، وقيمهم الشخصية ومعتقداتهم، وقد بقي المفهوم الكلاسيكي للمسؤولية الاجتماعية سائداً حتى الثلث الأول من القرن الماضي، إلا أن حدة المنافسة دفعت الشركات إلى التركيز على نموها وتطورها وحصولها على أكبر حصة من السوق، وخلق صورة ذهنية لدى المستهلك، بالإضافة إلى الهدف الأساسي وهو تعظيم الأرباح. إن هذه التطورات الجديدة تتمثل بالمفهوم الإداري (الرحاحلة،2011).

***ثانياً*: المفهوم الإداري:-**

أدى تطور الشركات إلى وجود فجوة بين المفهوم الكلاسيكي وأهداف الشركة، حيث أصبحت القرارات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية تصدر من المديرين وليس من المستثمرين، وأشار العالم الاقتصادي Paul Samuelson إلى وجوب قيام الشركات بما هو أفضل من مسؤوليتها الاجتماعية، كما

حددت لجنة التطوير الاقتصادي مفهوم المسؤولية الاجتماعية بأنه "علاقة المنظمة بالزبائن والمجتمع ككل"، مما أدى إلى تحول الشركات إلى نظام مفتوح تُحقق من خلاله منفعتها ومنفعة المجتمع معاً، ومن هذا المنطلق نما اتجاه فكري إداري آخر سواء من داخل الشركة أو خارجها مخالفاً بذلك المفهوم التقليدي، والذي كان مبدؤه أن المسؤولية الاجتماعية للإدارة تتمثل في تعظيم الأرباح، وزيادة أموال المستثمرين خاصة في الشركات الكبرى، وهكذا فقد تحول هدف تعظيم الربح إلى تعظيم الرضى للمديرين أنفسهم، والبحث عن القوة والأمان والموقع المميز في ظل نمو الشركة واتساعها، وامتداد هذا الرضى إلى العناصر المؤثرة والمتفاعلة معه سواء أكانت من داخل الشركة أو خارجها (عياض،2005).

وترى الباحثة أن المفهوم الإداري للمسؤولية الاجتماعية ركّز على المستثمرين والمُلاك في مجال مسؤولية الشركات، على عكس المفهوم الكلاسيكي الذي ركّز على العاملين والمستهلكين والمجتمع المحلي وتجاهل البيئة بسبب توافر الموارد الطبيعية آنذاك (مع بداية ظهور الصناعات) وعدم بيان آثار الشركات على البيئة بشكل واضح، أما المستثمرون والمُلاك فبدأ الاهتمام بهم من خلال المفهوم الإداري للمسؤولية الاجتماعية، حيث أدركت الإدارة مسؤوليتها أمام المستثمرين والمُلاك أيضاً من خلال تعظيم الأرباح، فليس من المنطق أن تكون المسؤولية تجاه المجتمع على حساب المُلاك.

***ثالثاً*: المفهوم البيئي:-**

أدرك الاقتصاديون أن المسؤولية الاجتماعية ليست تحقيق عوائد مالية واقتصادية فقط بل تشمل جوانب بيئية واجتماعية، ناشئة عن ارتباط الشركات مع أطرافها الخارجية وهي البيئة والمجتمع، فالمشاكل التي يُعاني منها العالم وتتمثل في شُح الموارد الطبيعية وسوء تخلص الشركات من مخلفاتها، تحتاج إلى مساعدة هذه الشركات في حلها من خلال الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية، والتخلص من الفضلات بشكل سليم، وحماية البيئة من الآثار السلبية الناتجة من نشاطاتها من خلال تقليص الممارسات التي تكون لها آثار سلبية مستقبلاً على البيئة (زيدان ويعقوبي، 2011).

ونُلاحظ هنا أن الاختلاف واضح بين المفاهيم الثلاثة، فالمفهوم الكلاسيكي أكثر قبولاً لدى الاقتصاديين لأنه يُمثل مسؤولية الإدارة في تحقيق أهدافها من خلال تعظيم الربح وزيادة ثروة المالكين، بالمقابل فإن الكثير من المديرين يلتزمون بالمفهوم الإداري للمسؤولية الاجتماعية، كونها تمثل علاقة عادلة بين مختلف الأطراف التي تتعامل معها الشركة، أما المفهوم البيئي للمسؤولية الاجتماعية فهناك اهتمام متزايد لهذا المفهوم من قبل مديرين الشركات الكبرى، فقد أصبح هذا المفهوم بمثابة برنامج استراتيجي يتعلق بالحالات الاجتماعية التي تتفاعل مع الشركات (رضوان،2003).

وترى الباحثة من خلال تتبع المراحل التي مر بها مفهوم المسؤولية الاجتماعية، ارتباط هذا المفهوم بالربح، وتحقيق العوائد المادية المنبثقة من مصلحة المساهمين والمالكين، ومن ثم توسع هذا المفهوم ليشمل الجوانب البيئية والاجتماعية من خلال التكافل والترابط الذي حدث بين الشركات والبيئة المحيطة، وترى أيضاً أن مفتاح نجاح الشركات ونموها قد ارتبط بإدراك المعنيين لأهمية المسؤولية الاجتماعية المرتبطة بالقيم، والمعايير الإنسانية السامية، كالتكافل الاجتماعي، وعلاقة الشركة مع أفراد المجتمع، والمستهلكين، و البيئة المحيطة بها.

إن الإتفاق على تحديد تعريف ظاهرة معينة، يُعطي لها معنى شاملاً وجامعاً ومتعمقاً هو من الصعوبة بمكان، خاصة إذا كانت هذه الظاهرة تقترن بالعلوم السلوكية والبحث في المجتمع، مثل مفهوم المسؤولية الاجتماعية، التي عرَّفها Das (2011) بأنها "التزام شخص لأفراد، يعمل لمصلحتهم ولضمان أن الحقوق والمصالح الشرعية للآخرين غير مُضحّى بها، فالمديرين يجب أن يفكروا في أثر قرارات الأعمال (في التخطيط واستراتيجيات تطوير الشركة)، على كافة مصالح المساهمين في الشركة بشكل مباشر أو غير مباشر، وهل هناك تأثير سلبي على المجتمع نتيجة لهذه القرارات".أما البنك الدولي فيُعرَف المسؤولية الاجتماعية للمنظمة بأنها "التزام قطاع الأعمال بالإسهام في التنمية الاقتصادية المستدامة وبالعمل مع الموظفين وأسرهم والمجتمع المحلي والمجتمع عامة من أجل تحسين نوعية حياتهم بأساليب تفيد قطاع الأعمال، والتنمية على حد سواء"، كما عرّف المسؤولية الاجتماعية لرجال الأعمال بأنها " التزام أصحاب النشاطات التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال تحسين مستوى معيشة موظفيهم وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل، بأسلوب يخدم التجارة ويخدم التنمية في آن واحد" (منشورات الأمم المتحدة نيويورك وجينيف،2004،ص:27).

وعرّفتها منظمة المقاييس العالمية ISO (2007) بأنها "مسؤولية المنظمة عن الآثار المترتبة لقراراتها وأنشطتها على المجتمع والبيئة عبر الشفافية، والسلوك الأخلاقي المتناسق مع التنمية المستدامة، ورفاه المجتمع فضلاً عن الأخذ بعين الاعتبار توقعات المساهمين".وعرّفها مجلس الأعمال للتنمية المستدامة بأنها"الالتزام المستمر من قبل مؤسسات الأعمال بالتصرف أخلاقيا، والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية، والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم إضافةً إلى المجتمع المحلى والمجتمع ككل". وعرَفها أيضاً مكتب العمل الدوليبأنهاطريقة تنظر فيها المنشآت في تأثير عملياتها في المجتمع، وتؤكد مبادئها وقيمها في أساليبها، وعملياتها الداخلية وفي التعامل مع القطاعات الأخرى". وأما تعريف الغرفة التجارية العالمية للمسؤولية الاجتماعية هو" جميع المحاولات التي تُساهم في جعل المؤسسات تتطوع لتحقيق التنمية لاعتبارات أخلاقية واجتماعية"(بودي وابن سفيان،2009،ص:457).

وتُعرِّفْ المفوضية الأوروبية المسؤولية الاجتماعية للشركات بأنها "التطوع الذاتي للمنظمات في المساهمة في خلق مجتمع وبيئة أفضل". كما عرّفتها لجنة الاتحاد الأوروبي (2004) بأنها "الالتزامات الاختيارية التي تُتخذ من وراء المتطلبات التقليدية والتنظيمات الشائعة التي يجب احترامها في كل الأحوال، فالشركات تسعى لرفع معايير التطور الاجتماعي، كحماية البيئة، احترام الحقوق المالية، والتوفيق بين مختلف أصحاب المصالح في منهج شامل للجودة والاستدامة" (Lmercier, 2006, p2).

إن تعدد تعريفات المسؤولية الاجتماعية يدل على اختلاف وجهات النظر في تحديد شكل هذه المسؤولية، فذكر الباحثون أن المسؤولية الاجتماعية هي واجب على الشركات تجاه المجتمع، والبعض الآخر يرى أنها نشاط تطوعي أو التزام أدبي وأخلاقي أو التزام اختياري، والبعض يعدَها عقد اجتماعي بين الشركة والمجتمع، وترى الباحثة أن المسؤولية الاجتماعية للشركات هي صورة من صور التكافل الاجتماعي على الشركات السعي لتحقيقها، والمحافظة عليها من خلال قيامها بواجباتها، ومسؤولياتها تجاه مجتمعها الذي تنتسب إليه والذي بدونه لا تستمر ولا تُحقق أهدافها.

2-1-2: أهمية المسؤولية الاجتماعية

ولأهمية دور المسؤولية الاجتماعية في تعزيز الصورة الذهنية للشركة لدى المستهلك، وجلب منافع كبيرة للشركات كزيادة المبيعات، فقد أكد عدد من الباحثين على أهمية الاستثمار في مجالات المسؤولية الاجتماعية مثل الأعمال التطوعية.وأكد (Margolis and walsh, 2003) أن الابتكار والإبداع لا يكفيان لنجاح ترسيخ الصورة الذهنية للشركة، فلا بد من زيادة الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية لتمتلك الشركة سِجلاً تاريخياً في خدمة المجتمع لبناء هذه الصورة، فهذا المعيار الاجتماعي أضاف عبئاً آخر على الشركات، حيث أدخلت الشركات هذا البُعد في استراتجياتها وخططها.

ظهرت أهمية المسؤولية الاجتماعية وفوائدها للشركات في كثير من الدراسات، فقد توصلت دراسة (Husted & Allen, 2006) إلى أن المسؤولية الاجتماعية تُعطي الشركة قدرة أكبر على استقطاب الموظفين والإبقاء عليهم، وتحسين العائد على الاستثمار نتيجة لتحسين الصورة الذهنية للشركة لدى المستهلكين. وتظهر أهمية المسؤولية الاجتماعية للشركات والمجتمع والدولة على حد سواء، في الأمور التالية:-

***أولاً* : بالنسبة للشركة:-**

تقوم الشركات بتحسين صورتها الذهنية وترسيخ مظهرها الإيجابي لدى المجتمع من خلال قيامها بمسؤولياتها الاجتماعية من منطلق مبادرات تطوعية للمجتمع، وهذا بدوره يؤدي إلى بث روح التعاون، وزيادة الترابط بينها وبين الأطراف ذات المصلحة (الغالبي والعامري،2010).

كما أن المكاسب التي تُجنيها الشركات من خلال ممارستها للمسؤولية الاجتماعية تُعد حجج مؤيدة لهذه الممارسة تتمثل بما يلي (البكري، 2001):-

- تكوين صورة ذهنية جيدة لدى أفراد المجتمع.
- إن ثقة المجتمع لها تأثير إيجابي على القيمة السوقية للسهم، والذي ينعكس بدوره على المخاطر التي يُمكن أن تتعرض لها الشركات.

- إن المسؤولية الاجتماعية بمثابة قانون اجتماعي، فهي تُغطي عجز القوانين والتشريعات عن استيعاب التفاصيل المرتبطة بالمجتمع.
- تقديم الشركات لبعض الخدمات للمجتمع يُمكن أن يساعد على حل بعض المشكلات التي يواجهها المجتمع، مما يُساعد على عدم تفاقمها وصعوبة حلها.

وقد أشار Das (2011)، أن هذه الحجج التي تدعم ظهور المسؤولية الاجتماعية للشركات تعتمد على حقائق وهي:-

1. إن الشركات تُلحق الضرر بالمجتمع والبيئة، وعليها مسؤولية أخلاقية لحل هذه المشكلة أو على الأقل تعويض المجتمع عن الأضرار الناتجة عنها.
2. على الشركات المساعدة في حل المشاكل حتى تلك المشاكل التي لم تتسبب بها، وذلك من باب إحساسها بالمسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع الذي تعمل فيه.

***ثانيا*: بالنسبة للمجتمع:-**

تقوم المسؤولية الاجتماعية على مبدأ الشفافية والصدق في التعامل، والذي بدوره يحقق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص، وتنمية الرفاهية الاقتصادية وتحقيقها للمجتمع، وزيادة التكافل الاجتماعي بين جميع مستويات أفراد المجتمع، مما يزيد من ازدهاره وترابطه. وتُعبر الشركات عن مسؤوليتها تجاه المجتمع من خلال أنشطتها التي تحقق الفائدة للمجتمع مثل تشغيل ذوي الاحتياجات الخاصة، إعطاء الفرصة لطلبة الجامعات للتدريب، المساهمة في الرعاية الصحية، ودعم الجمعيات الخيرية (بن مسعود وكنوش، 2012).

***ثالثاً*: بالنسبة للدولة**

تُعدَ المسؤولية الاجتماعية من المهامّ الأساسية للدولة، حيث يتطلب منها تقديم الخدمات الصحية، والتعليمية، والثقافية والاجتماعية، مما يُشكل عبئاً عليها مما يؤدي إلى عجزها عن القيام بواجبها تجاه المجتمع في بعض الأحيان، لكن عند قيام الشركات بواجبها الاجتماعي ومسؤوليتها تجاه البيئة والمجتمع، فإن هذا يؤدي إلى تخفيف أعباء الدولة، كما يؤدي التزام الشركات بمسؤوليتها البيئية إلى تعظيم عوائد الدول بسبب المساهمة العادلة في تحمل التكاليف الاجتماعية والبيئية (الغالبي والعامري،2010).

وترى الباحثة بأن أهمية المسؤولية الاجتماعية تكمن في تأثيرها الإيجابي على أكثر من مجال من مجالات عمل الشركة، إذ أن الشركات التي كانت تُؤمن بأن هدفها الوحيد هو تعظيم الربحية فقط غيّرت نظرتها، وأصبحت تولي المسؤولية الاجتماعية اهتماماً أكثر نتيجة للفوائد التي تجنيها هذه الشركات من تحمُّلها لمسؤوليتها الاجتماعية الذي يؤدي إلى قبولها من قبل العملاء والمجتمع بشكل عام، وحصولها على الإعفاءات الضريبية، ومن جهة أخرى فالخدمات التي تُقدمها الشركات لتحسين مستوى حياة المجتمع تؤثر إيجاباً على الدولة، فالدولة تجني الفائدة أيضاً من خلال مساهمة الشركات في خدمة المجتمع، وبالتالي تخفيف العبْء المالي الذي تتكبده لخدمة المجتمع وبناء الدولة.

2-1-3: نشأة المسؤولية الاجتماعية وتطورها

شهدت مرحلة الثورة الصناعية الكثير من الاستغلال، وتشغيل الأطفال، والأحداث، والنساء في ظروف عمل مأساوية، حيث كانت ساعات العمل مائة ساعة في الأسبوع، عدا إصابات العمل الفردية والجماعية، والاستغلال الاستنزافي للموارد، كل هذا من أجل تحقيق الأرباح بأي طريقة، وتفضيل مصالح الشركة على حساب مصالح الأطراف الأخرى، وظهرت خلال هذه المرحلة حركة الإدارة العلمية التي كانت تعمل على أساس تعظيم الربح لمُلاك الشركات على حساب الأطراف الأخرى، فقد أكّد (F.W.Taylor) أن تعظيم الأرباح وتحسين الأداء يتم من خلال تحديد طريقة معينة للقيام بالعمل، حيث تؤدي هذه الطريقة إلى أفضل النتائج عند أداء هذا العمل، وأشار (H.Gantt) أنه "إذا وجد المجتمع أن ثمن وجود المنظمات يفوق ما يجني من ورائها من نفع، فإن السماح بوجودها ينتفي"، مما أدى إلى ظهور إرهاصات فردية، ودعوات متفرقة من أجل الحد من هذه الظروف القاسية، واندفع بعض الباحثين لدراسة كيفية تحسين إنتاجية العاملين، من خلال دراسة الوقت، والحركة، وطريقة إنجاز العمل الأفضل، والتركيز على تحفيز العاملين من خلال تحسين أجورهم، وذلك مقابل أن يبذلوا جهداً أكبر في العملية الإنتاجية، ومن هذه الدراسات دراسة (هوثرون)، وهي محاولة لدراسة تأثير الاهتمام بالعاملين وتوفير بيئة عمل مناسبة لهم، وتمت هذه الدراسة نتيجة لتزايد استغلال العاملين، وإصابات العمل وزيادة الوفيات، وذلك بسبب الاستغلال المتزايد للعاملين، وعدم توفير بيئة عمل جيدة لهم، وقد تنافست الشركات الكبيرة في هذه المرحلة في إجراء دراسات مشابهة لهذه الدراسة وبدأ الاهتمام بتوفير ظروف عمل جيدة (مادية) للعاملين لزيادة الإنتاج وبالتالي زيادة الأرباح (نجم،2005).

وفي مرحلة لاحقة ظهرت خطوط الإنتاج التي أدت إلى زيادة كمية الإنتاج، وبالتالي تضخم حجم الشركات الصناعية، وزيادة عدد العاملين فيها، وتم استغلال عدد كبير من صغار السن في العمل، وذلك لسهولة أداء العمل، ولأن العامل يتخصص بجزء بسيط في العمل فلا يحتاج إلى تدريب طويل. وهذا ما يتناقض مع المسؤولية الاجتماعية، فضلاً عن بداية ظهور مشكلة التلوث بسبب الصناعات، وزيادة صناعة السيارات، والاستنزاف الكبير للموارد الطبيعية كالغابات وغيرها. وبعد الحرب العالمية الثانية والتوسع الصناعي، توسع مفهوم الديمقراطية الصناعية، وسقطت الكثير من الأنظمة العسكرية، وظهرت نظم ديمقراطية، وتعزز دور النقابات، وتعالت الأصوات التي تطالب بتحسين ظروف العمل، ووضع القوانين التي تُحافظ على حقوق العاملين وتسمح لهم بالمشاركة في مجالس الإدارة. لقد انعكست هذه التطورات على الشركات فتم تحديد الحد الأدنى للأجور، وحق المشاركة في اتخاذ القرار، وظهور نظام التأمين الاجتماعي والصحي، وقوانين معالجة الحوادث، وظهور جمعيات حماية المستهلك، مما أدى إلى نقلة نوعية في تبني المسؤولية الاجتماعية للشركات. وظهرت المواجهات الواسعة بين الإدارة والنقابات، وزادت قوة النقابات وزاد تأثيرها على قرارات الشركات، وزادت أيضاً الاضرابات مما أدى إلى وجود خسائر كبيرة للشركات، كما زاد الوعي بالمسؤولية الاجتماعية بسبب تعزيز مسار الديمقراطية وتطور وسائل الاتصال التي أسهمت في توعية الناس، وساهمت في نشر أخبار النقابات العمالية، وما حققته من مكتسبات في بعض الدول مثل بريطانيا وألمانيا، كما امتازت هذه المرحلة بكثرة القضايا في المحاكم بسبب الانتهاكات التي تحصل من قبل الشركات تجاه المستفيدين، ولعدم صلاحية المنتجات، أو عدم جودتها بالنسبة للمستهلك، أو بعض حالات التسمم الغذائي، أو إصابات العمل، كما تعالت الأصوات التي تُطالب بالمحافظة على البيئة، والتخفيف من التلوث، وقد تحولت المطالبات والاحتجاجات في المراحل السابقة إلى قوانين، ودساتير أخلاقية، وبدأت الشركات بتبني بنودها، وتوعية العاملين بالقواعد، والضوابط السارية بالشركة، فبدأت الأهداف الاجتماعية والسعي للمسؤولية الاجتماعية تظهر على شكل شعارات بشكل صريح، وأكثر ما يُميز هذه المرحلة هو ظهور حقل جديد من حقول المحاسبة، وهو محاسبة المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي للشركات، وتطوير مقاييس للأداء الاجتماعي للشركات (بدوي، 2012).

ويُمكن القول إن من الأسباب الرئيسة لظهور المسؤولية الاجتماعية هو الفقر والبطالة، واستغلال بعض الشركات للفئات الفقيرة في المجتمع، كما كان لتطور الصناعات وزيادة حدة المنافسة دورٌ كبير في زيادة رغبة أصحاب الأموال في مواكبة هذه التطورات، والسيطرة على سوق المنافسة، مما أدى إلى تضارب أهداف فئتين من المجتمع، وهم أصحاب الأموال والعمال الفقراء، وللوصول إلى التوازن بين هذه الفئات ظهر مفهوم جديد هو المسؤولية الاجتماعية للشركات، وحق المجتمع في حياة الرفاهة والعدالة الاجتماعية، على الرغم من أن بعض الشركات مازالت تؤمن بأن تحقيق الربحية هو هدفها الأول والأخير.

وفي مرحلة اقتصاد المعرفة وعصر المعلوماتية، تغيرت الطبيعة الاقتصادية نتيجة ظهور العولمة، وانتشار شبكات المعلومات، وتطور تكنولوجيا المعلومات، واتساع نمو قطاع الخدمات، وتخلي الحكومات عن دورها في تقديم الخدمات بسبب ظاهرة الخصخصة، وتزايد سيطرة الشركات الضخمة مما أثر على هيكل الاقتصاد في دول العالم، كما كشف انهيار بعض الشركات العملاقة في الاقتصاد الأمريكي مثل (آنرون) عن عدم الالتزام بالقوانين والمعايير وأخلاقيات الأعمال من حيث الإفصاح المحاسبي الصادق، وتعظيم قيمة السهم الأمر الذي ألحق أضراراً جسيمة على المالكين والمستهلكين والمجتمع، وقد دعت لجنة التطوير الاقتصادي في أمريكا Committee for Economic Development(C.E.D) في عام 1971 منظمات الأعمال بأن تعتمد عند تأسيسها على أنها منظمة اقتصادية اجتماعية، وألا يقتصر عملها على تحقيق الأهداف الاقتصادية فقط،وأن تمتد وظائفها إلى كامل المجتمع والسوق الذي تعمل فيه،كما أن المجتمع يطالب الشركات بالعمل على تحقيق ذلك في مجمل القرارات التي تتخذها، حتى وإن كانت القوانين والأنظمة المعمول بها لا تُشير إلى ذلك وبشكل مباشر (Matten &Moon, 2004).

واستجابة لأهمية المسؤولية الاجتماعية قامت الأمم المتحدة بإطلاق مشروع يحمل اسم "الميثاق العالمي" في عام 2002، حيث كان هدفه العمل الجماعي لتعزيز الممارسات الاجتماعية، من خلال مساهمة شركات مع أطراف اجتماعية في قيام اقتصاد عالمي أكثر استدامة وشمولية، كما طرح الميثاق العالمي عشرة مبادئ أساسية، اثنان منها يتعلقان بحقوق الإنسان، وتدعو فيهما الشركات إلى دعم حقوق الإنسان، واحترامها، وعدم انتهاكها، وأربعة مبادئ تتعلق بقوانين العمل، وتدعو إلى احترام حرية نقابات العمال، وحقها في التفاوض، وتشجيع المساواة من خلال محاربة عمالة الأطفال، والتمييز في

العمل على أساس الدين أو اللون أو الجنس، وثلاثة مبادئ تتعلق بالبيئة من خلال تشجيع المسؤولية تجاه البيئة، وتطوير تكنولوجيا صديقة للبيئة، أما المبدأ العاشر فيتعلق بمحاربة الفساد في المعاملات الاقتصادية، كما يسعى الميثاق العالمي أيضاً إلى جعل هذه المبادئ جزءاً من استراتيجية الشركات وأنشطتها ومكوناً أساسياً في ثقافتها، علماً بأنه لا توجد عقوبة على الشركات التي لا تلتزم بهذه المبادئ، لكن الشركات مدعوة للالتزام الأدبي بها (منشورات الأمم المتحدة نيويورك وجينيف،2004).

لقد كان لانهيار الشركات التي كانت تسعى لتحقيق الأرباح دور كبير في تعزيز مفهوم المسؤولية الاجتماعية، لأن تلك الشركات أدركت أنّ استمرارها، ونموها لا يتم إلا باهتمامها بالمجتمع، كما كان للمنظمات العالمية للمسؤولية الاجتماعية دور كبير في ترسيخ هذا المفهوم وتشجيع الشركات على الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية.

2-1-3-1 المسؤولية الاجتماعية في الأردن:-

ظهر الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية في الأردن في العقد الأخير من القرن الماضي، حيث لم يكن هذا المفهوم واضحاً لكثير من الشركات الأردنية والجهات الرسمية، كما لم يلقَ الاهتمام الكبير من الجانب الأكاديمي، وبعد أن أدركت الشركات الأردنية أنّ استمرارها ونموها يعتمد على تفاعلها مع البيئة الداخلية والخارجية لها، من خلال ممارسة نشاطات المسؤولية الاجتماعية، والتركيز على العاملين، والمستفيدين، والمجتمع، بدأت بتبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية (الفرح والهنداوي،2011). وبعد عام 2000 بدأ ظهور مفهوم المسؤولية الاجتماعية في كثير من نشاطات الشركات الأردنية، فبعض الشركات شاركت بشكل مباشر أو غير مباشر في الأنشطة الاجتماعية، مثل حماية البيئة، واستخدام برامج توفير الطاقة، وحماية حقوق العاملين، وازداد دعم المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المحلية والدولية، وعلى الرغم من عجز الموازنة في الأردن الذي يعني أن الخيارات صعبة للاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية من الجانب الحكومي في الوقت الحاضر، فقد دعا بعض الباحثين الأردنيين إلى زيادة الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية للشركات الأردنية من خلال وضع القواعد، والضوابط للقطاع الخاص لتحقيق أهداف المسؤولية الاجتماعية، وقام بعض الباحثين الأردنيين بدراسات ميدانية تناولت مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات الأردنية، ومنها دراسة

(الطراونة،2000) الذي أوضح فيها أن أبعاد المسؤولية الاجتماعية تتمثل في دعم المؤسسات الخيرية، والأنشطة الثقافية والشبابية، والمنح التعليمية، والحفاظ على البيئة. كما قام (أبو ارشيد،2006) بدراسة لممارسة المسؤولية الاجتماعية في المستشفيات الأردنية الخاصة، وتوصل بأنها تمارسها بدرجة متوسطة. وأظهرت دراسة (الحوراني والطاهر،2009) التي كان الهدف منها تحديد أهداف الشركات الأردنية من وراء التزامها بمسؤوليتها تجاه المجتمع، فقد توصلت إلى أن أكثر من (69.4%) من المديرين أفادوا أن الهدف من المسؤولية الاجتماعية لشركاتهم هو تحسين ولاء الموظفين، وأن (67.3%) هدفها تقوية العلاقات العامة للشركة، و(64.6%) هدفهم زيادة المبيعات وكسب الزبائن، و(38.1%) الحصول على إعفاءات ضريبية، وبعضهم للحصول على التغطية الصحفية الجيدة بنسبة (24.2%).

تقوم الشركات الأردنية بتنفيذ مسؤوليتها الاجتماعية من خلال القناعة الشخصية للمديرين، فقد تبين أن شركات القطاع الخاص تقوم بممارسة مسؤوليتها الاجتماعية بناء على قرارات شخصية صادرة عن مديريها، كما أن ممارسات المسؤولية الاجتماعية ناتجة عن سياسة الشركة وأهدافها، فالشركات تختار مجالاً معيناً لممارسة المسؤولية الاجتماعية بحيث يصبح هذا المجال مرتبطاً باسم الشركة، وعادة ما تختار الشركات المجال القريب من طبيعة عملها ونشاطها ومتماشياً مع أهدافها وسياستها. أما بالنسبة لمعايير اختيار المشاريع الاجتماعية، فإن المعيار الأساس الذي تتبعه الشركات الأردنية هو "أن يوفر المشروع سمعة جيدة للشركة لدى المجتمع وتأكيده على تلازم اسم الشركة مع ممارسات المسؤولية الاجتماعية"، أما المعيار الثاني هو انسجام المشروع مع طبيعة نشاط الشركة وفلسفتها وهو معيار معتمد، وحددت بعض الشركات أن المعيار هو توفير شرط الاستدامة والاستمرارية للمشروع المدعوم، وأن هدفهم هو إرضاء الحكومة كون المشروع يستجيب لأحد أهدافها التنموية. وقد واجهت الشركات الأردنية عند ممارستها لمسؤوليتها الاجتماعية بعض العوائق، منها تقلب مستويات المبيعات، والأرباح التي تؤثر على الإنفاق على المسؤولية الاجتماعية، والتكلفة العالية للأنشطة الاجتماعية، وإيمان مجلس الإدارة بالدور الاجتماعي للشركة، ويمكن إزالة أو التخفيف من هذه العوائق من خلال حصر الأنشطة الاجتماعية في تقديم دعم فني أو تقني أو حث الموظفين على التطوع لخدمة المجتمع، مما يخفف من دفع التكاليف العالية التي تتكبدها الشركة، كما يمكن حث السلطات الحكومية والتشريعية على سن

القوانين التي تحفز الشركات على ممارسة الأنشطة الاجتماعية مقابل تقديم الحوافز والإعفاءات لها (الحوراني والطاهر،2009).

وقد قامت مجموعة من المرشدين العرب (Arab Advisors Group) "بتحليل ستة وخمسون شركة مدرجة في السوق الأولى لبورصة عمان، وتبين أن الشركات قد أنفقت 27.3 مليون دينار في عام 2013 على مشاريع المسؤولية الاجتماعية ، في ارتفاع نسبته 1% بالمقارنة مع 2012، حيث أنفقت الشركات 27 مليون دينار.وأصدرت هذه المجموعة أيضاً تقريراً جديداً بعنوان "**إنفاق الشركات المدرجة في بورصة عمان على المسؤولية الإجتماعية في الأردن**"، حيث تبين أن هذه الشركات أنفقت نسبة 2.9% من أرباحها على مشاريع الخدمة المجتمعية في 2013، في حين بلغ إنفاقها 2.6% من أرباحها على هذه المشاريع في 2012.وقد أفاد السيد عمر الجعبري- محلل أبحاث في مجموعة المرشدين العرب أن الشركات الخمس الأكثر إنفاقاً على المسؤولية الإجتماعية هم البنك العربي، شركة البوتاس العربية، البنك الإسلامي الأردني، البنك الأهلي الأردني وبنك القاهرة عمان، كما بين أيضاً أن البنك العربي وشركة البوتاس العربية أنفقتا 82.5% من مجموع ما أنفقته جميع الشركات على المسؤولية الإجتماعية".
.()www.arabadvisors.com/clients.htm

وأشارت دراسة أصدرها معهد بصر لدراسات المجتمع المدني بعنوان "الخصائص القطاعية لممارسة الشركات في مجال المسؤولية الاجتماعية"، إلى وجود خلط بين المسؤولية الاجتماعية وأعمال الخير والتبرعات التي تقدمها هذه الشركات، فضلاً عن الاعتقاد بأن الالتزام بالقوانين السارية والنافذة هو نوع من المسؤولية الاجتماعية، وتوافقت قطاعات الصناعة، والمالية، والاتصالات، والسياحة والزراعة على أن ترجمة مسؤوليتها الاجتماعية تتجلى بالدرجة الأولى في التزامها بالقوانين المعمول بها، أي قوانين العمل والشركات والضرائب والبيئة، علما بأن هذا الالتزام ليس اختيارياً أو تطوعياً، بل وُضعت القوانين لتُنفذ وليتم الالتزام بها.وذكرت الدراسة التي استطلعت 270 شركة موزعة على 11 قطاعاً اقتصادياً مختلفاً، أن الشركات بقطاعاتها كافة أجمعت على أن الموظفين العاملين لديها هم ضمن الفئات المستهدفة ببرامجها بالمسؤولية الاجتماعية، معتبرة أن تقيدها بمواد قانون العمل ومنحهم رواتب عادلة هو ممارسة للمسؤولية الاجتماعية تجاه الموظفين. وأكدت هذه القطاعات أنها تركز برامجها

الاجتماعية على العاصمة، التي توليها الاهتمام الأول وأحياناً الوحيد، فيما تحظى المحافظات الأخرى الأقل حظاً والأكثر فقراً والأدنى تنمية، بنصيب ضئيل جداً من مشاريع المسؤولية الاجتماعية، وحول إدراج المسؤولية الاجتماعية ضمن هوية الشركات، أظهرت الدراسة أنه في حين تدرج البنوك كافة بنسبة 100%، المسؤولية الاجتماعية ضمن هويتها التعريفية، فإن 45% من شركات التجارة العامة لا تدرجها في أي وثيقة تعريفية للشركة.وحول مجالات ممارسةالشركات لمسؤولياتها الاجتماعية، أفادت قطاعات التجارة العامة، التأمين، الإنشاءات، والنقل، أن محاربة الفقر هو مجالها الرئيسي والأول لترجمة مسؤوليتها الاجتماعية، فيما أولت البنوك وشركات الاتصالات والشركات الزراعية اهتمامها الأول لدعم مشاريع حماية البيئة.وتبين أن الشركات في أربعة قطاعات هي الإنشاءات، التأمين، السياحة، الزراعة، تعتمد على الصحف اليومية في النشر عن نشاطاتها الاجتماعية. في حين أن قطاعاتالبنوك، الصناعة، الصحة والتعليم تنشر عن أنشطتها الاجتماعية في تقاريرها السنوية، أما شركات الاتصالات فتنشر أعمالها الاجتماعية عبر موقع الشركة الإلكتروني(www.petra.gove.jo).

وانطلاقاً من إدراك الشركات الأردنية لمسؤوليتها الاجتماعية، تقوم بعض هذه الشركات بالأخذ على عاتقها تطوير المجتمعات المحلية الواقعة ضمن الإطار الجغرافي لمناطقها الإنتاجية، مثال على ذلك شركة مناجم الفوسفات الأردنية التي أخذت على عاتقها تطوير المجتمعات المحلية الواقعة ضمن الإطار الجغرافي لمناطقها الإنتاجية، فاتجهت نحو تطبيق مبادئ التنمية المستدامة، حيث وضعت استراتيجية ثابتة، وخطة عمل تركز على منهجية تشاركية لمكافحة الفقر والبطالة. ومن ضمن نشاطات الشركة الاجتماعية، يقوم المجمع الصناعي التابع للشركة في محافظة العقبة بنشاطات مجتمعية عدة منها (www.jpmc.com.jo):-

1. عمل صيانة لعدد من المرافق، ودور العبادة في المحافظة.
2. نشاطات خيرية مختلفة خلال شهر رمضان المبارك.
3. دعم الجمعيات الخيرية في محافظة العقبة.
4. دعم المسابقة الهاشمية المخصصة لمرضى السرطان.
5. مشاركة المجتمع المحلي، وتقديم الدعم اللوجستي في حالات الطوارئ.

6. دعم الحملة الوطنية أثناء الانتخابات النيابية، وتوفير وسائل تنقل للسكان المحليين والقائمين على الانتخابات
7. إعداد برنامج زيارات طلابية ومجتمعية للمجمع الصناعي.

ونُلاحظ مما سبق تطور نظرة الشركات الأردنية التي كانت مقتصرة على المالكين والمستثمرين فقط إلى نظرة أوسع للمجتمع، والبيئة المحيطة بها، مما حوّل مفهوم المسؤولية الاجتماعية إلى التزام وواجب على الشركات، كما أدى إلى زيادة ارتباط الشركات بالمجتمع والبيئة المحيطة بها، فارتبط النشاط الاجتماعي بالنشاط الرئيسي للشركات مما يدل على اقتناع الشركات بأهمية المسؤولية الاجتماعية وفهمها لها، واستغلال النشاط الرئيسي لتحسين سمعة الشركة. وهذا ما تهدف له هذه الدراسة، هو الإجابة على السؤال التالي: ما أثر المسؤولية الاجتماعية على تكلفة رأس المال؟.

2-1-4: الآراء المختلفة حول المسؤولية الاجتماعية

إن أي ظاهرة أو موضوع معين لا بد أن يكون له مؤيدون ومعارضون، وذلك لاختلاف وجهات النظر بين المهتمين في هذه الظواهر، فقد لاقت المسؤولية الاجتماعية مؤيدين ومعارضين لها، فالمؤيدون يؤمنون بأن الشركات وُجِدت للاهتمام بقضايا المجتمع الأساسية، وإن تعارضت أهداف الشركة مع مصالح المجتمع فهو موضوع ذو أهمية يجب إعطاؤه الأولوية في أهداف الشركة. ويرى المؤيدون أن الشركة جزء لا يتجزأ من المجتمع الذي تعيش وتنمو فيه، وبالتالي فإن أفراد المجتمع يتوقعون من هذه الشركة أن يكون لها دور فعّال في تحسين مستوى معيشته وحل مشكلاته، وذلك من خلال المجالات الاقتصادية فقط، وأن الأرباح من الممكن أن تزداد على المدى البعيد من خلال قيام الشركة بدورها الاجتماعي، ويُعدَ رضى المجتمع وثقته بها استثمار مستقبلي مهم، كما أن الصورة العامة للشركة ستكون أفضل عندما يكون لها دور اجتماعي كبير أو تمارس نشاطاً ثقافياً ينعكس مستقبلاً على زيادة المبيعات. ومن جهة أخرى فإن التطور الصناعي والتوسع في مجالات الخدمة وزيادة الاستهلاك، أدى إلى وجود تأثيرات سلبية لا يمكن أن تتحمل عبئها الدولة وحدها، لذلك فلا بد للشركات من أن تساهم بتخصيص جزء من عوائدها للتقليل من هذه الآثار السلبية (القاضي،2010).

أما بالنسبة للمعارضين، فقد كانت حجتهم بأن التبني لدور اجتماعي كبير من قبل الشركات سوف يؤدي إلى خرق قاعدة تعظيم الأرباح، التي هي الهدف الأساسي لوجود الشركات، حيثُ وُجِدت هذه الشركات لتقديم السلع، والخدمات ذات الجَوْدة العالية وبأسعار معقولة لتحقيق عائد عالٍ لتُعيد استثماره أو تستخدمه في التوسع والنمو، وبالمقابل ستقوم هذه الشركات بتوظيف الكثير من العاملين وتدفع الضرائب للدولة، كما يرى المعارضون أن زيادة مطالبة المجتمع والدولة للشركات في تبني أهداف اجتماعية سوف تؤدي إلى ذوبان أهداف الشركة الاقتصادية، وبالتالي تصبح هذه الشركات عاجزة عن الارتقاء بالإنتاجية العالية، والاستثمار، وتطوير تكنولوجيا الإنتاج، وتقديم منتجات ذات جودة عالية. ويرى بعض المعارضين بأن الشركات تفتقر إلى المهارات الكافية التي تُمكنها من القيام بالمسؤولية الاجتماعية بشكل صحيح، كما أن هناك شركات متخصصة لهذا الدور الاجتماعي يجب إتاحة المجال لها لتعزيز دورها الاجتماعي، كما يرى بعضهم أن الشركة تتحمل تكلفة عالية جرّاء قيامها بالأنشطة الاجتماعية المتزايدة، حيث أن قدرتها ومواردها محدودة، مما يزيد من نسبة المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها الشركة (الحمادين،2002).

إن حجج كل من المؤيدين والمعارضين مقنعة، ولكن لا بد من التوازن بين الأهداف الاقتصادية (تعظيم الربح) للشركة، والأهداف الاجتماعية (دورها الاجتماعي)، فيمكن للشركات أن تدمج بين هذين الهدفين من خلال ممارسة الأنشطة الاجتماعية في حدود نشاطها، فتحصل على ثقة العاملين فيها واحترامهم وثقة المجتمع المحيط بها وبالتبعية تزداد أرباحها وهذا ما يحتاجه المُلاك.

2-1-5:عناصر المسؤولية الاجتماعية وأبعادها

لا يوجد اتفاق موحد على الأنشطة التي يُمكن اعتبارها أنشطة اجتماعية، لذلك لا بد من التطرق لمعايير التفرقة بين عناصر الأنشطة الاجتماعية وعناصر الأنشطة الاقتصادية، وهي كما يأتي (بزماوي، 2002):-

المعيار الأول: وجود أو عدم وجود إلزام قانوني، فالأنشطة الاجتماعية هي أنشطة اختيارية تقوم بها الشركات تجاه المجتمع، إن صفة الاختيار أو الإلزام هي التي تحدد فيما إذا كان النشاط اجتماعياً أم اقتصادياً.

المعيار الثاني: ويخص النشاط نفسه، أي أن تكون هذه الأنشطة ذات طبيعة اجتماعية فقط، وليس أنشطة اختيارية، وبمعنى آخر أن يكون النشاط ذات صفة اجتماعية بغض النظر عن وجود إلزام قانوني أو عدمه.

إن عناصر المسؤولية الاجتماعية هي "الأنشطة التي تقوم بها المؤسسات أو الشركات التي تتصف بالصفة الاجتماعية بغض النظر عن وجود التزام قانوني أو عدم وجوده". وقد حددت لجنة المحاسبة عن الأداء الاجتماعي المنبثقة عن الجمعية القومية للمحاسبين بأمريكا (NAA) National Association of Accountants هذه العناصر من خلال النشاطات الاجتماعية التي تقوم بها الشركات، وهي أربعة عناصر (GRAY, 2002):-

أولاً: تفاعل المنظمات مع المجتمع، وذلك من خلال الأنشطة التي تهدف إلى تحقيق الفائدة للمجتمع، مثل تشغيل المعاقين والعجزة، وإعطاء فرص التدريب لطلاب الجامعات وفرص العمل للخريجين، والمساهمة في الرعاية الصحية، ودعم الجمعيات الخيرية، وكل ما يحقق تنمية المجتمع ورفاهيته.

ثانياً: المساهمة في تنمية العاملين، وتتضمن أنشطة المنظمات المتعلقة بالموظفين التي تساهم في تحقيق أهداف الشركة، مثل الدورات التدريبية، والبعثات العلمية، وتحسين ظروفهم المعيشية والصحية ووسائل الأمن الصناعي.

ثالثاً: المساهمة في تنمية الموارد الطبيعية والبيئة، من خلال قيام الشركات بأنشطة تُقلل من الآثار السلبية على البيئة والتي تنتج من أنشطتها الرئيسية، والمحافظة على الموارد الطبيعية.

رابعاً: الارتقاء إلى أعلى مستوى في جودة السلع والخدمات، وذلك من خلال تحقيق رضى المستهلك، والمحافظة على هذا الرضى من خلال الصدق في الإعلان، وعدم خداع المستهلك، وتوفير المعلومات المهمة للمنتج لسلامة المستهلك، مثل طريقة الاستخدام ومخاطرها، ومدة صلاحية المنتج.

إن قيام الشركات بدورها بالمسؤولية الاجتماعية يعتمد أساساً على التزامها بأربعة معايير هي: أولاً، احترام حقوق الانسان، ثانياً، المسؤولية تجاه العاملين وأفراد المجتمع، ثالثاً، دعم المجتمع ومساندته، رابعاً، حماية البيئة سواء من حيث الالتزام بتوافق المنتج الذي تقدمه الشركة للمجتمع مع البيئة أو من حيث المبادرة بتقديم ما يخدم البيئة، ويُحسِن من الظروف البيئية في المجتمع، ومعالجة المشاكل البيئية المختلفة. ومن جهة أخرى تواجه هذه الشركات مسؤولياتها أمام أصحاب الأموال، فهي تُنفق أموالهم لخدمة المجتمع، وهي بذلك تواجه فئات متزايدة بسبب التطور الاجتماعي والسياسي والتكنولوجي، فأصبح التوازن لإرضاء الجميع مسألة محفوفة بالمخاطر. فأصحاب المصالح أو المستفيدين لديهم وجهات نظر مختلفة بشأن تبني الشركة للمسؤولية الاجتماعية. مما يُلاحظ أن هذا الأمر أخذ أبعاداً متجددة في العالم الصناعي المتقدم بسبب تطور الحياة الثقافية والاجتماعية والسياسية، ويعرض بعض الباحثين عناصر المسؤولية الاجتماعية في إطار عام يُغطي مجموعة من الأبعاد، ويرون أن هذه العناصر يُمكن أن تقاس بناء على نشاط الشركة، وطبيعة عملها (الغالبي والعامري، 2005).

وأشار Carroll (1991) إلى أربعة أبعاد رئيسية هي: الاقتصادي Economic، والأخلاقي Ethical، والقانوني Legal، والخيّر Philanthropy. كما طوّر مصفوفة يوضح فيها هذه الأبعاد وكيفية تأثير كل مستفيد من البيئة، والجدول رقم (2-1) يوضح أكثر الممارسات شيوعاً، التي تُعدَ أبعاد أساسية للمسؤولية الاجتماعية (Carroll, 1991).

جدول (2-1)

عناصر المسؤولية الاجتماعية وأبعادها

البعد	العناصر الأساسية	العناصر الفرعية
الاقتصادي	المنافسة العادلة	• عدم الاحتكار والإضرار بالمستهلكين. • ممارسة المنافسة الشرعية، وعدم الإضرار بالمنافسين.
	التكنولوجيا	• استخدام التكنولوجيا لخدمة المجتمع. • الاستفادة من التقدم التكنولوجي في معالجة مشكلات المجتمع والحد من تلوث البيئة.
القانوني	قوانين حماية المستهلك	• عدم الاتجار بالمواد الضارة. • الرعاية الصحية للأطفال. • حماية المستهلك من المواد المزورة والمزيفة.
	حماية البيئة	• منع تلوث المياه والهواء والتربة. • الاستخدام الأمثل للموارد.
	السلامة والعدالة	• الابتعاد عن التعصب العرقي أو الديني. • توفير ظروف عمل جيدة ومنع عمل الأحداث. • العمل على تقليل إصابات العمل. • تأمين التقاعد والضمان الاجتماعي للعاملين. • توفير فرص عمل للمرأة ومراعاة ظروفها الخاصة. • توفير فرص عمل لذوي الاحتياجات الخاصة.
الأخلاقي	المعايير الأخلاقية	• مراعاة الجوانب الأخلاقية في الاستهلاك. • مراعاة مبدأ تكافؤ الفرص في التوظيف. • احترام حقوق الإنسان.
	الأعراف والقيم الاجتماعية	• احترام العادات والتقاليد. • مكافحة المخدرات.
الخيَر	نوعية الحياة	• تقديم المساعدات الغذائية للفقراء. • تقديم الملابس للمحتاجين. • توفير الخدمات للمجتمع. • النقل العام. • الذوق العام.

المصدر (Carroll,1991)

تُفسر أبعاد المسؤولية الاجتماعية التي قدمها Carroll (1991) العلاقة بين الشركات والمجتمع، فنجاح الشركات يعتمد على رضى المجتمع عن الخدمات التي تقدمها الشركات، ومن الإطار الاقتصادي والقانوني تُعدّ هذه الخدمات واجباً أساسياً على الشركات، أما البُعد الأخلاقي وبُعد الخير فيتمثل في رغبة الشركات في تلبية احتياجات المجتمع دون إلزام قانوني. إن هذه الأبعاد تعتمد على

بعضها بشكل واقعي، فالشركات لا تقوم بخدمة المجتمع من منظور بُعد الخير ما لم تقم أولاً بمسؤوليتها الاقتصادية، والقانونية، والأخلاقية تجاهه. والشكل (2-1) يوضح هذا.

شكل (2-1)

هرم Carroll للمسؤولية الاجتماعية

المصدر: (Carroll,1991)

لقد اختلفت وجهات نظر الفئات المستفيدة حول المسؤولية الاجتماعية للشركات فمثلاً يركز المالكون على البُعد الاقتصادي في حين يركز الزبائن على البُعد الأخلاقي، أما العاملون فيركزون على البُعد القانوني بالدرجة الأولى، أما المجتمع المحلي فيهمه بُعد الخَيِر في المسؤولية الاجتماعية، في حين أن المسؤولية الاجتماعية الشاملة Corporate Social Responsibility هي "حاصل مجموع العناصر الأربعة (الغالبي والعامري، 2005، ص:122).

ومن هنا نستنتج أن:-

المسؤولية الاجتماعية الشاملة= المسؤولية الاقتصادية+ المسؤولية القانونية+ المسؤولية الأخلاقية+ المسؤولية الخيَرة".

2-1-6: مجالات تطبيق المسؤولية الاجتماعية للشركات

أولاً: المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع المحلي:

يُعدّ المجتمع المحلي من الشرائح المهمة بالنسبة للشركات، لذلك فهي تتطلع إلى تجسيد علاقة متينة، وتعزيز هذه العلاقة من خلال مضاعفة نشاطاتها تجاه هذه الشريحة، ولكي تضمن المُنشأة استمرارها وبقائها وأن عليها أن تتفاعل مع النظام العام للمجتمع بوصفها جزءاً منه، وأن نشاطها سواء أكان إيجابياً أم سلبياً ينعكس أثره على النظام العام، فتقوم الشركات بتحسين الرفاهية العامة من خلال المساهمة في دعم البُنية التحتية، وإنشاء الجسور والحدائق، ودعم بعض الأنشطة مثل الأندية الترفيهية، وتقديم العون لذوي الاحتياجات الخاصة، واحترام العادات والتقاليد، وتقديم التبرعات، وتدريب طلبة الجامعات، والمدارس، والمبادرة بتشجير المنطقة المحيطة، بالإضافة إلى دعم المراكز العلمية كمراكز البحوث والمستشفيات (Doh &Teegen, 2003).

ثانياً: المسؤولية الاجتماعية تجاه العاملين:

هناك مجالات عدة لمسؤولية الشركات الاجتماعية نحو العاملين فيها، فقد أكدت دراسة (Elankumaran, et al., 2005) أن تحسين بيئة العمل له تأثير إيجابي على صحة العاملين وتحسين كفاءتهم، كما أن اهتمام الشركات بوضع برامج لرعاية العاملين سواء الرعاية الصحية أو الاجتماعية مثل تقديم المنح، والمكافآت المالية عند التقاعد أو الزواج، وتوفير وسائل التنقل للعاملين، ودعم الأنشطة الثقافية والترفيهية، وعقد الدورات التدريبية لرفع المستوى الثقافي والمهني لهم، وتقديم القروض للإسكان. كما أن الاهتمام برأس المال البشري يؤدي إلى استقطاب الموظفين المهرة وأصحاب الخبرات، وأن أكثر العاملين يفضلون العمل في الشركات التي لديها سياسات بيئية ومجتمعية جيدة، وأن الناس يفضلون التعامل تجارياً مع الشركات نفسها.

ثالثاً: المسؤولية الاجتماعية تجاه المستهلكين

تهتم الشركات بالأنشطة المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية تجاه المستهلكين اهتماماً كبيراً، وذلك من خلال تقديم منتجات ذات جودة عالية وبأسعار مناسبة، والحرص على الإعلان الصادق، بالإضافة إلى الإرشادات الواضحة باستخدام المنتج، وتقديم خدمة ما بعد البيع، وتطوير المنتجات مع المحافظة على الالتزام الأخلاقي بعدم مخالفة قواعد المنافسة (الشيخ ،2009).

رابعاً: المسؤولية الاجتماعية تجاه المساهمينإن مسؤولية الشركة تجاه المساهمين مسؤولية كبيرة وتُعدّ من أولى أولوياتها، وهي تعظيم ثروتهم من خلال الأرباح التي يجب أن تحققها نتيجة لممارسة الشركة لنشاطاتها التشغيلية المختلفة، وفي اللحظة التي يشعر فيها المساهمون أن الشركة عاجزة عن تحقيق هذا الربح يقومون بتصفيتها حفاظاً على أموالهم. لهذا تسعى الشركة ومن خلال إدارتها العُليا إلى زيادة المبيعات، وحماية أصول الشركة، وبالتالي زيادة الربحية، وتعظيم ثروة ملاكها (السحيباني، 2009).

إن المنافع الناتجة عن زيادة النشاط الإنتاجي للشركات التي تُقاس بالحجم الحقيقي للدخل القومي، هي ليست منافع صافية لما يُقابلها من تكاليف في حجم الموارد الطبيعية المستنفذة، والتي تُقلل من أثر تلك المنافع، فزيادة الإنتاج وزيادة أضرار البيئة الطبيعية من خلال التخلص من مخلفات الأنشطة الصناعية، يجعل البيئة أقل صلاحية وأكثر ضرراً بالإنسان، فحماية البيئة هو استثمار له عائد كبير ينعكس على التنمية الاقتصادية وعلى صحة الإنسان، فتتمثل مسؤولية الشركات تجاه البيئة من خلال استخدام الموارد الطبيعية بصورة اقتصادية أخلاقية، وحماية البيئة من التلوث المائي والهوائي والضوضائي، من خلال الالتزام بنصوص القانون التي تتعلق بمسببات التلوث، والتخلص من النفايات، والعمل على إيجاد مصادر طاقة بديلة جديدة، (الشيخ، 2009).

نُلاحظ مما سبق أن مجالات المسؤولية الاجتماعية مُكملة بعضها بعضاً، حيث تُعتبر البيئة الجزء الحيوي للمحافظة على حقوق الإنسان، فنظافة البيئة هي ضمان لصحة وحياة جيدة للإنسان، وقيام الشركات بحماية هذا الجزء الحيوي يعني تقديم خدمات متعددة المجالات.

ولكي تنجح هذه الشركات في تطبيق المسؤولية الاجتماعية، هناك عدد من العوامل التي يجب أخذها بعين الاعتبار من قبل الشركة قبل البدء بالأنشطة الاجتماعية وهي كما يلي (سكاك، 2010):-

1. قناعة الإدارة العليا بالمسؤولية الاجتماعية نحو المجتمع، والبيئة، والعاملين في الشركة.
2. الأخذ بعين الاعتبار الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية، عند وضع الخطط المستقبلية، واعتبارها من سياسات الشركة.
3. تخصيص وحدة داخل الشركة لمتابعة الأنشطة الاجتماعية، بحيث تكون ذات ارتباط مع الإدارة العليا.

2-1-7: قياس المسؤولية الاجتماعية

إن المفهوم السائد في إعداد البيانات الحسابية والختامية لأي مُنشأة هو تحميل ما يخص الفترة الزمنية من الإيرادات والمصروفات، ولكن ظهور المسؤولية الاجتماعية أدى إلى ضرورة الفصل بين المسؤولية الاجتماعية والمسؤولية الخاصة للشركات مع المحافظة على التكامل بينهما، فمسؤولية الإدارة الخاصة تهدف إلى تحقيق مصالح المُلاك، والمسؤولية الاجتماعية تستهدف الوصول إلى الرفاهية الاجتماعية، لذلك فإن تقييم أداء الإدارة سيكون على أساس تحقيق الهدفين الاجتماعي والربح المحقق. إن الأسس والمبادئ لإعداد الحسابات الختامية للمسؤولية الاجتماعية لا تختلف عن الحسابات الختامية المُتعارف عليها وفقاً لنظام المحاسبة المالية، سوى في تكييفها بما يتلاءم مع طبيعة أغراض المسؤولية الاجتماعية، وللوصول إلى معلومات حول التكاليف والعوائد الاجتماعية بشكل صحيح، فلا بد من الحصول عليها من خلال عملية قياس للأنشطة الاجتماعية من تكاليف ومنافع. فمن المشاكل التي تواجه الحصول على هذه المعلومات تحديد نموذج للمحاسبة لقياس كل من التكاليف والمنافع للمسؤولية الاجتماعية، إذ أن الصعوبة في قياس الأنشطة الاجتماعية تكمن في طبيعة هذه الأنشطة والنطاق الذي تحدث فيه، حيث أن بعض هذه الأنشطة ليس لها قيمة مالية، مما يؤدي إلى صعوبة قياسها واللجوء إلى الإفصاح الوصفي عنها فقط (الحيالي، 2004).

2-1-7-1: أهم المشكلات التي تواجه قياس المسؤولية الاجتماعية

قياس المسؤولية الاجتماعية بشكل موضوعي ودقيق هو من الصعوبة بمكان، وذلك بسبب عدم الإتفاق على ماهيتها وتحديد أبعادها، ولكن هناك إتفاق حول بعض متغيرات ومفاهيم الإطار العام للمسؤولية الاجتماعية وإن كانت غير محددة، وهي الالتزام من قبل منشآت الأعمال تجاه مجتمعاتها بالوفاء بأنشطة معينة تتفق مع قيم وتوقعات ومفاهيم المجتمع، وتُسهم في حل مشكلاته، وقد واجهت عملية قياس المسؤولية الاجتماعية بعض المشكلات نذكر منها (بدوي وعثمان، 2000).

1. **مشكلة نطاق وأبعاد المسؤولية الاجتماعية**

إن تحديد نطاق الأنشطة ضروري جداً للتعرف على نوعية المعلومات الاجتماعية الواجب الإفصاح عنها، وكذلك من أجل التوصل إلى نموذج محاسبي يجمع جميع مجالات المسؤولية الاجتماعية القابلة للقياس والتقرير عنها للاستفادة من هذه المعلومات في تقييم الأداء الاجتماعي للشركات. ولأن مجالات المسؤولية الاجتماعية تتغير مع الزمن تبعاً لتغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية والطبيعة الحركية للمشكلات الاجتماعية، وتطور المعرفة العلمية بآثار الظواهر البيئية، فليس هناك نطاق ثابت ومحدد للأنشطة الاجتماعية، بل هناك تباين في تحديد هذه الأنشطة وتبويبها. وكلما كانت هذه الأنشطة متغيرة، كلما كان قياسها أكثر صعوبةً وتعقيداً، كما أن الاختلاف في قيم ومشكلات وتوقعات كل مجتمع يؤدي إلى اختلاف في المسؤوليات الاجتماعية للشركات في كل مجتمع من هذه المجتمعات، وإذا اختلفت المسؤوليات الاجتماعية للشركات في كل مجتمع، فسوف يؤدي ذلك إلى اختلاف في مجالات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في كل مجتمع، على الرغم من هذه الصعوبات إلا أن هناك اتفاقاً عاماً على مجالات المسؤولية الاجتماعية التي تُمارسها الشركات (رضوان، 2003).

2. **مشكلة قياس التكاليف الاجتماعية على مستوى الشركة**

إن الاختلاف في تفسير ماهية التكاليف الاجتماعية أوجد مشكلة في قياسها، فيرى الاقتصاديون أن التكاليف الاجتماعية هي الأضرار الناتجة عن نشاطات الشركات، التي تؤثر سلباً على المجتمع والبيئة، مثل الضوضاء، والتلوث، والدخان، والنفايات الكيمائية، أو أي أضرار أخرى، ويرى

المحاسبون أن التكاليف الاجتماعية هي مبالغ تُنفقها الشركة في نشاطات خارجة عن نشاطها الرئيسي، نتيجة التزامها بمسؤوليتها الاجتماعية التي لا تُحقق للشركة أي إيراد مقابل تلك المصاريف (Al Saki & Noor, 2014).

ويرى (بدوي،2000) أن عملية قياس التكاليف البيئية والاجتماعية هي عبارة عن مدخل قياسي ذي أبعاد متعددة يعتمد على القياس الكميّ والوصفيّ، وهي أفضل المداخل التي يُمكن تطبيقها لقياس التأثيرات البيئية والاجتماعية الخاصة في نطاق المسؤولية البيئية والاجتماعية للشركات للوصول إلى معلومات ذات أبعاد مهمة للأداء البيئي والاجتماعي، فهذه المعلومات يمكن أن تكون معلومات مالية عن عمليات بيئية واجتماعية يمكن قياس تأثيرها بمقياس نقدي، أو معلومات نوعية عن العمليات البيئية والاجتماعية لا يمكن قياس تأثيرها بشكل نقدي، ولكن يمكن قياسها بمقاييس كمية غير نقدية، أما المعلومات التي يمكن الحصول عليها هي معلومات وصفية يُعبر عنها بصورة إنشائية عن تأثيرات المعلومات البيئية والاجتماعية التي لا يمكن قياسها بمقاييس كميّة.

2-1-7-2: أهم الأساليب المستخدمة في قياس التكاليف الاجتماعية

يتم جمع المعلومات من خلال إعداد وتوزيع استبانة أو إجراء المقابلات الشخصية للمكلفين باحتساب التكلفة الاجتماعية، ويؤخذ على هذا الأسلوب اعتماده على الرأي الشخصي، الذي ينتج عنه التحيّز وفرض وجهات النظر حول المسؤولية الاجتماعية، ودوافع أصحاب العلاقة، مما قد يؤثر على دقة البيانات وحقيقتها لأغراض التقييم (الشكري، 2010).

- **أسلوب التقييم البديل**

يستخدم هذا الأسلوب في حال تعذر التقييم المباشر للتكلفة الاجتماعية، حيث يتم تقييم بديل لتلك التكلفة، مثلاً في حال عدم قدرة الشركة على توفير معدات السلامة، وأرادت أن تقيس التكلفة الاجتماعية، تقوم بقياس البديل عن هذه المعدات، وهو تقدير قيمة العلاج الطبي للعاملين المصابين والخسارة الناتجة عن الحوادث الصناعية. نُلاحظ مما سبق أن قياس التكلفة في هذا الأسلوب يعتمد على البديل الذي يمكن أن يؤدي إلى الوقوع في أخطاء في القياس، أو أخطاء في اختيار بديل غير مطابق مع الحالة المراد قياسها، مما يستوجب الدقة والحذر في استخدام هذا الأسلوب (الشكري، 2010).

- **أسلوب التحليل الاقتصادي:**

وهو عبارة عن تحليلات اقتصادية متوفرة وموثوقة، يمكن الاعتماد عليها في قياس التكاليف الاجتماعية، ومن الأمثلة عليها أسلوب (باريتو) الذي يستخدم لرسم السياسات الإنتاجية والبيئية للشركة، وبالتالي تحديد تكاليف الأداء الاجتماعي الخاص لكل مجال، كما يهدف إلى تحديد الوضع الاقتصادي الأمثل الذي يحد من الأضرار على المجتمع مهما تغيرت مستويات الإنتاج (الشكري،2010).

- **أسلوب تكاليف المنع**

كما تم بيانه سابقاً بأن التكاليف الاجتماعية هي قيمة الأضرار التي يتحملها المجتمع نتيجة ممارسة الشركات لنشاطها الاقتصادي، فقد يكون من الصعب تحديد هذه القيمة، لذلك يجب اللجوء إلى طريقة مناسبة لتحديد قيمة تقريبية لهذه الأضرار، ويمكن القول إن التكاليف الاجتماعية التي يمكن قياسها هي تكاليف تجنب وقوع الأضرار الاجتماعية والبيئية، فالتكاليف الاجتماعية التي تخص البيئة حتى تكاليف منع التلوث، أي أن الشركة تخفض من الأضرار التي يتحملها المجتمع من خلال إنفاقها على منع التلوث، وبذلك تكون تكاليف المنع هي الأقرب للتكاليف الاجتماعية (منع الأضرار) الناتجة عن الأنشطة الاجتماعية.

- **أسلوب تكاليف إعادة الوضع إلى ما كان عليه (تكاليف التصحيح)**

إن قيام الشركات بنشاطاتها قد يؤدي إلى استنفاد بعض الموارد، أو التأثير عليها بشكل سلبي، مما يدفع الشركة إلى دفع مبالغ لإعادة الموارد المتأثرة لحالتها الأصلية أو لإيجاد موارد جديدة بديلة للموارد المستنفدة، ويُعدّ مفهوم تكاليف إعادة الوضع إلى ما كان عليه أقل قبولاً من مفهوم تكلفة المنع.

- **أسلوب أحكام المحاكم والتعويضات:**

يتم تصنيف المبالغ الناتجة عن قرارات المحاكم حول الأضرار الناتجة عن الأداء الاجتماعي للشركة من ضمن التكاليف الاجتماعية، فهي مبالغ تُحدد من قبل شخص ثالث (المحاكم) وليس الشخص الذي حل به الضرر، أما بالنسبة للتعويضات فتكون ناتجة عن أحكام سابقة لذلك يجب الأخذ بعين الاعتبار التغيرات التي تطرأ على تكاليف المعيشة، وتُقدر هذه التكاليف من خلال تقديرات الشخص المصاب أو تقديرات المحكمة والبيانات التاريخية السابقة.

- **أسلوب الإنفاق الفعلي**

يعتمد هذا الأسلوب على المبالغ الفعلية التي تُنفقها الشركة (سواء اختيارية أو نتيجة تطبيق الشركة للقوانين السائدة) كأساس لقياس الأداء الاجتماعي، بالإضافة إلى الأضرار الناتجة عن نشاطات الشركة على المجتمع التي تُقاس بإسلوب تكاليف المنع أو تكاليف التصحيح (بدوي وعثمان، 2000).

لقد تعددت أساليب قياس التكاليف الاجتماعية وذلك بسبب تعدد مجالات الأنشطة الاجتماعية، وترى الباحثة أن أهم الأساليب المستخدمة في قياس التكاليف الاجتماعية هو أسلوب الإنفاق الفعلي الذي تم الإفصاح عنه في القوائم والتقارير المالية، لأنه يُعبر عن التكاليف الفعلية التي تم إنفاقها، مما يُعطي نتائج أكثر موثوقية وموضوعية.

2-1-8: معايير تقييم الأداء الاجتماعي للشركات ومؤشراته

من أهم المعايير التي لاقت القبول والإجماع على أنها الأنسب لفصل التكاليف الاجتماعية عن التكاليف الاقتصادية هي المعايير المحاسبية العامة التي نشرتها جمعية المحاسبين الأمريكية عام 1966، وهذه المعايير هي:-

1. **معيار الصلاحية:** يقوم هذا المعيار على بيان مدى ارتباط البيانات المحاسبية الخاصة بالنشاط الاجتماعي مع الهدف من استخدامها، حيث ينتج عنه تقارير اجتماعية تعكس حقيقة أثر الأنشطة الاجتماعية، مما يؤدي إلى تعزيز ثقة أصحاب المصلحة والأطراف الاجتماعية المستفيدة، وإعداد القوائم الاجتماعية الختامية وعرضها بصورة حقيقية.
2. **معيار الخلو من التحيز:** يقوم هذا المعيار بعرض الحقائق بموضوعية ونزاهة، وذلك من خلال الابتعاد عن استخدام طرق قياس يمكن أن تؤدي إلى التحيز، واستخدام طرق أكثر دقة وموضوعية للقياس المحاسبي للتكاليف والعوائد الاجتماعية.
3. **معيار السببية:** يتضمن هذا المعيار إظهار مدى تحقق الأهداف الاجتماعية للشركة، كي يُدركها المجتمع ويقتنع بنتائجها.

4. **معيار التكلفة الاجتماعية التاريخية:** يقابل هذا المعيار مبدأ التكلفة التاريخية في مجال المحاسبة المالية، حيث يساعد على تحقيق الموضوعية والقابلية للمقارنة، لذلك يتوقع أن يكون ذو أهمية كبيرة في القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي.
5. **معيار العائد الاجتماعي:** يقابل هذا المعيار مبدأ تحقق الإيراد في مجال المحاسبة المالية، لأنه يشمل العوائد الاجتماعية غير القابلة للقياس النقدي، ولا يوجد لها سعر في السوق.
6. **معيار مقابلة العوائد الاجتماعية بالتكاليف المسببة لها:** يقابل هذا المعيار مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات في مجال المحاسبة المالية، أي أن كل مصروف يخص النشاط الاجتماعي يقابله عائد، حيث يشمل هذا المعيار الأساليب المستحدثة في القياس للعائد الاجتماعي، أو التكاليف الاجتماعية(سلامة، 1984).

2-1-9: التكاليف الاجتماعية وكيفية التقريرعنها

أشارت دراسة Al Saki & Noor (2014) إلى وجود معاييرأخرى لفصل التكاليف الاجتماعية عن التكاليف الاقتصادية، وقياسها والتقرير عنها بشكل صحيح ودقيق وموضوعي وعلى النحو التالي:-

1. **معيار الهدف من النشاط:-** يُشير هذا المعيار إلى أن قيام الشركات بمسؤوليتها الاجتماعية نابع من رغبتها في تحقيق أهدافها، لذلك فهو يلزمها بتحمل التكاليف الاجتماعية، وليس الإلزام القانوني، فمثلاً قيام بعض الشركات ببناء الجسور، أو تعبيد الطرق بمحض إرادتها، لتحقيق أهدافها طويلة المدى لتكوين صورة ذهنية جيدة لدى المجتمع، يجعل من هذه التكاليف تكاليف اجتماعية سواء كان ذلك بوجود أو عدم وجود التزام قانوني.
2. **معيار الإلزام القانوني:** يُلزم هذا المعيار الشركة بالفصل بين التكاليف الاقتصادية والاجتماعية، فالأنشطة التي تقوم بها الشركة بسبب التزامها بها قانونياً هي أنشطة اقتصادية وتكون تكاليفها تكاليف اقتصادية، وإذا لم تفِ بها ستجري لها مساءلة قانونية، فعلى سبيل المثال يُلزم القانون الشركات بتوفير وسائل الأمن الصناعي للعاملين، وهذا النشاط يُعدّ نشاط اقتصادياً وتكاليفه تُعدّ اقتصادية، أما قيام الشركة بالأنشطة الاجتماعية فهو بمحض إرادتها ورغبتها بأداء مسؤوليتها

الاجتماعية تجاه العاملين وليس للالتزام بالقوانين، فهذه الأنشطة تُعدّ تكاليف اجتماعية، مثل تأمين السكن للعاملين أو تدريبهم أو ابتعاث بعض العاملين لتحسين المستوى العلمي والثقافي لهم.

وفيما يلي بعض النسب والمؤشرات الأساسيةالتي يتم من خلالها تقييم المسؤولية الاجتماعية وهي:-

1. مؤشر الأداء الاجتماعي للعاملين في الشركة:

ويتضمن جميع تكاليف الأداء بغض النظر عن الأجر الأساسي الذي يتقاضاه العاملون أو موقعهم التنظيمي، أو طبيعة عملهم، فيتمثل التزام الشركة لخلق وتعميق الولاء والإنتماء لدى العاملين، من خلال الاهتمام بحالتهم الصحية، وتدريبهم، وتحسين وضعهم الثقافي، وتوفير الأمان لهم عند الانتهاء من فترة الخدمة، ومن أهم النسب المستخدمة في هذا المجال:-

أ- "قياس مدى مساهمة المنظمة في توفير الأمن الصناعي للعاملين.

مساهمة المنظمة = عدد الحوادث التي تقع/ عدد ساعات العمل الفعلية.

ب- قياس مدى مساهمة المنظمة في استقرارالعمل في محيطها.

معدل دوران العاملين = عدد العاملين تاركي الخدمة/ إجمالي عدد العاملين"

(Al Saki & Noor, 2014, p:62).

2. مؤشر الأداء الاجتماعي لحماية البيئة:

وتتضمن كافة التكاليف المُضحّى بها لمنع الأضرار البيئية الناتجة عن نشاطات الشركة لحماية أفراد المجتمع، وتشمل تكاليف منع تلوث الهواء والبيئة البحرية، والأعشاب والمزروعات وتلوث المياه وغيرها، ومن المؤشرات المستخدمة:-

أ- "قياس مدى مساهمة المنظمة في أبحاث منع التلوث والضوضاء وتجميل المنطقة.

مساهمة المنظمة = إجمالي ميزانية أبحاث منع التلوث أوالضوضاء أوتجميل المنطقة / أجمالي ميزانية الأبحاث" (Al Saki & Noor, 2014, p:62).

3. مؤشر الأداء الاجتماعي للمجتمع:

ويشمل تكاليف إسهامات الشركة في خدمة المجتمع مثل التبرعات، والمساهمات للمؤسسات التعليمية، والثقافية، والرياضية، والإسهام في برامج التعليم، والتدريب الاجتماعي، ومشاريع التوعية، ومن هذه المقاييس المستخدمة:-

أ- "قياس مدى مساهمة المنظمة في حل بعض المشاكل الاجتماعية مثل الإسكان وتوفير وسائل المواصلات.

مساهمة المنظمة = عدد الأفراد المشمولين بالسكن أوالنقل .. الخ / عدد عمال الشركة.

ب- قياس مدى مساهمة المنظمة في تحقيق الرفاهية الاجتماعية، والثقافية للبيئة المحيطة، والمجتمع بشكل عام في المنطقة.

مساهمة المنظمة= تكاليف المساهمة في بناء المدارس، والمستشفيات، والأندية الاجتماعية /إجمالي التكاليف الاجتماعية في مجال البيئة المحيطة" (Al Saki & Noor, 2014, p:63).

4. مؤشر الأداء الاجتماعي لتطوير الإنتاج:

وهو كافة التكاليف المُضحى بها للوصول إلى رضى المستهلكين عن المنتجات والخدمات المقدمة لهم، وتشمل تكاليف الرقابة على جودة الإنتاج والبحث والتطوير، ضمانات ما بعد البيع، وتدريب وتطوير العاملين.

2-1-10: الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

تقوم الشركات بالإفصاح عن نشاطاتها الاجتماعية من خلال القوائم المالية أو التقارير المالية، لإعلام المعنيين عن نشاطها الاجتماعي، والبيئي، وطريقة قياس هذه النشاطات وآثارها، وذلك لأهمية تلك المعلومات في مساعدة كافة الأطراف لاتخاذ قراراتهم المختلفة، وتواجه عملية الإفصاح عن الأداء الاجتماعي للشركات مشكلة تحديد ماهية المسؤولية الاجتماعية، وكيفية قياسها، وكيفية الإفصاح عنها في التقارير المالية. وأدى وجود نماذج عدة مقترحة من الفكر المحاسبي لعملية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية إلى ظهور مشكلة لدى المحاسبين عند الإفصاح عن الأداء الاجتماعي، فعدم الاتفاق على نموذج معين يؤدي إلى اختلاف الإفصاح عن الأداء الاجتماعي بين الشركات، وبالتالي عدم توفر معيار التماثل وقابلية المقارنة في التقارير الاجتماعية (الملحم،2003).

والهدف من الإفصاح عن الأداء الاجتماعي هو توفير المعلومات لتلبية احتياجات فئات جديدة إضافة إلى الفئات التقليدية التي كانت تُلبي احتياجاتها (أصحاب المشروع أو حملة الأسهم، والدائنون، والمستثمرون)، فأصبح هناك فئات إضافية تهتم بالإفصاح عن الأداء الاجتماعي (العاملون، والمستهلكون، والحكومة، والمجتمع المحلي، والمجتمع الوطني)، وقد اتخذت التقارير المحاسبية منهجاً شمولياً تفادياً لاحتمال وجود تعارض بين مصالح الفئات، ولتغطية احتياجات كافة فئات المجتمع. ولأن توفير المعلومات لفئة معينة دون الأخرى سوف يُعطي هذه الفئة ميزة نسبية، وبالتالي عدم وجود عدالة في توزيع المنافع بين فئات المجتمع. فاختلفت آلية الإفصاح حيث يوجد عدد من النماذج التي طُرِحت في هذا المجال، إلا أنها جميعها تقوم على معالجة بيانات الأداء الاجتماعي محاسبياً، والإفصاح عن التكاليف والمنافع الاجتماعية التي حققها المشروع خلال مراحل العملية الإنتاجية، وتقديم هذه المعلومات لأصحاب المصالح لمعرفة النتائج الحقيقية لأداء الشركة، كي يتمكنوا من اتخاذ قراراتهم،

وهناك بعض العوامل التي تؤثر على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات المساهمة العامة، منها عوامل داخلية تتمثل في ثقافة الشركة الداخلية، وكيفية ممارستها للمسؤولية الاجتماعية، وتحديد التكاليف الاجتماعية والبيئية، وقيام الإدارة بواجبها تجاه ذوي المصالح من المستثمرين، والموردين، والدائنين، والعاملين، والمستهلكين، والمجتمع المحلي، ومنها العوامل الخارجية الناتجة عن البيئة، والتشريعات، والقوانين التي تعمل بها الشركات، ودور الحكومة في تشجيع الإفصاح عن معلومات الأداء الاجتماعي، ومدى قيام الشركات المنافسة بدورها الاجتماعي والبيئي (الحيالي، 2004).

وقد ساهمت المنظمات المهنية المحاسبية في كثير من الدول، من خلال الدراسات التي قامت بها، وقدمت بعض الأفكار والإرشادات لكيفية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، ففي الولايات المتحدة الأمريكية كانت المنظمات المهنية الأمريكية أكثر المنظمات جُهداً وعطاء في هذا المجال، فقد شكّلت لجنة تحت اسم (لجنة المحاسبين عن الأداء الاجتماعي لمنظمات الأعمال)، لوضع الأسس اللازمة لإقامة نظام محاسبي متكامل لمجالات الأداء الاجتماعي لمنظمات الأعمال، وقد حددت هذه اللجنة مجالات الأداء (تفاعل المشروع مع المجتمع، تنمية العاملين، والمساهمة في تنمية الموارد الطبيعية والبيئية، والارتقاء بمستوى جودة السلع والخدمات المقدمة). كما نشر المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) بحث عن القياس الاجتماعي عام 1973، ثم شكّل لجنة للقياس المحاسبي للعمليات الاجتماعية لمدة ثلاث سنوات للدراسة، ونشرت تقريرها في كتاب (قياس الأداء الاجتماعي) عام 1977، وقدمت الجمعية الأمريكية للمحاسبة (A.A.A) منذ عام 1970 دراسات عدة في المحاسبة الاجتماعية، كما نشرت ثمانية تقارير في المجلة التي تُصدرها تناولت فيها المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية، والمقاييس المالية للفعالية، ومقاييس فعالية البرامج الاجتماعية، وقياس التكاليف الاجتماعية، والمحاسبة عن الأداء الاجتماعي. وفي المملكة المتحدة قامت لجنة المعايير التابعة لمجمع المحاسبين القانونيين بإنجلترا وويلز بإعداد دراسة عن التقارير المالية لمنظمات الأعمال، وتوصلت هذه الدراسة إلى إعادة النظر في محتوى التقارير المالية وأهدافها، لتشمل الجانب الاقتصادي والاجتماعي بشكل كافٍ (ياسين،2008).

2-1-10-1: مبررات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

إن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية هو موضوع حديث نسبياً، حيث زادت المطالبة من قبل الهيئات المحاسبية العلمية والمهنية بقيام الشركات بالإفصاح عن المعلومات الاجتماعية، وكانت من مبررات هذه الهيئات للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات المساهمة العامة في تقاريرها المالية ما يلي:-

- "تأثير العمليات الصناعية على البيئة المحيطة وعلى المجتمع كالتلوث والضوضاء.
- اهتمام الجانب الحكومي بتنظيم سلوك الشركات بما يحقق مصلحة المجتمع.
- حماية حقوق العاملين، من خلال توفير ظروف عمل مناسبة على أساس أن العاملين موارد بشرية، ومن الضروري الإفصاح عن ذلك في القوائم المالية.
- تأثير العوامل الاجتماعية على عملية اتخاذ القرار، في ظل ميل المستثمر بتجنب الاستثمار في مجالات تحدث أضراراً للبيئة" (بدوي وعثمان، 2000، ص:451).

2-1-10-2: أسباب تزايد الاهتمام بالإفصاح الاجتماعي

تزايد الاهتمام بالإفصاح الاجتماعي لأسباب متعددة، فمنها ما يتعلق بتحسين المحتوى الإعلامي للتقارير المالية، ومنها أسباب تتعلق بمسؤولية المحاسب ومهنة المحاسبة.

- الأسباب التي تتعلق بتحسين المحتوى الإعلامي للتقارير المالية:- تسعى محاسبة المسؤولية الاجتماعية إلى تلبية احتياجات العاملين، المستهلكين، والحكومة، والمجتمع المحلي، والاقتصاد، والمجتمع الوطني، ونظراً لاحتمال وجود تعارض مصالح بين هذه الفئات، فلا بد أن تسلك الشركات منهجاً شمولياً بحيث تُغطي كافة احتياجات الفئات في المجتمع، وذلك لأن تغليب وجهة نظر معينة في إنتاج المعلومات على وجهة نظر أخرى، سوف يؤدي إلى عدم عدالة توزيع المنافع فيما بين الفئات المكونة للمجتمع، والتأثير على القرارات الصادرة عن كل فئة.

- أسباب تتعلق بمسؤولية المحاسب ومهنة المحاسبة:- إن البيانات المتعلقة بالأنشطة الاجتماعية التي تؤثر على أصول الشركة ونفقاتها والتزاماتها هي جزء من عمل المحاسب، كما أن من مسؤوليته عملية قياس وتقييم الأداء الاجتماعي للشركة والتقرير عنها، ومن خلاله يحقق هدف الشركة في توصيل المعلومات إلى أفراد المجتمع عن نتائج الأداء، إن بقاء الشركة واستمرارها على المدى الطويل يتوقف في النهاية على مدى قدرة الشركة على إعلام أفراد المجتمع المحيط بها، بما قدمته من مسؤوليات اجتماعية فإذا فشلت الشركة بذلك فإن المجتمع سوف يبذل جهداً معاكساً ضد الشركة وما تسعى إلى تحقيقه (مارق، 2009).

نُلاحظ مما سبق وجود أمور أخرى غير التشريعات القانونية تدفع الشركات إلى التقرير عن أدائها الاجتماعي، فسبب تزايد اهتمام الشركات بالإفصاح الاجتماعي هو لفت انتباه أفراد المجتمع للنشاطات الاجتماعية التي تقوم بها، ونتائج هذه النشاطات، لخلق صورة ذهنية جيدة وبالتالي زيادة رضى المجتمع وولائه لنشاطاتها، ومنتجاتها مما يضمن استمرارها ونموها.

2-1-10-3: الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في التشريعات الأردنية

تصدر القوانين والتشريعات عن الهيئات والوحدات الحكومية بهدف تنظيم العلاقات القانونية بين أفراد المجتمع والدولة، حيث لا يجوز لصاحب المُلك أن يستخدم ملكه بشكل يمكن أن يُلحق الضرر بغيره، فلا بد من وجود قانون يفرض الاحترام والتعاون بين أفراد المجتمع، وهذا ما جاءت به التشريعات والقوانين الأردنية، ونختص بذكر بعض القوانين الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية ومن أهمها:-

- قانون الشركات الأردني رقم (22) لعام 1997 وتعديلاته حيث تنص المادة رقم (188) "على الشركة المساهمة العامة أن تخصص ما لا يقل عن 1% من أرباحها السنوية الصافية لإنفاقه على البحث العلمي والتدريب المهني لديها، وأن تقوم بصرف هذا المخصص أو أي جزء منه على أعمال البحث العلمي والتدريب، وإذا لم تنفق هذا المخصص أو أي جزء منه خلال ثلاث سنوات من اقتطاعه يتوجب تحويل الباقي إلى صندوق خاص يتم إنشاؤه بموجب نظام خاص يصدر لهذه الغاية ويحدد النظام طريقة الصرف وأصوله على أن لا يتجاوز الغاية المقصودة من هذا القانون" (قانون الشركات، 1997).

- قانون ضريبة الدخل رقم (28) لعام 2009، ينُص القانون على ما يلي:-

المادة (5) "تنزل للمكلف المصاريف المقبولة بما في ذلك المصاريف المبينة تالياً على أن تحدد التعليمات التنفيذية أحكام وإجراءات هذا التنزيل، ومن النقاط التي تهتم بالمسؤولية الاجتماعية وأشارت إليها المادة (5) ما يلي:-

ل- المبالغ التي يدفعها صاحب العمل عن موظفيه للمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، ومساهمته في أي صندوق تقاعد أو ادخار أو أي صندوق آخر يؤسسه صاحب العمل بموافقة الوزير لمصلحة موظفيه.

م- نفقات الضيافة والسفر التي يتكبدها المكلف.

ن- نفقات معالجة الموظفين ووجبات طعامهم في موقع العمل وسفرهم وتنقلهم والتأمين على حياتهم ضد إصابات العمل أو الوفاة.

س- نفقات التسويق والبحث العلمي والتطوير والتدريب.

وتنص الفقرة (أ) من المادة (10) على "يجوز للشخص تنزيل أي مبلغ دفع خلال الفترة الضريبية كتبرع لأي من الدوائر الحكومية أو المؤسسات الرسمية أو العامة أو البلديات من الدخل الإجمالي في الفترة التي تم فيها الدفع".

وتنص الفقرة (ب) من نفس المادة على "يسمح لأي شخص بتنزيل الاشتراكات والتبرعات المدفوعة في المملكة دون نفع شخصي لمقاصد دينية أو خيرية أو إنسانية أو علمية أو بيئية أو ثقافية أو رياضية أو مهنية إذا أقر مجلس الوزراء لها هذه الصفة والاشتراكات والتبرعات المدفوعة للأحزاب على أن لا تزيد المبالغ المدفوعة عما يسمح به قانون الأحزاب، ويشترط أن لا يتجاوز ما ينزل بمقتضى أحكام هذه الفقرة (25%) من الدخل الخاضع للضريبة بعد إجراء التنزيل المنصوص عليه في الفقرة (أ) من هذه المادة وقبل إجراء هذا التنزيل" (قانون ضريبة الدخل،2009).

قانون الأوراق المالية رقم (76) لعام 2002، حيث أصدرت هيئة الأوراق المالية تعليمات "إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق"، وتدعو من خلال المادة (4) مجلس إدارة الشركات المدرجة في بورصة عمان إلى إعداد تقرير سنوي عن أعمال الشركة خلال مدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر من انتهاء السنة المالية الحالية، وتزويد الهيئة بتقرير يتضمن:-

- الفقرة 19: "بيان التبرعات والمنح التي دفعتها الشركة خلال السنة المالية.
- الفقرة21: "مساهمة الشركة في حماية البيئة وخدمة المجتمع المحلي" (قانون الأوراق المالية،2002).

المبحث الثاني

2-2: تكلفة رأس المال

تصدر القرارات المالية الخاصة بتمويل نشاطات الشركة من المديرين الماليين، حيث يأخذ بعين الاعتبار العائد المتوقع تحقيقه من استخدام هذه الأموال، وتكلفة الأموال المُراد الحصول عليها، فمعرفة تكلفة الأموال هي عنصر مهم في عملية اتخاذ القرارات المالية المتعلقة بالحصول على تمويل، وإجراء المقارنة بين البدائل المتاحة للوصول إلى القرار المالي الملائم. ولعدم توافر القواعد والاعتبارات المتفق عليها في تحديد تكلفة الأموال، فإن جميع المداخل المتخصصة بدراسة تكلفة الأموال تعتمد على التنبؤ في تقدير التكلفة والعائد المتوقع، وبذلك يكون اختيار بديل التمويل الأقل تكلفة وأعلى عائد، أما بالنسبة لمصادر التمويل وحجم الأموال المتاحة فإن حجمها يختلف حسب التكلفة، فعندما ترتفع تكلفتها يزداد حجم الأموال المتاحة، ويقل حجمها بانخفاض تكلفتها، أي أن ازدياد الطلب على مصادر التمويل يؤدي إلى رفع تكلفة الأموال المتاحة وانخفاضه يؤدي إلى انخفاض تكلفتها. ويمكن تعريف تكلفة رأس المال بأنها" الحد الأدنى من العائد الذي ينبغي تحقيقه من استثمار الأموال المتاحة" (عبد الغفار، 2000، ص:244). وتُعرف تكلفة رأس المال بأنها " المعدل الذي يسمح بالمحافظة على قيمة الأموال المستخدمة من قبل المستثمر"، ويمكن تعريفه أيضاً بأنه معدل المردودية الواجب تحقيقه من خلال تطبيق السياسية المالية بالطريقة التي تضمن لصاحب رأس المال مردودية قابلة للمقارنة مع مردودية أخرى يمكن الحصول عليها من السوق المالي أو تبعاً لمعدل مردودية تحدد مسبقاً، ويعرف قياس المردودية بأنه "معدل المردود للمساهمين الواجب المحافظة عليه حتى لا تنخفض أرباحهم أو سعر الأسهم، وتقاس مردودية أي استثمار بنفس طريقة اتخاذ قرار الاستثمار" (عقل، 2000، ص:142).

ويُمكن القول إن تكلفة رأس المال هي تكلفة مصادر التمويل (الاقتراض، والأسهم الممتازة، والأسهم العادية، والأرباح المحتجزة) التي تستخدمها الشركة في تمويل استثماراتها طويلة الأجل، ويتم استخدام تكلفة رأس المال المرجحة التي تُحسب عن طريق إيجاد تكلفة كل مصدر من مصادر التمويل، وترجيحها بما يتناسب مع مجموع المصادر، فكلما انخفضت تكلفة رأس المال زادت قيمة الشركة (باكير، 2008).

يُعدّ معيار صافي القيمة الحالية (NPV) تكلفة رأس المال بأنها معدل خصم، أما معيار معدل العائد الداخلي (IRR) فيعدّ الحد الأدنى المطلوب للعائد على الاستثمار، وفي كلا المعيارين يُفضل أن تكون تكلفة رأس المال منخفضة، لأنها تُنتج للشركة عدداً كبيراً من فرص الاستثمار الرابحة، وتجعلها تنمو بمعدلات أسرع. لا يمكن القول إن تكلفة رأس المال ثابتة لأنها تتأثر طردياً مع خطر مشاريع الاستثمار (خطر الأعمال)، وتتغير بزيادة الخطر التمويلي. أما العوامل التي تؤثر في تكلفة رأس المال التي لا يمكن للشركة السيطرة عليها فهي (حداد، 2007):-

1. مستوى فائدة السوق، فالعلاقة طردية بينها وبين تكلفة التمويل بالملكية وتكلفة التمويل بالاقتراض.
2. معدل الضريبة الذي تخضع له الشركة، فيتناسب عكسياً مع تكلفة التمويل بالاقتراض، ويتأثر إيجابياً مع تكلفة التمويل بالملكية إذا كان قانون الضريبة يُعفي أرباح الأسهم من ضريبة الدخل، فالأسهم في هذه الحالة تجذب المستثمرين وبالتالي تزداد السيولة وتنخفض تكلفة التمويل بالملكية.
3. مخاطر السوق النظامية، وهي مخاطر ناتجة عن عوامل تؤثر على السوق بشكل عام، وليس على شركة معينة، وترتبط هذه المخاطر بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، كالحروب، والكساد، والتضخم، فأسعار الأوراق المالية تتأثر بهذه العوامل بدرجات متفاوتة.

أما العوامل التي يمكن للشركة السيطرة عليها فهي:-

- سياسة هيكل رأس المال، إن وصول الشركة إلى هيكل رأس مال مثالي سيؤدي إلى ارتفاع تكلفة القروض الجديدة.
- سياسة توزيع الأرباح، وهي تؤثر على تكلفة التمويل بالملكية بشكل طردي.
- سياسة الاستثمار، فالقرارات الاستثمارية الجديدة الصادرة عن الشركة لا تتغير من حيث معدل مخاطر الشركة، لكن عند قيام الشركة باستثمارات جديدة تحمل مخاطر أعلى أو أقل من معدل مخاطر الشركة فإن ذلك سيؤثر على تكلفة التمويل بالاقتراض، والتمويل بالملكية بالارتفاع أو الخفض حسب مخاطر هذه الاستثمارات (Piot & Piera,2007).

ويرى (Rikanovic, 2005) أن العوامل التي ذكرت سابقاً هي عوامل تتعلق بالبورصة، أما العوامل التي تؤثر على تكلفة رأس المال فهي:-

1. مدى سيولة الورقة المالية.
2. مستوى مخاطر الورقة المالية المقدرة من قبل المستثمرين.
3. مدى إدراك ومعرفة المستثمرين بهذه الورقة.

2-2-1: تقدير تكلفة رأس المال

إن تكلفة التمويل بالملكية، أو ما يُسمى بالعائد المتوقع من قبل المستثمرين غير متاحة بسهولة، لذلك يتم تقديرها باستخدام نماذج مختلفة نذكر منها ما يلي:-

1. نموذج تسعير الأصول الرأسمالية (CAPM):-

يقوم هذا النموذج على أساس أن جميع المستثمرين يعتمدون على محفظة استثمارية مماثلة لمحفظة السوق، وبالتالي فهم يركزون عند تقييم مخاطر أي أصل على التباين المشترك لذلك الأصل مع أصول السوق الكلية، فاستخدام نموذج تسعير الأصول الرأسمالية لبيتا يساعده على تنبؤ علاقة إيجابية خطية بين العائد المتوقع وبيتا. وقد وجهت لهذا النموذج بعض الانتقادات ومنها: (Gebhardt, et al.,2001).

- اعتماده على فرضية كفاءة السوق المالي.
- اعتماده على البيانات التاريخية.
- افتراضه للعلاقة الخطية بين معدل العائد والمخاطر النظامية على أنها ذات تباين ثابت، علماً بأن هناك عدداً من النماذج التي أثبتت عكس ذلك مثل ARCH, GARCH.
- أثبتت فرضية ثبات β أن النموذج CAPM هو نموذج تنبؤي، ويعتمد على بيانات تاريخية يسمح بتحديد العائد المتوقع كدالة في المخاطر النظامية، وبالتالي حساب β التقديري وليس التاريخي، وهو غير مستقر

- التنويع:- يُعدّ هذا النموذج نتيجة لنظرية المحفظة التي تقضي بأن التنويع يقلل من المخاطر غير النظامية.
- صعوبة تطبيقه عند تحديد معدل العائد بدون مخاطرة.
- يُفسر معدل العائد من خلال عامل واحد.

كما أن اقتصاره على فترة زمنية واحدة من الانتقادات الهامة، فهو يصف الطريقة التي يبني بها المستثمرون توقعاتهم عن فترة مستقبلية واحدة، كما يؤخذ عليه بأنه يعامل بيتا كحد ثابت، علماً بأنه معامل يتغير حسب الزمن نتيجة دخول شركات، واستثمارات، وقطاعات جديدة، وتغير هيكل رأس المال لها.

ويحسب هذا النموذج بالعلاقة الرياضية التالية:(Sharpe, 1964) .

$$E(R_i) = r_f + \beta_i (R_m - r_f)$$

حيث:

$\mathbf{E(R_i)}$= معدل العائد المتوقع للورقة المالية.

$\mathbf{r_f}$=معدل العائد الخالي من المخاطر.

$\mathbf{R_m}$= معدل العائد لمحفظة السوق.

β_i= معامل المخاطر يبين حساسية معدل العائد للسهم بالنسبة لمعدل العائد السائد في السوق.

على الرغم من أن نموذج تسعير الأصول الرأسمالية تعتريه بعض العيوب، إلا أنه الأكثر استخداماً في مجال الاستثمار، وذلك بسبب سهولة تطبيقه وتوافر البيانات الداخلة في حساب متغيراته.

2. نموذج فاما وفرنش:-

جاء هذا النموذج نتيجة دراسة (Fama and French,1993) حيث توصلت الدراسة إلى أن معدل العائد المفروض يتحدد بثلاثة عوامل هي: معدل رسملة البورصة إلى حقوق الملكية PBR، والفرق بين العائد للأوراق المُرسَملة، وعلاوة السيولة، بالإضافة إلى معدل عائد السوق، ولكن هناك جدل حول الاعتماد على هذا النموذج في قياس العائد المتحقق.

3. نموذج تسعير المراجحة APT:-

يُعدّ هذا النموذج امتداداً لنموذج CAPM، حيث قام (Ross,1976) بتطوير نموذج CAPM مُفترضاً أن هناك مخاطر منتظمة ترتبط بعلاقة خطية بالعوائد على الأوراق المالية، ومجموعة من المتغيرات المؤثرة عليه، وهي (التضخم، والنمو في إجمالي الناتج القومي، والاضطرابات السياسية، والتغير في أسعار الفائدة... وغيرها)، حيث تختلف هذه المتغيرات حسب مستخدمي النموذج من محللين ماليين أو باحثين أو غيرهم، وبذلك يتم تحديد وزن لكل متغير يعكس حساسية العائد حسب التقدير الشخصي لمستخدم النموذج، وبالتالي فإن عائد الأسهم هو محصلة تأثير تلك المخاطر نتيجة حساسية تلك الأسهم لهذه المخاطر (المطارنة، 2007).

نُلاحظ مما سبق أن نموذج CAPM اعتمد على عامل واحد وهو بيتا أما نموذج APT فقد اعتمد على عدة عوامل، ويؤخذ على نموذج APT بأنه يعتمد على الحكم الشخصي مما قد يؤدي إلى الوصول إلى نتائج غير موثوقة ومتحيزة.

4. نموذج Easton:-

يعتمد هذا النموذج على معدل المخاطرة بيتا (Beta)، وهو يشبه إلى حد ما نموذج CAPM، لكن استخدام Beta في نموذج CAPM يؤثر في معدل التكلفة التي تعكس وضع الشركة في السوق، أما في نموذج Easton فهو يعتمد على السعر الذي بدوره يعتمد على وضع الشركة الذي يمثله معامل المخاطرة، فالفرق الوحيد بين النموذجين أن الأول يعتمد على المعلومات التاريخية، أما الثاني فيعتمد على المعلومات المستقبلية (Gebhardt, et al., 2001).

اعتمدت الباحثة نموذج Easton في قياس تكلفة رأس المال، وذلك بسبب دقته وسهولة تقديره، وذلك حسب المعادلة التالية:-

$$R=\sqrt{\frac{eps_{t+2}-eps_{t+1}}{P_t}}$$

حيث:-

R = تكلفة رأس المال (Cost of Capital).

$\mathbf{eps_{t+2}}$ =معدل العائد المتوقع على السهم في نهاية السنة القادمة (Forecasted One Tear-ahead Earning per share)

$\mathbf{eps_{t+2}}$ =معدل العائد المتوقع على السهم في نهاية السنة التالية للسنة القادمة (Forecasted Two Tear-ahead Earning per share)

P = سعر السهم الجاري (Current Stock Price).

المبحث الثالث

2-3: الدراسات السابقة وما يميز هذه الدراسة

2-3-1:الدراسات العربية:-

1. دراسة (نور وشاكر،2001)، بعنوان "**محاسبة المسؤولية الاجتماعية" محاولة بناء نموذج لقياس التكاليف الاجتماعية في الشركات الأردنية الصناعية**.

تُعدّ هذه الدراسة محاولة لتصميم وبناء نموذج لقياس التكاليف الاجتماعية في الشركات الأردنية، حيث قام الباحثان بقياس الأداء الاجتماعي في الشركات الأردنية وعرضها في القوائم والتقارير التكاليفية بهدف تقييم الأداء الاجتماعي لهذه الشركات.

وقد توصل الباحثان لإمكانية قياس مدى كفاءة الأداء الاجتماعي للشركة تجاه العاملين، والعملاء، وأفراد المجتمع من خلال معدل حجم الإنفاق لكل وحدة من الوحدات، وقياس كل محور من المحاور المقترحة، وأشارت الدراسة إلى أن الإنفاق الاجتماعي للشركات واجب اجتماعي، وإنساني تفرضه الأخلاق العامة وليست القوانين، فكما يحاسب القانون أفراد المجتمع عن أي تلف أو ضرر يلحق بالشركات، فمن الضروري أن يسري هذا المفهوم على الشركات التي تسبب الضرر للمجتمع والبيئة من خلال ممارستها لأنشطتها الرئيسية.

2. دراسة (العاني،2005) بعنوان **"دور المعلومات المحاسبية في قياس وتقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسات"**.

قامت هذه الدراسة باختيار إحدى الشركات الصناعية الكبرى في مملكة البحرين (شركة الخليج لصناعة البتروكيماويات) كعينة لبيان أهمية تطبيق المسؤولية الاجتماعية، وبيان مدى تأصيل المفاهيم الأساسية للأداء الاجتماعي في الشركات الصناعية في المملكة، وتوصل الباحث إلى أن هناك زيادة في حجم التكاليف الاجتماعية للمؤسسة مع ثبات حجم المبيعات، حيث كانت هذه التكاليف تنعكس على الأداء المالي للمؤسسة من خلال ارتفاع نسبة المساهمة في تحقيق صافي الربح، وهذا يدل على أهمية الالتزام بالأداء الاجتماعي للمؤسسات الصناعية، والكشف عن عناصر تكاليفها ضمن قوائمها المالية، وذلك لتعزيز موقع المؤسسة ودعم نتائجها المالية.

3. دراسة (جربوع، 2007) بعنوان **"مدى تطبيق القياس والإفصاح في المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بالقوائم المالية في الشركات بقطاع غزة"**.

هدفت الدراسة إلى بيان مدى الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية للشركات في قطاع غزة، حيث توصل الباحث إلى عدم اهتمام الجمعيات المهنية للمحاسبة، والتدقيق في القطاع بالمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، وعدم وجود إطار عام، ومحدد المعالم للمسؤولية الاجتماعية. وأوصى الباحث بضرورة التزام الشركات بالقوانين، وأنظمة حماية البيئة من التلوث والأضرار الناتجة من جراء ممارستها لأنشطتها، والإفصاح عن النشاطات الاجتماعية التي تقوم بها ولها آثار اجتماعية على التعليم، والتلوث، والعاملين.

4. دراسة (الآغا،2007) بعنوان **"العلاقة بين الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية والتوجه بالتسويق والأداء في المؤسسات الصناعية بغزة**

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح العلاقة بين الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية، والتوجه بالتسويق في المؤسسات الصناعية الفلسطينية، وأثر ذلك على الأداء المالي لها، وتوصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة بين الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية والتوجه بالتسويق، أما بالنسبة لعلاقة التزام الشركات بالمسؤولية الاجتماعية والأداء المالي فهي علاقة عكسية، وأثبتت هذه الدراسة عدم وجود علاقة بين التوجه للتسويق، والأداء المالي للشركات الصناعية بسبب العوامل البيئية غير المستقرة في فلسطين في تلك الفترة، وتوصلت أيضاً إلى أن حجم الشركة وطبيعة إنتاجها يؤثران في درجة التزامها بالمسؤولية الاجتماعية، وأن المتغيرات الديموغرافية (العمر، المستوى التعليمي، الخبرة) لا تؤثر على المديرين بالالتزام بالمسؤولية الاجتماعية.

5. دراسة (المطارنة، 2007)، بعنوان" **الاستثمارات غير الملموسة وأثرها على التكلفة الكلية لرأس المال في الشركات الأردنية لصناعة الأدوية والكيماويات**".

قسّم الباحث الاستثمارات غير الملموسة إلى الاستثمار في البحث والتطوير، والاستثمار في رأس المال المُنظمي، وهو جميع الاستثمارات غير الملموسة الأخرى غير البحث والتطوير، (الموارد البشرية، وتقنية المعلومات، والأسماء والعلامات التجارية والإعلان وغيرها).

وتوصل الباحث إلى أن الاستثمار في رأس المال المنظمي في الأردن لغاية 2007 مرتفع إلى حد ما خاصة في شركات صناعة الأدوية، ويرجع الباحث السبب إلى أن الاستثمار المكثف خلال السنوات الماضية في مجال تقنية المعلومات، وتدريب العاملين وتأهيلهم ليتمكنوا من التعامل مع هذه التقنية الحديثة. كما توصل إلى أن الاستثمار في رأس المال المنظمي يخفض من تكلفة رأس المال، وأن الإفصاح عن الاستثمار في البحث والتطوير، والاستثمار في رأس المال المنظمي يؤدي إلى خفض تكلفة رأس المال.

6. دراسة (عودة،2008) بعنوان **"قياس التكاليف الاجتماعية ومدى مساهمتها بتحقيق الرفاهية الاجتماعية: دراسة ميدانية تطبيقية على فنادق ذات فئات خمس نجوم في الأردن".**

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أهمية المسؤولية الاجتماعية للشركات، حيث حاول الباحث تصميم نموذج محاسبي يُساعد قطاع الفنادق في الأردن على قياس تكلفة الأداء الاجتماعي، وتطبيقه على بعض شركات هذا القطاع للوصول إلى مخرجات نظام محاسبي خاص بالفنادق. وخلصت هذه الدراسة إلى أن تكاليف المسؤولية الاجتماعية مرتبطة مع الإيرادات لهذه الفنادق ويمكن قياسها في مجالات العاملين، والعملاء، والمجتمع المحلي، والبيئة، والتعبير عنها بشكل تقرير تكاليفي وبشكل دقيق وموضوعي، كما يمكن قياس هذه التكاليف بطرق مختلفة من خلال معادلات خاصة بالفنادق.

7. دراسة (الحمدي وآخرون،2009) بعنوان "**مدى إدراك المديرين لمفهوم المسؤولية الاجتماعية والأنشطة المترتبة عليها**

هدفت هذه الدراسة التعرف إلى مدى إدراك مديرين الشركات الصناعية اليمنية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية والتعرف إلى واقع الأنشطة، والممارسات التي تقوم بها الشركات الصناعية اليمنية تجاه المجتمع، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن أغلب أفراد العينة لديهم شعور إيجابي وإيمان كامل بأن شركاتهم تقوم بأنشطة خاصة بالتزاماتها بالمسؤولية الاجتماعية تجاه كافة أصحاب المصالح، وقد أوصى الباحثون بضرورة إدراك الشركات اليمنية بتبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية بشكل أفضل، بسبب العامل التنافسي الذي يؤدي إلى زيادة جذب العملاء، وبالتالي زيادة الأرباح على المدى الطويل.

8. دراسة (بن مسعود وكنوش، 2012) بعنوان **"واقع أهمية وقيمة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية– دراسة استطلاعية على إحدى المؤسسات الوطنية**

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أهمية وقيمة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية ورؤية استطلاعية على واقع ذلك في إحدى المؤسسات الوطنية الجزائرية. وقام الباحثان بتوزيع استبانة على كل من الموظفين، والزبائن، والمُلاك، والمنافسين، والمجتمع، واعتمدا مقياس ليكرت في توزيع درجات الأهمية. وتوصل الباحثان إلى أن كل طرف ذي علاقة بالمؤسسة له اهتمام بالمسؤولية الاجتماعية ولكن بدرجات متفاوتة، حيث احتل المرتبة الأولى بالأهمية المنافسون، ثم المُلاك، والزبائن، والمجتمع، وأخيراً الموظفون. كما أنه توجد قيمة للمسؤولية الاجتماعية عند القائمين والمحيطين بالمؤسسة ولكنها متفاوتة، ويرجع هذا التفاوت إلى غياب آليات المسؤولية الاجتماعية داخل المؤسسة وإستراتيجيتها.

وأوصى الباحثان بضرورة إدراك المؤسسات الاقتصادية، وإعطاء أهمية للمسؤولية الاجتماعية من خلال بناء علاقات قوية وإيجابية مع المجتمع، حيث تساهم في تحسين سمعة المؤسسة الاقتصادية أمام طالبي منتجاتها،وإعطاء أهمية وقيمة للمسؤولية الاجتماعية لتقليص تكاليف التشغيل، و تحسين الصورة العامة للمنتجات، ونوعيتها، ومن ثم زيادة المبيعات.

9. دراسة (بوزيان والضب،2013) بعنوان "**أثر الإفصاح البيئي على تكلفة رأس المال**

هدفت هذه الدراسة لبيان العلاقة بين الإفصاح البيئي وتكلفة رأس المال كمؤشر للأداء المالي للشركات، وتوصلت الدراسة إلى أن الإفصاح البيئي يخفض من تكلفة رأس المال، من خلال تكلفة الوكالة وعدم التماثل في المعلومات في سوق مالي كفؤ ومستثمرين يتمتعون بوعي بيئي كبير. وقد أوصى الباحثان إلى ضرورة رفع مستوى الوعي لدى المديرين بأهمية الأمور البيئية، وضرورة تبني الشركات سياسات بيئية تساعد على تقليل الآثار السلبية لنشاطات الشركات على البيئة، والعمل على تطوير آليات تؤدي إلى التزام الشركات بالإفصاح عن المعلومات البيئية بطريقة دورية ومنظمة، وإلزام الشركات من قبل الجهات التشريعية المحاسبية بالإفصاح البيئي كخطوة ضمن النظام المحاسبي المالي الجديد.

2-3-2: الدراسات الأجنبية

1. دراسة (Friedman &Miles,2001) بعنوان

"Socially Responsibility investment and Corporate Social and Environmental Reporting: An Exploratory Study" .

أُجريت هذه الدراسة في بريطانيا، وهدفت إلى بيان العلاقة بين الإفصاح الاجتماعي والبيئي والاستثمار الاجتماعي، حيث اعتمد الباحثان على رأي أربعة عشر خبيراً يعملون في مجال المسؤولية الاجتماعية، حيث تبين أن أغلب أفراد المجتمع يهتمون بكيفية استثمار أموالهم، ولديهم قلق كبير على الاستثمارات في الأسواق المالية، لذلك اتجهوا نحو الاستثمارات الأخلاقية، والمسؤولية الاجتماعية للتأثير على سلوك الشركات، وإدارات صناديق الاستثمار، مما أدى إلى زيادة الإفصاح الاجتماعي، والبيئي لدى الشركات.

2. دراسة(Schlange, et al., 2006) بعنوان

"**The influence of Social Responsibility on the cost of capital"**

هدفت هذه الدراسة لمعرفة كيفية تأثير المسؤولية الاجتماعية على تمويل سوق رأس المال مع التركيز بشكل خاص في مجال الكهربائيات. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية قوية بين المسؤولية الاجتماعية والمخاطر المالية، فالالتزام بالمسؤولية الاجتماعية يؤدي إلى انخفاض المخاطر التنظيمية، وبالتالي انخفاض تكلفة رأس المال.النتيجة الرئيسية لهذه الدراسة هي أن الأداء الجيد للمسؤولية الاجتماعية للشركة يعرضها إلى مخاطر أقل على افتراض أن الخطر هو مسبب للتكلفة، وبالتالي يقلل من تكلفة رأس المال.

3. دراسة (Paul, 2006) بعنوان

"Corporate Social Responsibility and Economic Performance"

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف المنظور الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية للشركات، ومعالجة بعض الثغرات في الأدب المحاسبي الذي يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية للشركات. فقد تم تحديد بعض المؤلفين والمناقشين في ورشة العمل،وبعض علماء من عدة تخصصات أكاديمية (في الاقتصاد والعلوم السياسية، والمحاسبة، والتمويل، والإدارة)، وعدد من المساهمين الدوليين والباحثين، وتم الحصول على مخطوطات عن اقتصاديات المسؤولية الاجتماعية للشركات، وعقد ورشة عمل في نوتنغهام إنكلترا، برعاية مشتركة من كلية العلوم الإنسانية، والعلوم الاجتماعية في معهد البوليتكنيك رينسيلار، والمركز الدولي للمسؤولية الاجتماعية للشركات (ICCSR) في جامعة نوتنجهام.

تناولت هذه الدراسات موضوعات مهمة لاقتصاديات المسؤولية الاجتماعية للشركات والقضايا المنهجية المتعلقة بقياس الإنتاجية عند إنتاج مخرجات "السيئة"، مع احتساب التكاليف الاجتماعيةمن ضمن تكلفة المنتجات الجيدة، والعلاقات التجريبية بين الأداء البيئي والاجتماعي والاقتصادي مع الإنتاجية.

توصل الباحث إلى أنأنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات تؤثر على كفاءة الإنتاجية ووفورات الحجم. وتشير النتائج أيضاً إلى أن هذه الآثار تعتمد على خصائص ثابتة مثل الدافع من وراء إجراءات المسؤولية الاجتماعية، وقوانين الضرائب،والموقع، وعمر النبات وأنشطة الابتكار. وتوفر هذه النتائج الرؤى الاستفزازية، فيما يتعلق بكيفية التوازن بين فوائد CSR (المنافع الاجتماعية الضمنية) والإنتاج لتحفيز الشركات على تنفيذ مثل هذه الأنشطة. أوصى الباحث بضرورة تشجيع المسؤولية الاجتماعية للشركات التي يمكن أن يكون لها آثار اجتماعية مفيدة لأنه يحفز الشركات على التكيف مع كميات الإنتاج، وبالتالي جيدة لسوء توازن الإنتاج، ويشير إلى أن أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات تحد من آثار الإنتاجية للاقتصاد المتقلب.

4. دراسة (Rahahleh & Sharairi, 2008)بعنوان

"The Extent of Social Responsibility Accounting Application in the Qualified Industrial Zones in Jordan".

أجريت هذه الدراسة في الأردن عام 2007 وهدفت إلى معرفة مدى تطبيق الشركات الصناعية الأردنية لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية، حيث تألفت العينة من 107 شركة مساهمة صناعية، وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود وعي كافٍ لمفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية، وقد أوصى الباحثان بضرورة الاهتمام بالأداء الاجتماعي، وأخذه بعين الاعتبار في السياسات المعتمدة، وعقد دورات تدريبية وحلقات دراسية وورش عمل للعاملين في مجال المحاسبة الاجتماعية وكيفية قياس التكاليف والمنافع الاجتماعية والإفصاح عن تلك التكاليف بالقوائم المالية، كما أوصت الدراسة بضرورة سن قوانين تُلزم الشركات الصناعية الأردنية بتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية.

5. دراسة(Mattei, et al., 2009)بعنوان

"Does Corporate SocialResponsibility Affect thePerformance of Firms?"

أظهرت هذه الدراسة أن هناك نمواً كبيراً للمسؤولية الاجتماعية للشركات على مدى السنوات العشر الماضية (قبل تاريخ الدراسة)في جميع البلدان، حيث شهدت أوروبا والولايات المتحدة زيادة كبيرة في الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية.

وبعد قيام الباحثين بمقارنة المسؤولية الاجتماعية للشركات في منطقتين جغرافيتين رئيسيتين: الولايات المتحدة وأوروبا، توصلوا إلى أن معدل نمو المسؤولية الاجتماعية للشركات في أوروبا أعلى منه في الولايات المتحدة. كما توصلوا إلى وجود علاقة إيجابية واضحة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات وأداء هذه الشركات، وأن القطاع المالي (البنوك،التامين) هو أعلى معدل في المسؤولية الاجتماعية للشركات عن باقي القطاعات.

6. دراسة (Leuz &Catherine,2009) بعنوان

"Voluntary Disclosure and the cost of Capital: Evidence from firms Responses to the Enron Shock"

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين الإفصاح الاختياري وتكلفة رأس المال، من خلال دراسة حادثة انهيار شركة آنرون الذي أثر على تكلفة كل الشركات الأمريكية، وتحليل استجابة هذه الشركات للحدث، حيث كانت فترة الدراسة من 1999 ولغاية 2001، وتوصلت الدراسة إلى أن انهيار شركة آنرون أدى إلى انخفاض تكلفة رأس المال للشركات، نتيجة الزيادة في الإفصاح لدى الشركات ذات الحاجات التمويلية المرتفعة التي تمتلك فرص أكبر للنمو بعد حدوث الانهيار، مما يدل على الأثر الكبير للإفصاح الاختياري على تكلفة رأس المال.

7. دراسة (Wang, et al., 2013) بعنوان

"Corporate Social Responsibility and Cost of Equity Capital, A Global Perspective."

هدفت هذه الدراسة لبيان تأثير المسؤولية الاجتماعية على تكلفة رأس المال من منظور عالمي، فقد توصلت الدراسة إلى وجود ارتباط بين المسؤولية الاجتماعية وتكلفة رأس المال، حيث تعمل الشركات في أمريكا الشمالية، وأوروبا على خفض تكلفة رأس المال من خلال تنفيذ استراتيجية المسؤولية الاجتماعية. ومن جهة أخرى فإن الشركات التي لديها أفضل أداء للمسؤولية الاجتماعية للشركات في آسيا تواجه تمويل رأس مال أكثر تكلفة. وهذا يكشف أن فهم وإدراك المستثمر للمسؤولية الاجتماعية للشركات يختلف بين القارات.

8. دراسة (Muttakin & Khan, 2014)

“Determinants of Corporate Social Disclosure: Empirical Evidence From Bangladesh”

هدفت هذه الدراسة إلى بيان خصائص الشركة والصناعة التي تُحدد الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات(CSR) المدرجة في بورصة بنغلاديش، وقياس مدىالافصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات في التقارير السنوية. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ايجابية للافصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات وأنواع الصناعات وحجم الشركات، ووجود علاقة سلبية بين الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات ونوع الشركات، وتُشير الدراسة إلى أن خصائص الشركة والصناعة هي من المحددات الهامة للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات في الدول النامية مثل بنغلاديش.

وأوصى الباحثان بضرورة التزام واضعي سياسات الشركات إلى تحسين ممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات، والتوازن بين التشريعات والإصلاح التنظيمي وممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات، والإفصاح عنها في التقارير السنوية.

9. دراسة (Thijssens, et al., 2015)

"Secondary Stakeholder Influence on CSR Disclosure: An Application of Stakeholder Salience theory"

هدفت هذه الدراسة إلى بيان كيفية تأثير أصحاب المصالح الثانويين على عملية صنع القرارات الإدارية على المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR)، وقد اعتمد الباحثون على نظرية بروز أصحاب المصالح، وتم التحقق تجريبيا فيما إذا كانت الاختلافات في الافصاح البيئي بين الشركاتترتبط بشكل منهجي إلى الاختلافات في مستوى السلطة وشرعية المنظمات البيئية غير الحكومية، من خلال استخدام بيانات أرشيفية لماية وتسعة وتسعون شركة كبيرة، وتشير النتائج إلى أن الاختلاف في الافصاح البيئي بين الشركات يرتبط باختلاف أصحاب المصالح الشرعية البيئية، ووجود تأثير لقوة وإلحاح أصحاب المصلحة الرئيسيين وأصحاب المصلحة الثانوية على اتخاذ القرارات الإدارية، وأن أصحاب المصلحة في المنظمات البيئية غير الحكومية والشركات الكبرى هم أكثر قدرة على التأثير في قرارات الافصاح عن المعلومات البيئية.

2-3-3: ما يُميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:-

نُلاحظ من خلال الدراسات السابقة بأنها ركزت على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، ومدى إدراك أفراد المجتمع لمسؤولية الشركات تجاهه، كما بحثت بعض الدراسات عن العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية وبين أداء الشركة، أو الميزة التنافسية، أو تمويل سوق رأس المال، وقامت بعضها بالبحث عن أثر الإفصاح البيئي على تكلفة رأس المال، كما تناولت دراسات أخرى أثر المسؤولية الاجتماعية على تكلفة رأس المال، وما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة هي تركيزها على أثر المسؤولية الاجتماعية للشركات من خلال إنفاقها على المجتمع والعاملين، والبيئة، والإفصاح الاختياري الكلي عن هذه الإنفاقات على تكلفة رأس المال، في بيئة مختلفة عن بيئة الدراسات المشابهة لها، وهي الشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان، واختلاف الفترة الزمنية حيث تبحث هذه الدراسة في الفترة الواقعة بين (2009-2013)، واعتمادها على البيانات المالية الفعلية للشركات عينة الدراسة.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

3-1:منهجية الدراسة ومصادر جمع المعلومات.

3-2: مجتمع الدراسة.

3-3: عينة الدراسة.

3-4: إجراءات الدراسة.

3-5: متغيرات الدراسة وطرق قياسها.

الفصل الثالث

يتناول هذا الفصل الطريقة التي تم فيها تحديد مجتمع الدراسة وعينتها، مصادر جمع البيانات عن الإنفاق على المسؤولية الاجتماعية للشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، إجراءات الدراسات التي قامت بها الباحثة، متغيرات الدراسة وطرق قياسها، والمتغيرات الضابطة التي تم استخدامها في النماذج الرياضية.

3-1: منهجية الدراسة ومصادر جمع المعلومات.

تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي كونه يتناسب والأهداف التي تسعى إليها هذه الدراسة، حيث قامت الباحثة بجمع المعلومات الأولية من خلال القوائم،والتقارير المالية المنشورة لعينة الدراسة، وإجراء المقابلات الشخصية مع المعنيين (للشركات التي لم تفصح عن المصروفات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية بشكل مستقل) للحصول على المعلومات غير المتوفرة في القوائم والتقارير المالية المنشورة.

كما حصلت الباحثة على المعلومات التي تخص الإطار النظري للدراسة بالرجوع إلى الكتب، والبحوث، والرسائل الجامعية، والنشرات الصادرة عن هيئة الأوراق المالية، وسوق عمان المالي، ووزارة الصناعة والتجارة،والتشريعات وقانون الشركات الأردني، للشركات الصناعية الأردنية التي تشكل عينة الدراسة.

3-2: مجتمع الدراسة:-

يتكون مجتمع الدراسة من الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، خلال الفترة (2009-2013) وعددها (70) شركة، حيث تم استبعاد الشركات التي لا تتوافر عنها معلومات (تقارير مالية) خلال فترة الدراسةكاملة.

3-3: عينة الدراسة:-

تم اختيار عينة الدراسة عن طريق العينة العشوائية البسيطة، من خلال اختيار عدد معين من مفردات المجتمع (الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان) بحيث يكون لأي مفردة من مفرداته فرصة الظهور نفسها في العينة، من خلال المعادلة التالية (محجوب، 2001).

$$n = \frac{N \times p(1-p)}{\left[\left[N-1\times\left(d^2 \div z^2\right)\right]+ p(1-p)\right]}$$

حيث إن:

N: حجم المجتمع

Z :الدرجة المعيارية المقابلة لمستوى الدلالة (0.95) وتساوي (1.96)

d: نسبة الخطأ وتساوي (0.05)

P:نسبة توفر الخاصية والمحايدة وتساوي (0.50)

وكانت نتيجة هذه المعادلة (22) شركة، ورأت الباحثة زيادة عدد العينة إلى (30) شركة، ومن قطاعات صناعية مختلفة، تُشكل ما نسبته 43% من مجتمع الدراسة، لتمثل المجتمع بشكل جيد، والمذكورة في الجدول (3-1).

جدول (3–1)

أسماء الشركات عينة الدراسة

التسلسل	اسم الشركة	رأس المال	القيمة السوقية	القيمة الدفترية
1	الزي لصناعة الألبسة	15.000.000	4.050.000	9.698.740
2	البوتاس العربية	83.317.500	1.872.977.400	886.488.000
3	مصفاة البترول	22.000.000	106.700.000	68.640.000
4	مصانع الاسمنت	60.444.460	108.195.583	76.907.852
5	حديد الأردن	35.000.000	21.000.000	42.720.756
6	رم علاء الدين	7.175.097	2.511.284	4.957.238
7	المتكاملة للمشاريع المتعددة	5.250.000	6.247.000	5.554.488
8	مصانع الأجواخ	15.000.000	63.300.000	66.305.223
9	اتحاد النساجون	12.000.000	25.800.000	16.528.197
10	شركة الترافرتين	4.600.000	3.404.000	5.786.745
11	الصناعات والكبريت الأردنية	3.000.000	17.850.000	3.469.774
12	المتحدة لصناعة الحديد	32.165.176	34.416.738	34.571.750
13	الوطنية للدواجن	30.000.000	76.200.000	70.443.119
14	المركز العربي للصناعات الدوائية	5.000.000	5.550.000	4.482.979
15	الاقبال للاستثمار	25.000.000	287.500.000	66.096.666
16	دار الدواء للتنمية والاستثمار	25.000.000	80.500.000	50.939.884
17	العربية للصناعات الكهربائية	6.000.000	3.000.000	6.352.990
18	القدس للصناعات الخرسانية	13.997.200	4.059.188	7.313.096
19	دار الغذاء	8.920.636	7.760.953	2.447.925
20	الأردنية للصناعات الخشبية- جوايكو	5.000.000	8.950.000	11.386.299
21	الاقبال للطباعة والتغليف	5.000.000	6.500.000	7.008.710
22	الوطنية لصناعة الكلورين	9.000.000	6.570.000	9.943.222

23	الوطنية لصناعة الكوابل والأسلاك الكهربائية	19.299.747	8.105.894	21.553.876
24	الأردنية لصناعة الأنابيب	3.575.000	4.290.000	5.857.966
25	الصناعات البتروكيماوية الوسيطة	75.000.000	2.800.000	8.155.442
26	مناجم الفوسفات	75.000.000	448.500.000	753.118.000
27	الألبان الأردنية	4.000.000	8.000.000	8.292.368
28	العربية لصناعة المواسير المعدنية	9.000.000	20.250.000	15.289.431
29	مصانع الورق والكرتون	7.500.000	2.325.000	5.081.584
30	أساس للصناعات الخرسانية	12.000.000	4.680.000	10.851.365

3-4: إجراءات الدراسة:-

بعد أن تم تحديد مجتمع الدراسة واختيار العينة وجمع البيانات اللازمة للدراسة قامت الباحثة بما يلي:-

- معالجة البيانات التي تم الحصول عليها من التقارير المالية للشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان كي تصبح متوافقة مع أغراض الدراسة.

- إجراء المعالجات الإحصائية لاختبار الفرضيات باستخدام إجراء المعالجات الإحصائية لاختبار الفرضيات من خلال استخدام الانحدار المتعدد، وبالاستعانة ببرمجية الحزم الإحصائية (SPSS).

3-5: متغيرات الدراسة وطرق قياسها:-

3-5-1 المتغير التابع R(Cost of Capital)تكلفة رأس المال الكلية:-

تكلفة رأس المال أو العائد المتوقع من المستثمرين، وعرَّفها (عبد الغفار،2000) بأنها " المعدل الذي يسمح بالمحافظة على قيمة الأموال المستخدمة من قبل المستثمر"، التي يتم تقديرها بعدة نماذج تم توضيحها سابقاً وهي: نموذج تسعير الأصول الرأسمالية (CAPM)، نموذج فاما وفرنش،

ونموذج تسعير المراجحة (APT)، ونموذج Eston الذي يعتمد على معامل المخاطرة بيتا Beta، والمعلومات المستقبلية.

استخدمت الباحثة نموذج Easton في قياس تكلفة رأس المال وذلك بسبب دقته وسهولة تقديره، وذلك حسب المعادلة التالية (Gebhardt, et al., 2001):-

$$R=\sqrt{\frac{eps_{t+2}-eps_{t+1}}{P_t}} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad 2$$

حيث:-

R : (Cost of Capital) تكلفة رأس المال.

eps_{t+1}: (Forecasted One Year-ahead Earning per share)

معدل العائد المتوقع على السهم في نهاية السنة القادمة، حيث تم احتسابه من خلال معدل العائد على السهم للسنوات الثلاث السابقة للسنة.

eps_{t+2}:(Forecasted Two Year-ahead Earning per share)

معدل العائد المتوقع على السهم في نهاية السنة التالية للسنة القادمة، تم احتسابه من خلال متوسط معدل العائد على السهم للسنتين السابقتين ومعدل السنة القادمة (**eps_{t+1}**)

P : (Current Stock Price)سعر السهم الجاري.

أما معدل العائد على السهم فقد تم احتسابه من خلال قسمة صافي الأرباح بعد الضريبة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم خلال العام، حسب المعادلة التالية (الخلايلة،1998):-

$$EPS=\frac{\text{Net Profit} - \text{Preferred Dividends}}{\text{Weighted Average Number of Common Shares outstanding}} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots 3$$

3-5-2:المتغيرات المستقلة:

- **أما المتغيرات المستقلة للدراسة فهي:-**

- **المتغير المستقل الأول**:- SC(Spending on Social) المبالغ التي تنفقها الشركات عينة الدراسة على المجتمع.

تقوم الشركات بتنفيذ بعض النشاطات التي تهدف من خلالها إلى تقديم الخدمات للمجتمع المحلي، وقد قامت الباحثة بجمع المعلومات عن إنفاق هذه الشركات على المجتمع الأردني، حيث تقوم بعض الشركات بالإفصاح عن هذه النفقات في بند خاص في تقاريرها المالية السنوية التي تصدر في نهاية السنة المالية، ووفقاً للنظام المحاسبي يتم تحميل هذه النفقات على قائمة الدخل باعتبارها مصروفات. حيث تم جمع المبالغ المنفقة على البنود التي تخص المجتمع، والجدول (3-2) يبين بعض البنود التي تم الإنفاق عليها من قبل الشركات خلال فترة الدراسة:-

جدول (3-2)

قائمة بمفردات قياس الإنفاق على المجتمع للشركات عينة الدراسة

عنصر التكلفة
تكاليف تبرعات للمؤسسات الثقافية.
تكاليف تبرعات للمؤسسات الخيرية والاجتماعية.
تكاليف تبرعات لبناء المساجد.
تكاليف منح علمية لطلبة المنطقة.
تكاليف خدمات صحية لسكان المنطقة.
تكاليف خدمات ترفيهية لسكان المنطقة.
تكاليف تعبيد الطرق وإنارتها.
تكاليف عمل مظلات على الأرصفة.
تكاليف أخرى

وقد اعتبرت بعض الشركات شراء مستلزماتها من المنطقة المحيطة بها، وتعيين أبناء المنطقة هي بمثابة خدمة للمجتمع، والذي كان من الصعب على الباحثة قياس قيمة هذه الخدمات بدقة، وإدراجها مع التكاليف الخاصة بالمجتمع. كما واجهت الباحثة صعوبة في تقدير قيمة هذه النفقات بسبب قيام بعض الشركات بتصنيفها كمصاريف أخرى، بسبب ضآلة المبالغ، وعدم تكرارها بشكل دوري.

- **المتغير المستقل الثاني**:- SEM (Spending on Employee) المبالغ التي أنفقتها الشركات عينة الدراسة على العاملين.

حيث تنفق الشركات على العاملين (العمال، الموظفين، الإداريين التنفيذيين، الإدارة العليا) مبالغ كبيرة، وقد لاحظت الباحثة ضخامة الإنفاق على العاملين، وتقوم الشركات بالإفصاح عن هذه النفقات في التقارير المالية التي تصدرها في نهاية كل سنة مالية، ويتم تحميلها على قائمة الدخل باعتبارها مصاريف تشغيلية، والجدول رقم (3-3) يبين مفردات الإنفاق على العاملين.

لم تجد الباحثة أي صعوبة في جمع المعلومات حول إنفاق الشركات عينة الدراسة على العاملين، حيث كانت متوفرة بشكل واضح في التقارير المالية السنوية المدرجة في بورصة عمان، ولكن اختلفت هذه النفقات حسب نشاط الشركة واهتماماتها، حيث تنفق بعض الشركات مبالغ على الوجبات الإجبارية للعاملين للمحافظة على صحتهم بسبب طبيعة نشاط الشركة، ومثال ذلك الشركة الأردنية للصناعات الخشبية (جوايكو)، وتنفق بعض الشركات الكثير على تأمين ملابس خاصة للعمال لتوفير الأمن والسلامة لهم من مخاطر العمل، ومثال ذلك شركات الصناعات الكيمائية، كما توجهت بعض الشركات إلى توفير الرفاهية للعاملين فيها من خلال الرحلات الترفيهية والدينية والأندية الاجتماعية.

جدول (3-3)

قائمة بمفردات قياس الإنفاق على العاملين للشركات عينة الدراسة

عنصر التكلفة
تكاليف الحوافز والبدلات غير الأجر الأساسي.
تكاليف المساهمة في الضمان الاجتماعي.
تكاليف المساهمة في صندوق الادخار.
تكاليف منح ومكافآت العاملين.
تكاليف إعانات وفاة وعجز العاملين.
تكاليف التأمين الصحي.
تكاليف الوجبات الإجبارية للعاملين.
تكاليف ملابس خاصة لحماية العاملين من مخاطر العمل.
تكاليف تأمين المواصلات.
تكاليف تدريب وتأهيل العاملين.
تكاليف بعثات الحج والعمرة.
تكاليف الرحلات.
تكاليف الأندية.
تكاليف إسكان العاملين.
تكاليف وسائل الأمن الصناعي.
تكاليف أخرى.

- **المتغير المستقل الثالث**: SEN (Spending on Environment) المبالغ التي تنفقها الشركات عينة الدراسة على البيئة.

إن الإنفاق على البيئة لم يحظَ بالاهتمام الكبير من قبل الشركات الأردنية عينة الدراسة، كما واجهت الباحثة صعوبة في تحديد إنفاق الشركات على البيئة بشكل واضح، ويُعزى ذلك إلى عدم اهتمام إدارة الشركات بالبيئة، حيث أن بعض الشركات تحصل على إيراد من خلال بيع مخلفاتها الصناعية لشركات

تعمل على تدويرها، ومثال ذلك مصانع الورق والكرتون، حيث تقوم بشراء مخلفات الشركات الصناعية من ورق وكرتون ثم تقوم بإعادة تدويره، وتُعدّ هذا العمل خدمة للبيئة والمجتمع، فهي تخدم الشركات من خلال شراء مخلفاتها، وتتخلص من مخلفاتها بشكل إيجابي. كما تقوم بعض الشركات بتوفير الطاقة للمحافظة على البيئة مما تعتبره إيراداً وليس مصروفاً، كما أن بعض الشركات لا تهتم بالبيئة بشكل عام، فمن خلال المقابلات الشخصية لاحظت الباحثة عدم إدراك بعض المديرين الماليين لمفهوم (الإنفاق على البيئة) أو (المسؤولية تجاه البيئة).

جدول (3-4)

قائمة بمفردات قياس الإنفاق على البيئة للشركات عينة الدراسة

عنصر التكلفة
تكاليف التخلص من النفايات.
تكاليف معالجة مياه الصرف الصحي.
تكاليف منع تلوث البيئة (الغبار والغازات المنبثقة من العمليات الإنتاجية).
تكاليف تجميل وتشجير المنطقة.
مكافحة الحشرات والقوارض.
تكاليف أخرى.

- **المتغير المستقل الرابع**: DIS (Voluntary Disclosure) الإفصاح الاختياري عن المسؤولية الاجتماعية.

اهتم عدد من الباحثين بالإفصاح عن المعلومات المحاسبية وأثره على تكلفة رأس المال، وذلك لأهميته في عملية اتخاذ قرار الاستثمار، وتوصلت الدراسات إلى وجود علاقة سالبة بين الإفصاح عن المعلومات المحاسبية وتكلفة رأس المال، ويُعزى السبب إلى أن الإفصاح الجيد يخفض من حالة عدم تماثل المعلومات التي تؤدي إلى خفض تكلفة رأس المال (Verrecchis,2001). وما يميز هذه الدراسة هو بيان أثر الإفصاح الاختياري عن المسؤولية الاجتماعية على تكلفة رأس المالفي الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان.

قامت الباحثة باختيار وتحديد معلومات ومفردات معينة ضرورية ومهمة في عملية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، وقد تم تقسيم المعلومات إلى مجموعات هي الإنفاق على المجتمع، والإنفاق على العاملين، والإنفاق على البيئة، وقد استعانت الباحثة بالمفردات المذكورة في دراسة (الفرح والهنداوي، 2011)، كما قامت الباحثة بإجراء بعض التعديلات كي تصبح هذه المفردات ملائمة للدراسة للوصول إلى نتيجة أكثر دقة، حيث يوضح الجدول (3-5) المفردات التي تم قياس الإفصاح عنها في التقارير المالية للشركات عينة الدراسة.

من خلال اطلاع الباحثة على التقارير المالية للشركات عينة الدراسة والمنشورة في بورصة عمان، لاحظت اهتمام الشركات بالإفصاح عن أدائها الاجتماعي وذكر أنشطتها الاجتماعية ومساهمتها في المحافظة على البيئة، في بنود خاصة في بداية التقارير المالية، ولا تقوم بإدراج المبالغ المنفقة بشكل دقيق في تقاريرها، مما أوجد صعوبة في تحديد هذه المبالغ لأغراض الدراسة.

جدول (3-5)

مفردات قياس مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات

التسلسل	نوع المعلومات	معدل الإفصاح للمفردة %100
الإفصاح عن الإنفاق على المجتمع		
.1	تكاليف تبرعات للمؤسسات الثقافية.	
.2	تكاليف تبرعات للمؤسسات الخيرية والاجتماعية.	
.3	تكاليف تبرعات بناء المساجد.	
.4	تكاليف بعثات لطلبة المنطقة.	
.5	تكاليف خدمات صحية لسكان المنطقة.	
.6	تكاليف خدمات ترفيهية لسكان المنطقة.	

7.	تكاليف تعبيد وإنارة الطرق.	
8.	تكاليف عمل مظلات على الأرصفة.	
الإفصاح عن الإنفاق على العاملين		
9.	تكاليف الحوافز والبدلات.	
10.	تكاليف المساهمة في الضمان الاجتماعي.	
11.	تكاليف المساهمة في صندوق الادخار.	
12.	تكاليف منح ومكافآت العاملين.	
13.	تكاليف إعانات وفاة وعجز العاملين.	
14.	تكاليف التأمين الصحي.	
15.	تكاليف وجبات الطعام الإجبارية للعاملين.	
16.	تكاليف ملابس خاصة لحماية العاملين من مخاطر العمل.	
17.	تكاليف تأمين المواصلات.	
18.	تكاليف تدريب وتأهيل العاملين.	
19.	تكاليف بعثات الحج والعمرة.	
20.	تكاليف الرحلات الترفيهية.	
21.	تكاليف الأندية الاجتماعية والرياضية.	
22.	تكاليف إسكان العاملين.	
الإفصاح عن الإنفاق على البيئة		
23.	تكاليف وسائل الأمن الصناعي.	
24.	تكاليف التخلص من النفايات.	
25.	تكاليف معالجة مياه الصرف الصحي.	

26.	تكاليف منع تلوث البيئة (مكافحة القوارض).	
27.	تكاليف تجميل وتشجير المنطقة.	

(الفرح والهنداوي، 2011)

تم قياس مستوى الإفصاح الكلي للمسؤولية الاجتماعية بإعطاء (0) صفر للشركات التي لم تفصح عن مفردة معينة، (1) واحد للشركات التي أفصحت عن هذه المفردة، ثم يقسم عدد المفردات التي تم الإفصاح عنها على المفردات الكلية، فيكون بذلك كل بند في المؤشر متساوي الأهمية للمستخدم العادي. والمعادلة التالية تقيس الإفصاح الكلي للمسؤولية الاجتماعية للشركات (الفرح والهنداوي، 2011):-

$$TD=\frac{1}{n}\sum_{i=1}^{n} d_i \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots 4$$

حيث أن:-

TD: الإفصاح الكلي في الشركات (Total Disclosure).

$\mathbf{d_i}$: عدد مفردات التي تم الإفصاح عنها.

n : عدد المفردات الكلي.

ولتحديد أثر الإنفاق على المسؤولية الاجتماعية وأثر الإفصاح الاختياري على تكلفة رأس المال في الشركات عينة الدراسة وبالتالي اختبار الفرضيات تم استخدام المعادلة التالية:-

$$R= \alpha_0 + \beta_1*CSR + \beta_i*Control_j \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots 5 \text{(Wang, et al., 2013)}$$

حيث سيتم تعويض عناصر المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عن CSR والمتغيرات المستقلة الضابطة بدلاً من Control لتصبح المعادلة على النحو التالي:-

$$R= \alpha_0 +\beta_1 CSR+\beta_2 BETA_{t-1}+\beta_3 BM_{t-1} +\beta_4 SIZE_{t-1}+\beta_5 LEV_{t-1}+\beta_6 LOSS_{t-1}+\beta_7 INV_{t-1}+\beta_8 SaleGRW_{t-1} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots 6$$

(Wang, et al., 2013)

حيث أن:-

R : تكلفة رأس المال (Cost of Capital)

CSR: **المسؤولية الاجتماعية للشركات.** (Corporate Social Responsibility)

BETA : معامل المخاطرة.

BM : نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية.

SIZE : حجم الشركة

LEV : الرافعة المالية.

LOSS : الخسائر.

INVE : التغير في المخزون.

SALEGRW : الزيادة في المبيعات.

- **Beta**: معامل المخاطرة (يقيس المخاطرة المنتظمة في الشركة).

واجهت الباحثة بعض الصعوبات في توافر معامل المخاطرة (Beta) للشركات عينة الدراسة، حيث قامت باحتسابه حسب المعادلة التالية **(الزبيدي، 2004)**:-

$$\beta= cov\ (RsRm)/\sigma^2 RM \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots 7$$

حيث:-

β : معامل المخاطرة (بيتا)

Rs : عائد الشركة

Rm : عائد محفظة السوق

σ^2 Rs : معامل التباين لعائد الشركة

σ^2 Rm: معامل التباين لعائد السوق

σ Rm: الانحراف المعياري لعائد السوق.

Cov (Rs Rm) : التباين المشترك بين عائد الشركة وعائد السوق. وهو حاصل ضرب معامل الارتباط (r) بين العائدين بكل الانحراف المعياري لعائد الشركة والانحراف المعياري لعائد السوق.

- **BM**: (Book-to-Market) نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية.
- **SIZE**: حجم الشركة (لوغاريتم موجودات الشركة).
- **LEV**: (Financial Leverage) الرافعة المالية (إجمالي الدين / إجمالي الموجودات).
- **LOSS**: الخسائر.حيث تم إعطاء(0) صفرللشركات التي حققت أرباح، والرقم (1) واحد للشركات التي لم تحقق أرباح.
- **INV**: (inventory) نسبة (المخزون/ إجمالي الأصول).
- **SALEGRW**: التغير في المبيعات، وتم قياسها من خلال المعادلة التالية:-

$$\text{Sale Grew} = \frac{\text{Total Sales}_t - \text{Total Sales}_{t-1}}{\text{Total Sales}_{t-1}} \quad \text{.....8}$$

(Wang, et al., 2013)

الفصل الرابع

التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات

4-1: التحليل الاحصائي

4-2: اختبار الفرضيات

الفصل الرابع

4-1: التحليل الإحصائي.

يهدف هذا الفصل إلى عرض نتائج التحليل الإحصائي باختبار فرضياتها وذلك باستخدام الإحصاءات الوصفية (الانحراف المعياري والمتوسطات) وتحليل الانحدار المتعدد.

وقد أظهرت الدراسة أن متوسط إنفاق شركات عينة الدراسة على العاملين بلغ (308.776.809)، والبيئة (17.116.037)، والمجتمع (7.922.260) ديناراً أردنياً، حسب الملحق رقم (1). ويظهر في الجدول (4-1) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، حيث أن أعلى قيمة للمتوسطات هو متوسط الإنفاق على العاملين (8.427)، ثم متوسط الإنفاق على المجتمع (6.853)، ومن ثم متوسط الإنفاق على البيئة فهو (7.230)،أما متوسط الإفصاح فهو (0.667)، أما بالنسبة لمتوسطات الانحراف المعياري فالأعلى هو والإنفاق على المجتمع (3.015)، الإنفاق على العاملين (2.173)، والإنفاق على البيئة (1.798)، وتشير هذه النتائج إلى عدم تجانس معدلات الإنفاق للشركات عينة الدراسة على المسؤولية الاجتماعية، وهذا ما لاحظته الباحثة أثناء جمع البيانات سواء من القوائم المالية أو المقابلات الشخصية، فبعض الشركات تُنفق مبالغ ضئيلة جداً على المجتمع وعلى البيئة، بالمقابل فإن الشركات الكبرى مثل مصانع الأسمنت، البوتاس العربية، ومصفاة البترول تُنفق مبالغ ضخمة جداً على المجتمع والبيئة، أما بالنسبة للإنفاق على العاملين فتُفسِر الباحثة التباين بتفاوت إنفاق الشركات عينة الدراسة على العاملين وذلك بسبب عوامل عدة هي عدد العاملين، ومستوى الرواتب والحوافز، ومدى اهتمام الشركة في تحسين معيشة العاملين وتأمين المواصلات، والتأمين الصحي، وصندوق الإدخار وغيرها من المميزات التي توفرها بعض الشركات للعاملين فيها.

جدول (4-1)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية

Descriptive Statistics

	Mean	Std. Deviation	N
R	0.1508	0.0095	30
Log Social	6.8533	3.0155	30
Log Employee	8.4276	2.1738	30
Log Environment	7.3200	1.7983	30
Disclosure	0.6676	0.2877	30
Beta	1.5220	0.4213	30
BM	1.0604	0.4230	30
Leverage	0.2293	0.0503	30
Loss	0.1400	0.0364	30
Inventory	0.1360	0.0438	30
Log Asset	7.4820	0.8259	30
SaleGRW	0.2467	0.0570	30

يبين الجدول (4-2a) والجدول (4-2b) من خلال معامل ارتباط بيرسون العلاقة بين المتغيرات المستقلة وتكلفة رأس المال، فأكثر المتغيرات أثراً على تكلفة رأس المال هو الإفصاح، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.915-)، ثم الإنفاق على العاملين بقيمة (0.806-)، الإنفاق على البيئة (0.191-)، وأخيراً الإنفاق على المجتمع (0.092).

جدول (4-2a)

مصفوفة معاملات الارتباط لجميع المتغيرات

Correlations

	R	SC	SEM	SEN	DIS	BETA
R	1.000	.092	-.806	-.191	-.915	.092
SC	.092	1.000	.183	.048	.124	.208
SEM	-.806	.183	1.000	.082	.837	.147
SEN	-.191	.048	.082	1.000	.124	.027
DIS	-.915	.124	.837	.124	1.000	.051
BETA	.092	.208	.147	.027	.051	1.000
LOSS	.212	-.252	-.411	.123	-.135	.033
INV	-.228	-.093	.012	.280	.214	.300
Assets	.310	.201	-.125	-.063	-.124	.335
SALEGRW	-.268	-.381	.219	-.113	.225	.017

جدول (4-2b)

مصفوفة معاملات الارتباط لجميع المتغيرات

Correlations

	BM	LEV	LOSS	INV	Assets	SALEGRW
R	-.259	-.061	.212	-.228	.310	-.268
SC	-.414	-.182	-.252	-.093	.201	-.381
SEM	-.022	.195	-.411	.012	-.125	.219
SEN	-.159	.089	.123	.280	-.063	-.113
DIS	.173	-.054	-.135	.214	-.124	.225
BETA	-.500	.373	.033	.300	.335	.017
BM	1.000	-.011	.167	.063	-.354	.186
LEV	-.011	1.00	-.394	.146	.181	.320
LOSS	.167	-.394	1.000	.149	.080	-.093
INV	.063	.146	.149	1.000	.211	.041
Assets	-.354	.181	.080	.211	1.00	-.031
SALEGRW	.186	.320	-.093	.041	-.031	1.000

4-2: اختبار الفرضيات:-

تشترط معظم الاختبارات المعلمية وجوب أن يكون توزيع البيانات توزيعاً طبيعياً، وللتأكد من أن بيانات هذه الدراسة تلبي هذا الشرط تم استخدام اختبار كولموكروف- سميرنوف (One - Sample K – Stest) حيث أظهرت نتيجة الاختبار أن بيانات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي. فقد تم قبول الفرضيات بناءً على قيمة P-Value Sig التي تُعد أصغر مستوى اختبار لقياس المعنوية الإحصائية، حيث نقبل الفرضية العَدَميّة (H_0) إذا كانت أكبر من نسبةالخطأ (α) وهي (0.05) ونرفض الفرضية البديلة (H_1)، ونرفض الفرضية العَدَميّة (H_0) إذا كانت أقل أو تساوي نسبة الخطأ (α) وهي (0.05) ونقبل الفرضية البديلة (H_1) (الزعبي والطلافحة، 2012).

4-2-1: اختبار الفرضية الرئيسة:-

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للإنفاق على المسؤولية الاجتماعية على تكلفة رأس المال في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

بعد أن قامت الباحثة بإجراء المعالجات الرياضية اللازمة للبيانات لتصبح ملائمة ومتوافقة وأغراض الدراسة المتمثلة في اختبار الفرضيات، وتحديد المبالغ المنفقة من قبل الشركات على المسؤولية الاجتماعية، تم اختبار هذه الفرضية من خلال تطبيق تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Regression Analysis) وذلك من خلال المعادلة التالية:-

$$R= \alpha_0 +\beta_1 CSR_{t-1}+\beta_2 BETA_{t-1}+\beta_3 BM_{t-1} +\beta_4 SIZE_{t-1}+\beta_5 LEV_{t-1}+\beta_6 LOSS_{t-1}+\beta_7 INV_{t-1}+\beta_8 SALEGRW_{t-1}\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots 1$$ (Wang, et al., 2013)

حيث يظهر جدول معامل التحديد رقم (4-3) قيمة (Adjusted R-Square) والبالغة (.376) والتي تُشير إلى أن المتغيرات المستقلة في هذا النموذج تستطيع أن تُفسر ما نسبته (.376) من التباين في المتغير التابع، وهذا يدل على وجود علاقة خطية للنموذج المُقترح.

جدول (4-3)

معامل التحديد للإنفاق على المسؤولية الاجتماعية/ الفرضية الرئيسية

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.740	.548	.376	.007577

ويبين جدول تحليل التباين رقم (4-4) ANOVA أن قيمة p-Value Sig بلغت (.016) وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05، لذلك نرفض الفرضية العَدَميّة (H_O) التي تفترض عدم وجود أثر للإنفاق على المسؤولية الاجتماعية على تكلفة رأس المال في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، ونقبل الفرضية البديلة (H_1).

جدول (4-4)

تحليل التباين للإنفاق على المسؤولية الاجتماعية/ الفرضية الرئيسية

ANOVA

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Value P-Sig.
1 Regression	.001	8	.000	3.184	.016
Residual	.001	21	.000		
Total	.003	29			

وتُشير نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد في جدول (4-5)إلى أن قيمة Beta التي بلغت (539.-) أن العلاقة بين الإنفاق على المسؤولية الاجتماعية وتكلفة رأس المال هي علاقة عكسية، أي أن الإنفاق على المسؤولية الاجتماعية يؤدي إلى خفض تكلفة رأس المال، وبمعنى آخر فإن المبالغ التي تنفقها الشركات على المسؤولية الاجتماعية تلفت انتباه المجتمع المحلي إلى تلك الشركات وأعمالها ونشاطاتها ومنتجاتها الأمر الذي ينعكس بشكل إيجابي على تكلفة رأس المال، لذلك نرفض الفرضية العَدَميّة (H_O) التي تفترض عدم وجود أثر للإنفاق على المسؤولية الاجتماعية على تكلفة رأس المال في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، ونقبل الفرضية البديلة (H_1) التي تشير إلى وجود هذا الأثر.

جدول (4-5)

تحليل الانحدار للإنفاق على المسؤولية الاجتماعية/ الفرضية الرئيسية

Coefficients

	Un standardized coefficients		standardized coefficients		
Model	B	Std. Error	Beta	T	Sig.
(Constant)	.151	.018		8.401	.000
Corporate Social Performance	-.003	.001	***-.539***	-3.290	***.003***
Beta	.003	.005	.128	.584	.565
BM	-.002	.005	-.110	-.537	.597
Leverage	.005	.039	.026	.127	.901
Loss	.040	.049	.153	.827	.417
Inventory	-.051	.063	-.234	-1.421	.170
Assets	.003	.002	.279	1.663	.111
SaleGRW	-.014	.028	-.083	-.502	.621

4-2-2: اختبار الفرضية الأولى:-

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للإنفاق على المجتمع على تكلفة رأس المال في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

تم اختبار هذه الفرضية من خلال تطبيق تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Regression Analysis) وذلك من خلال المعادلة التالية:-

$$R= \alpha_0 +\beta_1 SC_{t-1}+\beta_2 BETA_{t-1}+\beta_3 BM_{t-1} +\beta_4 SIZE_{t-1}+\beta_5 LEV_{t-1}+\beta_6 LOSS_{t-1}+\beta_7 INV_{t-1}+\beta_8 SALEGRW_{t-1} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots 2$$

يظهر من جدول معامل التحديد (4-6) أن قيمة (Adjusted R-Square) بلغت (0.058)، حيث تشير هذه القيمة إلى أن المتغيرات المستقلة تستطيع من خلال النموذج المقترح أن تُفسِر ما نسبته (0.058) من التباين في المتغير التابع.

جدول (4-6)

معامل التحديد للإنفاق على المجتمع/ الفرضية الأولى

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	0.564	0.318	0.058	0.009310

ويُشير جدول تحليل التباين رقم (4-7) ANOVA أن قيمة p-Value Sig بلغت (0.334) وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05، لذلك نقبل الفرضية العَدَميّة (H_O) التي تفترض عدم وجود أثر للإنفاق على المجتمع على تكلفة رأس المال في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، ونرفض الفرضية البديلة (H_1).

جدول (4-7)

تحليل التباينللإنفاق على المجتمع/ الفرضية الأولى

ANOVA

Model	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	p-Value Sig
1 Regression	.001	8	.000	1.223	.334
Residual	.002	21	.000		
Total	.003	29			

ويبين جدول نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعددرقم (4-8) أن قيمة Beta هي (067.-)، أي أن الإنفاق على المجتمع يؤدي إلى خفض تكلفة رأس المال ولكن لا يوجد دلالة إحصائية، وتُرجع الباحثة سبب ذلك إلى ضآلة المبالغ المنفقة على المجتمع من قبل الشركات الأمر الذي يؤدي إلى عدم اهتمام المجتمع، والأطراف الأخرى بهذه الشركات، ومنتجاتها حيث ينعكس ذلك سلباً على تكلفة رأس المال، لذلك نقبل الفرضية العَدَميّة (H_O) التي تفترض عدم وجود أثر للإنفاق على المجتمع على تكلفة رأس المال في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، ونرفض الفرضية البديلة (H_1).

جدول (4-8)

تحليل الانحدار للإنفاق على المجتمع/ الفرضية الأولى

Coefficients

	Un standardized coefficients		standardized coefficients		
Model	B	Std. Error	Beta	T	Sig.
(Constant)	.137	.024		5.809	.000
Social	.000	.001	***-.067***	-.282	***.781***
Beta	.000	.006	-.035	-.128	.899
BM	-.004	.006	-.181	-.721	.497
Leverage	.023	.050	.122	.461	.650
Loss	.072	.064	.276	1.131	.271
Inventory	-.070	.044	-.321	-1.600	.125
Assets	.003	.002	.286	1.355	.190
SaleGRW	-.042	.035	-.251	-1.224	.235

4-2-3: الفرضية الثانية:-

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للإنفاق على العاملين على تكلفة رأس المالفي الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

$$R= \alpha_0+\beta_1 SEM_{t-1}+ \beta_2 BETA_{t-1}+\beta_3 BM_{t-1}+\beta_4 SIZE_{t-1}+\beta_5 LEV_{t-1}+\beta_6 LOSS_{t-1}+\beta_7 INV_{t-1}+\beta_8 SALEGRW_{t-1} \quad 3$$

بعد قياس الإنفاق على العاملين من خلال استخدام المعادلة رقم (3)، تبين من جدول رقم (4-9) أن قيمة معامل التحديد (Adjusted R-Square) تبلغ (.771) وهي تشير إلى أن المتغيرات المستقلة تستطيع من خلال النموذج المقترح أن تُفسِر ما نسبته (.771) من التباين في المتغير التابع، مما يدل على وجود علاقة خطية قوية للنموذج المقترح.

جدول (4-9)

معامل التحديد للإنفاق على العاملين/ الفرضية الثانية

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.913	.834	.771	.004590

ويتبين من جدول تحليل التباين ANOVA (4-10) أن قيمة p-Value Sig بلغت (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05، لذلك نرفض الفرضية العَدَميّة (H_0) التي تفترض عدم وجود علاقة بين الإنفاق على العاملين على تكلفة رأس المال، ونقبل الفرضية البديلة (H_1) والتي تُشير إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية للإنفاق على العاملين على تكلفة رأس المال.

جدول (4-10)

تحليل التباينللإنفاق على العاملين/ الفرضية الثانية

ANOVA

Model	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	p-Value Sig
1 Regression	.003	8	.000	13.204	.000
Residual	.000	21	.000		
Total	.003	29			

وتُشير نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد في جدول (4-11) أن قيمة Beta (842.-) وهذا يعني أن الإنفاق على العاملين يؤدي إلى خفض تكلفة رأس المال، وتفسر الباحثة تناقض النتائج بين الإنفاق على العاملين والإنفاق على المجتمع هو الإنفاق الضخم على العاملين مقارنة مع الإنفاق على المجتمع، مما يؤدي إلى تحسين الصورة الذهنية لدى المجتمع والاتجاه إلى منتجاتها، والاهتمام بنشاطاتها، وبالتالي ضمان استمرارها ونموها مما ينعكس بشكل إيجابي على تكلفة رأس المال، لذلك نرفض الفرضية العَدَميّة (H_0) التي تفترض عدم وجود أثرللإنفاق على المجتمع على تكلفة رأس المال، ونقبل الفرضية البديلة (H_1) التي تُشير إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية للإنفاق على العاملين على تكلفة رأس المال.

جدول (4-11)

نتيجة تحليل الانحدار للإنفاق على العاملين/ الفرضية الثانية

Coefficients

	Un standardized coefficients		standardized coefficients		
Model	B	Std. Error	Beta	T	Sig.
(Constant)	.176	.012		15.100	.000
Employee	-.004	.000	-.842	-8.107	.000
Beta	.005	.003	.215	1.624	.119
BM	-.001	.003	-.058	-.465	.647
Leverage	.003	.023	.017	.142	.889
Loss	-.027	.031	-.102	-.850	.405
Inventory	-.066	.022	-.300	-3.049	.006
Assets	.002	.001	.178	1.739	.097
SaleGRW	-.012	.016	-.074	-.754	.459

4-2-4: الفرضية الثالثة:-

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للإنفاق على البيئة على تكلفة رأس المال في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

تم اختبار هذه الفرضية من خلال تطبيق تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Regression Analysis) واستخدام المعادلة رقم (4).

$$R= \alpha_0 + \beta_1 SEN_{t-1} + \beta_2 BETA_{t-1} + \beta_3 BM_{t-1} + \beta_4 SIZE_{t-1} + \beta_5 LEV_{t-1} + \beta_6 LOSS_{t-1} + \beta_7 INV_{t-1} + \beta_8 SALEGRW_{t-1} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots 4$$

يظهر من الجدول رقم (4-12) أن قيمة معامل التحديد (Adjusted R-Square) هي (.124) حيث يُشير هذا إلى أن المتغيرات المستقلة تستطيع من خلال النموذج المقترح أن تُفسِر ما نسبته (.124) من التباين في المتغير التابع، وهذا يدل على وجود علاقة خطية للنموذج المقترح.

جدول (4-12)

معامل التحديد للإنفاق على البيئة/ الفرضية الثالثة

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	0.605	0.366	0.124	0.008975

كما يُشير جدول تحليل التباين رقم (4-13) ANOVAإلى أن قيمة p-Value Sig بلغت (.211) وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05، لذلك نقبل الفرضية العَدَميّة (H_0) التي تفترض عدم وجود أثر للإنفاق على البيئة على تكلفة رأس المال في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، ونرفض الفرضية البديلة (H_1).

جدول (4-13)

تحليل التباينللإنفاق على البيئة/ الفرضية الثالثة

ANOVA

Model	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	p-Value Sig
1 Regression	.001	8	.000	1.515	.211
Residual	.002	21	.000		
Total	.003	29			

وتُشير النتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد في جدول (4-14)أن قيمة Beta والبالغة (.269-) إلى وجود أثر سالب للإنفاق على البيئة على تكلفة رأس المال، وهذا يعني أن الإنفاق على البيئة يؤدي إلى خفض تكلفة رأس المال، لكن عدم وجود دلالة لهذا الإنفاق حسب ما ظهر في جدول (4-11) يُشير إلى أن المجتمع المحلي لا يلتفت إلى منتجات ونشاطات هذه الشركات لأنه لا يُلاحظ أي اهتمام من قبل الشركات بالبيئة المحيطة بها، وهي العنصر المهم في حياة المجتمع لأن نظافتها وصفاءها ضروري لاستمرار حياته، مما يؤدي إلى زيادة تكلفة رأس المال.

جدول (4-14)

تحليل الانحدار للإنفاق على البيئة/ الفرضية الثالثة

Coefficients

	Un standardized coefficients		standardized coefficients		
Model	B	Std. Error	Beta	T	Sig.
(Constant)	.149	.023		6.374	.000
Environment	-.001	.001	***-.269***	-1.297	***.209***
Beta	-.004	.006	-.168	-.633	.534
BM	-.007	.006	-.318	-1.201	.243
Leverage	.049	.048	.260	1.032	.314
Loss	.104	.059	.396	1.773	.091
Inventory	-.046	.046	-.209	-.999	.329
Assets	.002	.002	.193	.926	.365
SaleGRW	-.045	.032	-.269	-1.419	.171

4-2-5: الفرضية الرابعة:-

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للإفصاح الاختياري على تكلفة رأس المال في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

تم اختبار هذه الفرضية من خلال تطبيق تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Regression Analysis) باستخدام المعادلة التالية:-

$$R= \alpha_0 + \beta_1 DIS_{t-1}+\beta_2 BETA_{t-1}+\beta_3 BM_{t-1} +\beta_4 SIZE_{t-1}+\beta_5 LEV_{t-1}+\beta_6 LOSS_{t-1}+\beta_7 INV_{t-1}+\beta_8 SALEGRW_{t-1} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots 5$$

يظهر من الجدول رقم (4-15) أن قيمة معامل التحديد (Adjusted R-Square) تبلغ (0.904) وتشير هذه القيمة إلى أن المتغيرات المستقلة تستطيع من خلال النموذج المقترح أن تُفسر ما نسبته (0.904) من التباين في المتغير التابع، وهذا يدل على وجود علاقة خطية قوية للنموذج المقترح.

جدول (4-15)

معامل التحديد للإفصاح الاختياري عن المسؤولية الاجتماعية/ الفرضية الرابعة

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	0.965	0.930	0.904	0.002974

كما يظهر من جدول تحليل التباين (4-16) ANOVA أن قيمة p-Value Sig بلغت (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05، لذلك نرفض الفرضية العَدَميّة (H_0) التي تفترض عدم وجود أثر للإفصاح الاختياري على تكلفة رأس المال، ونقبل الفرضية البديلة (H_1) والتي تعني وجود أثر ذو دلالة إحصائية للإنفاق على العاملين على تكلفة رأس المال.

جدول (4-16)

تحليل التباين للإفصاح الاختياري عن المسؤولية الاجتماعية/ الفرضية الرابعة

ANOVA

Model	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	p-Value Sig
1 Regression	.002	8	.000	35.088	.000
Residual	.000	21	.000		
Total	.003	29			

وتُشير نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد في جدول (4-17) أن قيمة Beta والبالغة (0.907-) إلى وجود أثر سالب، أي إذا كان الإفصاح أكثر تفصيلاً للمسؤولية الاجتماعية سوف يؤدي إلى خفض تكلفة رأس المال، وهذا يعني أن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية يؤثر على سلوك أفراد المجتمع المحلي، من خلال توجيهه إلى منتجات الشركات التي تقوم بعملية الإفصاح، والاهتمام بنشاطاتها وزيادة الولاء لها مما يؤثر على تكلفة رأس المال، لذلك نرفض الفرضية العَدَميّة (H_0) التي تفترض عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح الاختياري على تكلفة رأس المال، ونقبل الفرضية البديلة (H_1) والتي تعني وجود أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح الاختياري على تكلفة رأس المال.

نُلاحظ مما سبق أن هناك أثر للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على تكلفة رأس المال، علماً بأن الإنفاق على المجتمع كان له أثر ضئيل ولكنه غير دال إحصائياً، كما أن الإنفاق على البيئة لم يكن له أثر على تكلفة رأس المال، وهذا يشير إلى وجود تناقض بين هذه النتائج . وترى الباحثة أن السبب في ذلك يعود إلى أن الشركات تقوم بالإفصاح عن نشاطاتها المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية بغض النظر عن حجم هذا النشاط لتظهر نفسها أنها غير مقصرة في هذا الجانب الأمر الذي أدى إلى ارتفاع معدل الإفصاح وهذا بدوره أدى إلى وجود أثر للإفصاح على تكلفة رأس المال، ولكن ضآلة المبالغ المنفقة عل النشاطات المتعلقة بالمجتمع والبيئة أدت إلى النتيجة السابقة وهو عدم وجود اثر لهذا الإنفاق عل تكلفة رأس المال.

جدول (4-17)

تحليل الانحدار للإفصاح الاختياري عن المسؤولية الاجتماعية/ الفرضية الرابعة

Coefficients

	Un standardized coefficients		standardized coefficients		
Model	B	Std. Error	Beta	T	Sig.
(Constant)	.156	.007		22.367	.000
Disclosure	-.030	.002	-.907	-13.624	.000
Beta	.005	.002	.240	2.800	.011
BM	.002	.002	.107	1.302	.207
Leverage	-.044	.016	-.230	-2.759	.012
Loss	-.007	.020	-.028	-.371	.715
Inventory	-.027	.014	-.122	-1.870	.075
Assets	.003	.001	.224	3.394	.003
SALEGRW	.000	.011	-.006	-.086	.932

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

5–1: النتائج.

5–2: التوصيات.

تهدف هذه الدراسة إلى بيان أثر المسؤولية الاجتماعية للشركات على تكلفة رأس المال، من خلال المتغيرات (الإنفاق على المجتمع، والإنفاق على العاملين، والإنفاق على البيئة، والإفصاح الاختياري) في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان خلال الفترة (2009-2013).

5-1 النتائج:-

1. أظهرت نتيجة اختبار الفرضية الرئيسة وجود أثر للإنفاق على المسؤولية الاجتماعية (الإنفاق على المجتمع، والإنفاق على العاملين، والإنفاق على البيئة) على تكلفة رأس المال للشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، ووجود علاقة عكسية بين الإنفاق على المسؤولية الاجتماعية وتكلفة رأس المال، أي أن الإنفاق على المسؤولية الاجتماعية يؤدي إلى خفض تكلفة رأس المال، وهذا يعني أن المبالغ التي تُنفقها الشركات الصناعية الأردنية على المسؤولية الاجتماعية التي تعتبرها مصاريف وتُحملها على قائمة الدخل تعود بالنفع على تلك الشركات من خلال خفض تكلفة رأس المال، وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (Wang, et al., 2013) التي توصلت إلى وجود ارتباط بين المسؤولية الاجتماعية وتكلفة رأس المال، حيث تعمل الشركات في أمريكا الشمالية وأوروبا بخفض تكلفة رأس المال من خلال تنفيذ استراتيجية المسؤولية الاجتماعية للشركات.
2. أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية لإنفاق الشركات عينة الدراسة على المجتمع الأردني على تكلفة رأس المال لهذه الشركات، ووجود علاقة عكسية، أي أن الإنفاق على المجتمع يؤدي إلى خفض تكلفة رأس المال، على الرغم من أن العلاقة عكسية بين الإنفاق على المجتمع وبين تكلفة رأس المال إلا أن الشركات الأردنية لا تستغل هذه العلاقة لصالحها، فعدم وجود أثر للإنفاق على تكلفة رأس المال جاء نتيجة ضآلة إنفاق الشركات الأردنية على المجتمع المحلي بحيث لا تُعطي النتيجة المرجوة منها في لفت انتباه المجتمع المحلي إلى الشركة، وأعمالها، ونشاطاتها، ومنتجاتها، الأمر الذي يجعل من هذه النفقات عبئاً إضافياً لا يجلب النفع للشركات، كما أن عدم وجود قانون يلزم الشركات الإنفاق على المجتمع، وهذا يخالف توقعات المجتمع، حيث يتوقع أفراد المجتمع الاهتمام به مما يلفت انتباهه إلى منتجات الشركة وأعمالها، حيث أشارت دراسة (نور وشاكر، 2001) إلى عدم وجود قانون أردني يلزم الشركات بالإنفاق على المجتمع، فالمسؤولية الاجتماعية للشركات تفرضها قواعد الأخلاق العامة.

3. توصلت الدراسة إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية للإنفاق على العاملين على تكلفة رأس المال للشركات الصناعية المُدرجة في بورصة عمان، وتشير هذه النتيجة إلى حرص الشركات وانطلاقاً من مسؤوليتها الاجتماعية على الإنفاق والاهتمام بالعاملين لديها، من خلال توفير بيئة مناسبة للعمل، وتحسين مستوى المعيشة لهم، والمحافظة على صحتهم، مما أدى إلى التأثير على تكلفة رأس المال للشركات، كما أظهرت وجود علاقة عكسية بين الإنفاق على العاملين وتكلفة رأس المال، وهذا ما أثبتته أيضاً دراسة (Schlange, et al., 2006) وهو وجود علاقة عكسية قوية بين المسؤولية الاجتماعية والمخاطر المالية، فالالتزام بالمسؤولية الاجتماعية يؤدي إلى انخفاض المخاطر التنظيمية، وبالتالي انخفاض تكلفة رأس المال.

4. أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية للإنفاق على البيئة على تكلفة رأس المال للشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، ويُعزى السبب إلى ضآلة المبالغ التي تُنفقها الشركات على البيئة، كما تُعدّ البيئة مصدر إيراد لبعض الشركات من خلال بيع المخلفات وتوفير الطاقة، لذلك لم يكن لها تأثير ذي دلالة إحصائية على تكلفة رأس المال، وقد توصلت دراسة (Friedman & Miles, 2001) إلى أن المستثمرين يتجهون نحو الشركات التي تقوم بمسؤوليتها الاجتماعية والبيئية وتقوم بالإفصاح الكافي عنها، وهذا أدى إلى زيادة الإفصاح عن الإنفاق على المجتمع والبيئة.

5. تشير نتائج هذه الدراسة إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية للإفصاح الاختياري عن المسؤولية الاجتماعية للشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، ووجود علاقة عكسيةبين الإفصاح الاختياري للمسؤولية الاجتماعية وتكلفة رأس المال، مما يدل على مدى وعي وإدراك المستثمر لأهمية المسؤولية الاجتماعية، وهذا ما أظهرته دراسة (Fredman & Miles, 2001) التي أشارت إلى أن أغلب أفراد المجتمع في بريطانيا يتجهون نحو الاستثمارات الأخلاقية والمسؤولية الاجتماعية للتأثير على سلوك الشركات مما أدى إلى زيادة الإفصاح الاجتماعي والبيئي لدى الشركات، كما تتوافق نتيجة هذه الدراسة مع نتيجة دراسة (بوزيان والضب، 2013) حيث توصل الباحثان إلى أن الإفصاح البيئي يؤدي إلى خفض تكلفة رأس المال.

5-2: التوصيات: بناءً على ما أظهرت هذه الدراسة من نتائج توصي الباحثة بما يلي:-

- اهتمام الشركات الأردنية بمسؤوليتها الاجتماعية من خلال تحديد أقسام داخلية خاصة للمسؤولية الاجتماعية.

- زيادة اهتمام الشركات الأردنية في تقديم خدمات للمجتمع وخاصة الخدمات الصحية، وتطوير وتحسين البنية التحتية له.

- زيادة اهتمام الشركات الأردنية بالعاملين من خلال تحسين مستوى المعيشة، وتوفير بيئة العمل الجيدة لهم.

- زيادة وعي المواطنين والشركات بالمسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع، العاملين، والبيئة، من خلال الإعلام.

- تحديد هيئة مستقلة في وزارة الصناعة والتجارة لتقييم إنفاق الشركات على المسؤولية الاجتماعية، وتشجيع الشركات على الالتزام بها.

- تفعيل جهات مختصة لمتابعة الحفاظ على البيئة للشركات بشكل خاص، وزيادة وعي الشركات بمسؤوليتها تجاه البيئة.

- الأخذ بعين الاعتبار مسؤولية الشركات تجاه المجتمع والبيئة من ضمن أهداف الشركات الأردنية، وعند إعداد دراسة الجدوى.
- تطوير مناهج دراسية للمسؤولية الاجتماعية للشركات في الجامعات الأردنية وخاصة كليات الاقتصاد والإدارة.
- إلزام الشركات الأردنية بتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية، والإفصاح عن مسؤوليتها الاجتماعية بشكل كافٍ ودقيق.

المراجع

1. **مراجع اللغة العربية:**

- القرآن الكريم، سورة آل عمران، ص:53، آية رقم (26).
- إبراهيم، لبنى ،(2007)، **أساليب التمويل الحديثة للمحاسبة والإفصاح في القوائم والتقارير المالية،** أطروحة دكتوراة غير منشورة ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد.
- أبو ارشيد، غادة، (2006)، **المسؤولية الاجتماعية وأثرها على الأداء،** دراسة ميدانية للمستشفيات الخاصة في عمان، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك.
- الآغا، مروان سليم إبراهيم،(2007)،**العلاقة بين الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية والتوجه بالتسويق والأداء في المؤسسات الصناعية بغزة،** رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراة الفلسفة في إدارة الأعمال كلية التجارة، جامعة اسيوط.
- باكير، محمد، (2008)، **محافظ الاستثمار إدارتها واستراتيجياتها،**(ط1)، حلب: الجمهورية العربية السورية، دار شعاع للنشر والعلوم.
- بدوي، محمد عباس، (2012)، **المحاسبة البيئية،** كلية التجارة- جامعةالإسكندرية، (ط3)، المكتب الجامعي الحديث.
- بدوي، محمد وإبراهيم، عثمان، (2000)، **دراسات في قضايا ومشاكل محاسبية معاصرة،** (ط2)، الاسكندرية: منشأة المعارف.
- بزماوي، محمد، (2002)، **القياس والإفصاح للأداء الاجتماعي في المنشآت الصناعية،** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حلب، الجمهورية العربية السورية.
- البكري، تامر، (2001)، **التسويق والمسؤولية الاجتماعية،** (ط1)، عمان: دار وائل للنشر.
- بودي، عبد القادر وزهرة،بن سفيان،(2009)، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الخاصة في تحقيق التنمية المستدامة، **مجلة الاقتصاد والمناجمنت،** كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، المجلد (1)، العدد(1)، ص:457.

- بوزيان، محمد وعلي،الضب، (2013)، أثر الإفصاح البيئي على تكلفة رأس المال، دراسة مقدمة من **جامعة أبي بكر بلقايد والمركز الجامعي لعين تموشنت**، الجزائر، ص ص: 268-282.
- جربوع،يوسف محمود، (2007)،مدى تطبيق القياس والإفصاح في المحاسبة عن المسئولية الاجتماعية بالقوائم المالية في الشركات بقطاع غزة، **مجلة الجامعة الإسلامية** (سلسلة الدراسات الإنسانية)، المجلد(15)، العدد(1)، ص ص: 239-281.
- حداد، فايز سليم، (2007)، **الإدارة المالية**، (ط1)، عمان: المركز الأكاديمي للكتب الجامعية.
- الحمادين، راضي، (2002)، **محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الفندقية**، دراسة ميدانية، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت.
- الحمدي، فؤاد محمد حسين وجغبل، ماجد منجوت، (2009)، مدى إدراك المديرين لمفهوم المسؤولية الاجتماعية والأنشطة المترتبة عليها – دراسة تحليلية لآراء المديرين العاملين في عينة من المنظمات الصناعية اليمنية، بحث مقدم **المؤتمر الأول للمسؤولية الاجتماعية للشركات بتكليف من مركز دراسات وبحوث السوق والمستهلك**، اليمن.
- الحوراني، هاني ومي، الطاهر، (2011)، اتجاهات الرأي في إدارات الشركات الأردنية تجاه المسؤولية الاجتماعية، **مركز الأردن الجديد للدراسات**، الجامعة الأردنية، مجلد(7)، عدد(1)، ص: 21.
- الحيالي، وليد، (2004)، **دراسات في المشاكل المحاسبية المعاصرة**، عمان: دار ومكتبة الحامد.
- الخلايلة، محمود، (1998)، **التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية**، (ط3)، عمان: المكتبة الوطنية.
- الرحاحلة، عبد الرزاق، (2011)، المسؤولية الاجتماعية، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، ط1.
- رضوان، حنان، (2003)، **مشكلات محاسبية معاصرة**، جامعة حلب وجامعة عمان الأهلية،(ط1)، عمان: دار وائل للنشر.
- الزبيدي، حمزة، (2004)، **الإدارة المالية المتقدمة**، (ط2)، عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.
- الزعبي، محمد وعباس، الطلافحة، **النظام الإحصائي SPSS**، (ط3)، عمان: وائل للنشر.

- زيدان، محمد ومحمد، يعقوبي، (2011)، الآثار البيئية لنشاط شركات البترول ومدى تحملها لمسؤوليتها تجاه البيئة، **ملتقى دولي كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير**، جامعة بشار.
- بن ساسي، الياس ويوسف، قريش، (2011)، **التسيير المالي (الإدارة المالية)**، (ط3)، عمان: دار وائل للنشر.
- السحيباني، صالح، (2009)، المسؤولية الاجتماعية ودورها في مشاركة القطاع الخاص في التنمية، المؤتمر **الدولي حول القطاع الخاص في التنمية: تقييم واستشراف**، بيروت، الجمهورية اللبنانية)، ص:3.
- سكاك، مراد، (2010)، التدقيق الاجتماعي بين رهانات الواقع وتحديات المستقبل، **المؤتمر الوطني الثامن حول مهنة التدقيق في الجزائر الواقع والآفاق**، جامعة 20 اوت سكيكدة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ص:35.
- سلامة، نبيل، (1984)، **الإطار العلمي للمراجعة الاجتماعية بهدف قياس وتقييم الأداء الاجتماعي للمنظمات**، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة قناة السويس.
- الشكري، أزهر يوسف، (2010)، أسس القياس المحاسبي لتكاليف منافع الأنشطة الاجتماعية وطرائق الإفصاح عنها في التقاريرالمالية،جامعة الكوفة، **مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية**، المجلد (8)، العدد(22)، ص: 93.
- الشيخ، صالح، (2009)، **تكوين الصورة الذهنية للشركات ودور العلاقات العامة فيها**، بحث مقدم لنيل درجة الدبلوم في العلاقات العامة، الأكاديمية السورية الدولية.
- الطراونة،محمد،(2000)،الخاصيةوالمسؤوليةالاجتماعية،دراستحليلية،**المنارة**،المجلد(5)،العدد(1)،ص :53.
- العاني، حارس، (2005)، دور المعلومات المحاسبية في قياس وتقييم الأداء الاجتماعيللمؤسسات الصناعية- دراسة تطبيقية في مملكة البحرين، **المؤتمر العلمي الرابـــع**، جامعة فيلادلفيا، عمان، الأردن.
- عبد الغفار، حنفي، (2000)، **أساسيات الإدارة المالية**، (ط2)، القاهرة: دار المعرفة الجامعية.
- عقل، جاسم عبد الله، (2000)،**النقودوالمصارف**، (ط3)، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.

- عودة، اياد، (2008)، **"قياس التكاليف الاجتماعية ومدى مساهمتها بتحقيق الرفاهية الاجتماعية دراسة ميدانية تطبيقية على فنادق ذات فئات خمس نجوم في الأردن"**، رسالة ماجستير في جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا.
- عودة، أحمد وخليل، الخليلي، (2000)، **الإحصاء للباحث في التربية والعلوم الإنسانية**، ط(1)، اربد، دار الأمل.
- عياض، محمد، (2005)، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة- مدخل لمساهمة منظمات الأعمال في الاقتصاد التضامني، **ملتقى الاقتصاد التضامني**، 2005/5/12، جامعة تلمسان.
- الغالبي، طاهر وصالح، العامري،(2010)، **المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال**، (ط3)، دار وائل للنشر.
- الفرح، عبد الرزاق ورياض، الهنداوي، (2011)، مدى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية للشركات المساهمة العامة، دراسة حالة الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان لعامي 2007-2008، **المجلة الأردنية في إدارة الأعمال**، المجلد(7)، العدد(2)، ص:81-94.
- القاضي، أحمد سامي، (2010)، المسؤولية الاجتماعية للبنوك العاملة في مصر كشركات مساهمة مصرية – مجالاتها وتأثيرها على الأداء، دراسة ميدانية مقارنة لعينة من البنوك العامة والخاصة العاملة بمحافظة أسيوط بحث مقدم إلى **مركز المديرين المصرين** للإشتراك بمسابقة بحثية حول موضوع المسؤولية الاجتماعية للشركات.
- قانون الأوراق المالية رقم (76) لسنة 2002، منشور في الجريدة الرسمية رقم (4579) بتاريخ 2002/12/30،عمان، ص(6218)،

  Stocksexperts.net/showthread.php=15551

- قانون الشركات (وتعديلاته) رقم (22) لعام (1997)، منشور في الجريدة الرسمية رقم (4204) بتاريخ 1997/7/15، عمان، ص: (2038).www.istd.gov.jo
- قانون ضريبة الدخل رقم (28) لعام 2009، منشور في الجريدة الرسمية رقم (5005)، بتاريخ 2009/12/30،عمان، ص: (7131).www.jsc.gov

- لخديمي، عبد الحميد وعبد اللطيف، حيمودة، (2012)، مؤشرات التنمية المستدامة والأداء الاجتماعي لمنظمات الأعمال ، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، **الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية** ، جامعة بشار.
- مارق، سعد، (2009)، قياس مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة السعودية، **مجلة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة**، مجلد(23)، العدد(1)، ص: 145.
- محجوب، وجيه، (2001)، **أصول البحث العلمي ومناهجه**، عمان: دار المناهج.
- بن مسعود، نصر الدين ومحمد، كنوش، (2012) ، واقع أهمية وقيمة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية مع دراسة استطلاعية على إحدى المؤسسات الوطنية، **الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية**، المجلد(2)، العدد(1)، ص:45، جامعة بشار.
- المطارنة،عبد الوهاب، (2007)، **"الاستثمارات غير الملموسة وأثرها على التكلفة الكلية لرأس المال في الشركات الأردنية لصناعة الأدوية والكيماويات"**، أطروحة دكتوراه غير منشورة،جامعة عمان العربية للدراسات العليا.
- الملحم، عدنان، (2003)، معوقات وأسباب عدم الالتزام بالتطبيق الكلي لمتطلبات الإفصاح المحاسبي في الشركات المساهمة السعودية، دراسة ميدانية، **مجلة العربي للمحاسبة**، المجلد(6)، العدد(1)، ص:145.
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية،(2004)، كشف البيانات المتعلقة بتأثير الشركات على المجتمع: الاتجاهات والقضايا الراهنة، **منشورات الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف**، ص 27.
- ميدة، إبراهيم، 2005، نموذج مقترح لتطبيق نظام التكلفة على أساس النشاط في مجال المسؤولية الاجتماعية، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد(21)، العدد(2)،ص:74.
- نجمعبودنجم،(2000)،**أخلاقيات الإدارة في عالم متغير**، (ط1)،عمان: دارالورَاق.
- نجم عبود نجم،(2005)،**أخلاقيات الإدارة ومسؤولية الأعمال في شركات الأعمال**، (ط1)، عمان: دار الوراق.

- نور، عبد الناصروشاكر،منير،(2001)، محاسبة المسؤولية الاجتماعية-محاولة بناء نموذج لقياس التكاليف الاجتماعية في الشركات الأردنية، **المجلة الدولية للعلوم الإدارية**، معهد التنمية الإدارية بدولة الإمارات،المجلد رقم (6) العدد رقم(3)، ص:93-103
- هندي، منير، (2003)، الإدارة المالية – مدخل تحليلي معاصر،(ط2)،طنطا: المكتب العربي الحديث.
- ياسين، محمد، (2008)، **واقع تبني منظمات الأعمال الصناعية للمسؤولية الاجتماعية: دراسة تطبيقية لآراء عينة من مديري الوظائف الرئيسية في شركات صناعة الأدوية البشرية الأردنية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الأردن، ص ص:19-26.

2. **المواقع الإلكترونية:-**

1. www.ase.com.jo/arبورصة عمان
2. www.jpmc.com.jo شركة مناجم الفوسفات الأردنية
3. http://www.arabadvisors.com/clients.htm
4. www.Petra.gov.jo

3. **المراجع باللغة الإنكليزية:-**

- Ackerman, R. Bauer, R. (1976), **Corporate Social Responsiveness**. Reston Publishing, Reston, VA.
- Al Dmour, H; Askar, H. (2011), the impact of corporate social responsibility on companies perceived performance: a comparative study between local and foreign companies in Jordan, Journal of Business Administration, Vol. 7, No.1, pp:95-111.
- Al Saki, S; Noor, A. (2014), Social Responsibility Accounting and its Role in the Assessment of the Social Performance of the Business Organizations, **European Journal of Business and Management**, Vol. 6, No.19, pp: 59-68
- Bowen, H. (1953), **Social Responsibilities of the Businessman**. Harper-Row, New York, NY.

- Carrol, A, (1991), Dimensional Conceptual Model of Corporate Performance, **A Cademy of Management Review,** Vol.8, No.14, PP:352-390.
- Carroll, A, (1979), A Three-Dimensional Conceptual Model Of Corporate Performance. **Academy of financial incentive to self-regulate on environmental, social and governance criteria**. Working paper series, school of accounting, finance and economics & FIMARC, edith cowan university.
- Chapple, W; Paul,M; & Harris, R, (2005),Manufacturing and corporate Environmental Responsibility: cost Implications of Voluntary Waste Minimization, S**tructural Change and Economic Dynamic,** Vol.16, No.3, pp:347-373.
- Das, Dipack, (2011), **Corporatization and Corporate Social Responsibility, Insurance, Banking, Industrial Design, Ownership and Control**, SBB Publishers and Distributors, PVT. Ltd. New delhi.
- Doh, J, Teegen, H. (2003), **Globalization & NGOs: Transforming Business, government, and Society,** Westport, CT: Praeger Publishers.
- Ghoula; S, Guedhamib, O, Chuck C, (2011), Does corporate social responsibility affect the cost of capital? , Dev R. Mishrac a University of Alberta, Edmonton, AB T6C 4G9, Canada b Moore School of Business, University of South Carolina, Columbia, SC 29208, USA c Edwards School of Business, University of Saskatchewan, Saskatoon, SK S7N 4M5, **Canada Journal of Banking & Finance,** V.35, Issue 9, PP: 2388-2406

- Elankumaran, S; Seal, R; & Hashmi, A. (2005), Transcending Transformation: Enlightening Endeavour's at Tata steel, **Journal of Business Ethical**, Vol. 59, No.1, pp:109-119.
- Fama, E; French, K. (1993),Common Risk Factors in the Returns on Stocks and Bonds,**Journal of Financial Economics**, Vol.1, No.3, p:53.
- Ferrell, O, Fraedrich, J(2007),**Business Ethics: Ethical Decision Making and Cases,** Second Edition, Houghton Mifflin Company, USA, P: 15.
- Friedman, A, Miles, S, (2001), **Socially Responsible Investment and Corporate Social and Environmental Reporting: an exploratory study,** British accounting review.
- Gebhardt, W; Lee,C;& Swaminathan, B. (2001), Toward an Implied cost of capital, **Journal of Accounting Research**, Vol. 39, No.1, PP:111-135.
- Gray, R, (2002), **The Social Accounting Project and Accounting Organizations and Society**, Privileging Engagement. Imaginings, New Accountings and Pragmatism over Critique? Accpinting Organizations and Society, 27
- Husted, B, Allen, D, (2006), Corporate Social Responsibility in the Multinational Enterprise, Strategic and Institutional Approaches, Journal of international business studies, vol.36, No.6, pp: 838-849.
- Lemercier, La, (2006), **Responsibility Sociale des Enterprises**, Association member de l'union social pour l'habitat.
- Leuz, C, schrand, C, (2009), "**Discloure and the Cost of Capital: Evidence from Firms Response to the Enron Shock**", Available at SSRN:http://ssrn.com/abstract=1319464

- Margolis, J; Walsh, J. (2003), Misery loves companies: rethinking social initiatives by business,**Administrative Science Quarterly**, Vol,48, No.2, pp: 268-305.
- Mattei, f; Poddi, L;& Vergalli, S. (2009). "**Does Corporate SocialResponsibility Affectthe Performance of Firms?"**, journal of banking & finance, Sergio Vergalli, University of Brescia ,Via San Faustino Brescia, Italy, Available at SSRN:http://ssrn.com/abstract=25122
- Matten, D, Moon, J, (2004), **A conceptual framework for understanding CSR in Europe,** In A Habisch, j. jonker, M. Wegner, & R. Schmidpeter (Eds). CSR across Europe. pp:339-361
- Muttakin, M & Khan, A, (2014), Determinants of Corporate Social Disclosure: Empirical Evidence From Bangladesh, **Advances in Accounting, incorporating Advances in International Accounting**, School of Accounting, Economics and Finance, Deakin University, 221 Burwood Highway, Victoria 3125, Australia, PP:168–175.
- Piot, C, Franck, P, (2007), "**Corporate Governance, and Quality and the cost of Debt Financing of French listed Companies**", Available at SSRN:http://ssrn.com/abstract=142589
- Paul, C, (2006), **Corporate Social Responsibility and Economic Performance**, Department of Agricultural and Resource Economics University of California, Davis One Shields Ave. Davis.
- Rahahleh, M, Sharairi, Y, (2008), The Extent of Social Responsibility Accounting Application in the Qualified Industrial Zones in Jordan, **International Management Review**, Vol. 4, No,1, p:114.

- Rikanovic, M, (2005), **corporate disclosure strategy and the cost of capital, an empirical study of large listed German corporation**, unpublished dissertation, PhD in accounting, university of st.Gallen, Germany.
- Ross, A, (1976), The Arbitrage theory of Capital Asset, **Journal of Economic Eheory**, Vol.13, No.3, p:341.
- Shangguan, Z, (2005), **Intangible Investment and the Cost of Equity Capital**, Unpublished Doctoral Dissertation, University of Connecticut.
- Sharpe, W, (1964), Capital Asset Prices: A theory of market Equilibrium under condition of risk, **the Journal of Finance**, vol. 19, No.3, P 425.
- Schlange, R; Bassen,A;& Meyer, K. (2006), "**The Influence ofCorporate Responsibility on the Cost ofCapital**". Begriffserläuterung, in: Zeitschrift für Wirtschafts- und Unternehmensethik, Jhrg.Vol.6, No.2, pp: 231-235.
- Stanwick, S, Stanwick, P, (1998), Corporate Social Responsiveness: An Empirical Examination Using the Environmental Disclosure index.**International Journal of Commerce and Management**, Vol.(8), No. (4), PP:26-35.
- Thijssens; T, Laury, B, & Harold, H, (2015), **Secondary Stakeholder Influence on CSR Disclosure: An Application of Stakeholder Salience Theory,** The Author(s), This article is published with open access at Springerlink.com.
- Verrecchia, R, (2001), Essays on Disclosure, **Journal of Accounting and Economic**, Vol.3, No.1, PP: 155-170.
- Wang, M; Feng, Z; & Huang, H. (2013), "**Corporate social responsibility and cost of equity capital: A Global Perspective**", National Cheng Kung University, Taiwan. Available at SSRN: http://ssrn.com/abstract=1247899

Social Responsibility and its Impact on the Cost of Capital in the Industrial CompaniesListed on the Amman Stock Exchange

By

Fatin Ameen AL- Naimi

Co- Supervisor

D. Abdel Al-Wahab Matarneh

Abstract

The Social Corporate Responsibility towards the society and the environment in which it operates is a moral duty added to the benefits yielded by these corporations as a result of having social responsibilities. This study demonstrates the impact of social responsibility expenditure on the cost of capital in industrial companies listed in Amman Stock Exchange. The data of the study has been collected from the financial reports issued by Amman Stock Exchange for the sample of the study amounting (30) companies rating 43% of the total number of industrial companies listed in Amman Stock Exchange for the period (2009-2013).

Multiple regression was used to predict the impact of expenditures on social responsibility dimensions represented in spending on community, employees and environment, as well as to determine the impact of voluntary disclosure of social responsibility on the cost of capital. The study showed that there is a negative relationship between the size of the total expenditures and disclosure of social responsibility or the cost of capital. Also, this study examined the relationship between each variable and cost of capital separately, and found that there is a negative relationship between cost of capital and all independent variables. There was no statistically significant impact for expenditures on society and environment attributed to small amount spent.

The study proposed a set of recommendations: Jordanian companies should be interested in its social responsibility through the creation of internal departments with private responsibilities, the creation of independent supervisory body to assess the social performance of companies, and the Jordanian companies have to take into consideration the social responsibility towards the society and the environment and considering them among their goals.